

SCANNED BY  
JAMAL HATMAL

# نظريّة المثورة من ابن خلدون إلى ماركس

الطاهر عبد الله

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

المؤسسة  
العلميّة  
لتراجمة  
والنشر



نظريّة الثورة  
من ابن خلدون إلى ماركس

الظاهر عبدالله

نظريّة الثورة  
من ابن خلدون إلى ماركس

مكتبة لسان العرب

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر

بنية برج الكارنبول - ساقية الجندي  
ت: ٣١٢١٥٦ - برقاً «موكيلي» بيروت  
ص. ب. ١١/٥٤٦٠ بيروت

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى  
نيسان (أبريل) ١٩٧٩

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

الاهداء

إلى ذكرى ابن خلدون العظيم . . . املأ في استعادة روح ومنهج يمكن أن يحرك البركة الآسنة للإنقلاع من هوة التخلف والاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للإنسان العربي .

الطاهر عبد الله

## المحتويات

### صفحة

٧	المقدمة
	الفصل الأول
١١	نظيرية الثورة من ابن خلدون الى ماركس
	الفصل الثاني
٤٧	في المفهوم القومي الشوري
	الفصل الثالث
٥٦	الطريق الى الوحدة : بالثورة ام بالختمية التطورية ؟
	الفصل الرابع
٨٤	الزمن للثورة . . . لا للإصلاح

## مقدمة

يموط الثورة العربية والثوار العرب هذه الأيام حالة من الخور والنكوص .

والحقيقة التي لا يمكن التهرب منها ، بالتأكيدات الطنانة ، أن هناك نزعة من التشكيك تغمر نفوس الثوار العرب ، إزاء ما يجري على الساحة العربية . ولعل هذه الحالة أن تكون وليدة جمود فكري وفقر في استيعاب المنهج الشوري العلمي لم يستطع أن يتكيف مع وقائع التغير والتطور المتسارع . ويبدو لي أن هذه الحالة النفسية والعقلية لا توفر أحداً منا ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، وهي تعكس حالة ضياع وتشتت وتبدل وتردد داخل النفس والذهن ، وفي السلوك والعمل ، تهيمن على مجتمعنا في وطننا العربي ، وتبسط ظلالها على المثقفين العرب بصورة خاصة .

ويحسر بهذا القلق في نفوس شبابنا وجيئنا كل من عانى بإخلاص هموم المخلصين من أبناء أمتنا ، وشاهد عن قرب ما يجري بين من تتطلع إليهم أمتنا على أنهم الطليعة الثورية . ولعل ذلك أن يكون دافعأنا إلى الانكباب على البحث عن أسباب هذه الحالة حتى يقضى على الداء من جذوره بطريقة علمية وجذرية ، وقد يفهم بعض المثقفين أو المناضلين أن في بعض كلماتي نقداً لهم أو هجوماً عليهم وعلى ممارساتهم ، ولكن هذا النقد لا يستهدف الاتهام بقدر ما يستهدف المعرفة وتحطيم ما نحن فيه .

وإن ذلك ليحتاج إلى بقظة ضمير وبحث عقلي وفتح ووعي بالواقع وتحليل علمي له ، يتجاوز الخضوع للعبادة الصنمية للأشكال والألفاظ والمهارات ، وخلق واقع متوهם نتيجة لصنميتنا التي أفناناها واعتقدناها عنوان الثورية وشاراتها وسمتها ، أو مارستنا التي يحتمل أن تكون قد نجحت أحياناً نجاحاً جزئياً ،

ضخمناه نحن واعتبرناه النصر الأكبر وأخذنا نعبد له ... والفشل الراهن والخيالات المتكررة تغذى هذه الصنمية للماضي القريب .

إن علينا أن ننظر إلى الواقع الراهن والحدث والمتغير والتجدد نظرة تحليلية مسلحة بالمنهج العلمي حتى يمكن أن نتخلص من الأمراض التي ظهرت في كافة الأحزاب والمنظمات الثورية بل واستفحلت بين العاملين في الحقل العام في شتى أرجاء وطننا العربي ، وتلونت بألوان مختلفة موهنة في مختلف الأقطار العربية .. انتهازية عقائدية وقومية .. غروب للعقائد القومية ، وشروق للمكيافيلية الإقليمية ، مع إصرار أحياناً على حمل لافتات من جثث ألفاظ العقائد القومية ... غموض في الرؤية ، عجز عن اتخاذ المبادرات الجديدة المستمرة ، استمرار الانشقاقات الفتوية ، بدلاً من المقدرة على جذب الجماهير إلى صفوفنا ، الخور الفكري قبل المركبي ، وعجز القيادات ، وفقدان المقدرة على التحليل السريع الذي يكشف كل مظاهر الانحراف والتزيف حتى لا ينمو اليسار المزيف الذي يجهض الثورات عادة من داخل جدرانها ، ومن حيث لا يتوقع أن تهب رياح الخطر ، قبل أن تهزم من قبل اليمين الذي قام الثورة للإعداد عليه .. وبذلك يتقوى اليمين المنظم المقاسك ويتعلم الدروس .. فهل كانت هذه هي محصلة نضالنا طيلة ربع قرن ؟ !

وفي ظل هذا كان ما نشاهده اليوم ونعيشه من بؤس الممارسة السياسية للأنظمة العربية ، وتفاهة قياداتها ، وسفاهة إعلامها ، وقناع القومية والتحرر الذي تلبسه ، ودور التبعية والانحياز الذي تحفيه . ولذلك بسط التخلف الفكري ظلاله على الأوساط العربية المثقفة ، مما أصبح مدعاة عندنا للهرب من العمل النضالي من أجل تحديث وتشويير الفكر العربي من داخله ، وأخذنا نعتمد ونلجأ إلى الحل السهل وهو الاكتفاء بترديد ألفاظ الثورية وشعارات الثورية والتقدمية .

والملاحظ أنه يسود في السبعينيات لغة متقاربة من الشعارات والألفاظ الرائجة ، حتى أن النظم الرجعية صارت تتباهى في التكلم هي أيضاً بألفاظ البلاغة الثورية .

وهذه ظاهرة غريبة من ظواهر السبعينيات في وطننا العربي ، فكل النظم ، رجعية وتقدمية تتحدث لغة متقاربة حتى أصبحت مقاييس الفرز للنظم لا يمكن أن تتم إطلاقاً اعتقاداً على الاستنباط والاستشراف لما وراء الألفاظ والخطابات التي تقال في

الإذاعات وتكتب في الجرائد - الخزبة أو الخاضعة للدول أو التي تموها النظم - وإنما لا بد من التحليل للواقع والسلوك والواقف العملية قبل تحليل الكلمات والخطابات ، لأن التضلع في علم البلاغة الثوري صار أمراً سهلاً ، له مخترفوه ومزييفوه .

ولا شك أن هذا الفكر الجاهز المتقولب والميسور جعل الأمور تختلط على الذين لا يتسلّحون بنظرية جدلية للواقع ، وإنما يكتفون بسلاح المبارزة اللغوية .. التي تغفي الواقع وتبعد الرخاوة الفكرية ، فتأخذ مظهر الواقعية ( لا ثورية ) والأنسانية ( لا قومية ) ومقوله القبول بالأمر الواقع « لا واقعية » ، وحداثة ( لا أصلية ) ... . ويشدنا كل هذا حتى نقع ضحية لما هو وراء ذلك ، أي سيطرة وسيادة كاملتين للفكر الرجعي والممارسة الراجعة والتسلل الراجعي داخل الوعي العربي ، يحتوي الثورة ويخنقها ، و يجعلنا نقع في إسار منطق كلامي متassك ومتراصط ومجزأ ومنفصل عن الواقع وغارق في التجريد والتعميم وينتهي إلى أن يقدم لنا تخليلاً وحلولاً تقاد تكون هي حلول الأعداء لنا أو ما يريده الأعداء واليمين بالضبط .

إن مثل هذا الموقف نجده لدى الواقعيين « والمعقلين » ، الحكماء من دعاة الثورية الرصينة الذين ينصبون من أنفسهم شهوداً على الأحداث ويحملون بأنفسهم صانعوا الأحداث ، ويوظفون أنفسهم فلاسفة التبرير التعبسي الذين تستأجرهم النظم الإقليمية بذهبها وسيفها ، بما تغدقه عليهم من مناصب ووجاهة ، أو تفتحه أمام أعينهم من سجون ومعتقلات ، فتحوّلهم سريعاً إلى أدوات طيعة تتغافل في تبرير الممارسات السياسية البائسة للأنظمة العربية ... مما يكسبهم بحق لدى جاهليننا العربية ، التي تسلحت بالوعي عن حقيقة ما يجري من عجز وتخلف واستبداد ، لقب « منظري الهزيمة » . إننا كثيراً ما نقف عند الظواهر الخارجية في رؤيتنا للأشياء والأحداث دون ربطها بالقوى المحلية أو العالمية التي تسعى إلى تحريكها ، ودون النظر إليها نظرة شاملة ، فتكتون في أذهاننا تبعاً لذلك مفاهيم غامضة أو غير حقيقة ونفع في قصور التفسير وخطأ التحليل والتقييم ثم نطلق التنبؤات والافتراضات السياسية والاجتماعية ، المتججلة والوهمية ، وهذا من شأنه أن يفقدنا إرادة الجسم واتخاذ القرار أو يجرنا إلى تحركات طائشة وفاشلة .

إن ظاهرة التخلف في الفكر العربي عامة وطاغية ومزمنة ، وهي تعبر عن نفسهاها

في سطحية الفكر السياسي وفي الممارسات السياسية اللامعقوله التي تدعوا الى الدهشة والاستغراب والعجب ، وفي استعمال وسائل الاعلام المحتكرة من قبل سلطة الأنظمة العربية لتأكيد هذا النوع من الفكر الذي يفسد العقول ويحجب المقدرة على التفكير المبدع ويبيت حس النقد لدى المواطن العربي ويندره ويبليه بالاستمرار في المغالطة وقلب الحقائق والكذب وجعل الاسود أبيض والأبيض أسود . كل ذلك في سبيل تبرير مواقفها وسياساتها والحفاظ على سلطانها .

إن الأمة العربية تعاني في المرحلة الحاضرة أزمة فكر حادة وتحبط وتزيف تتجلى في تحبط السياسة الداخلية والخارجية والدفاعية في معظم أرجاء الوطن العربي وفي العجز عن حل أية قضية من القضايا التي تجاهلها أمتنا .

ومن هنا فإننا نحس أن علينا واجب إحداث تغيير نوعي في النهج الفكري الشائع في وطننا العربي ، ومسؤوليتنا في ذلك كاملة ، حتى يمكن أن نجتاز جدار الخواء الفكري الذي جعل الفكر العربي يتخلّف عن قافلة الزمن . إن علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في تصفية التخلف الفكري الذي هو في الأساس مظهر للتخلّف العربي العام .

وإننا لنأمل أن تساهم هذه الصفحات التالية في إنارة درب من دروب هذا الطريق الشاق حتى نساهم في الاندفاع بركب الإقلاع من هوة التخلف ونكون اداة ايقاظ للجماهير العربية المستينة لكي تتطلّق كالإعصار ، الحركة العربية الشعبية الجديدة التي سوف تبني أمة عربية موحدة جديدة بقيادة عربية شابة تتكون الآن فوق الربي والسهول العربية ويلوح حالياً في أفق وطننا العربي سناها .

**الطاهر أبو القاسم**

عبد الله

# الفصل الاول

## نظريـة الثـورة

### من ابن خـلدون إلـى مـاركـس

تستهدف هذه الدراسة محاولة عامة لاستجلاء العلاقة العضوية بين النظرة العلمية الاجتماعية والنظرية الاشتراكية العلمية ، بين نظرية الثورة ومسيرتها عبر التاريخ العلمي للمجتمع من ابن خلدون حتى ماركس في عصرنا الحديث ، تراث إنساني فكري علمي متصل ، يستشرف الثورية ويدين الإصلاحية والجمود .

وعندما نبحث حول ابن خلدون وحول ماركس ، فإننا نبحث في تيار واحد هو تيار «التاريخ العلمي» للمجتمع وتكوينه أو طبقاته ومناط السلطة فيه . وعلينا أن نأخذ من تراثنا منارة هادبة تجعلنا نلحظ مطمعين المياه العميقـة في الفكر الأوروبي التي أحـيطـتـ في بلادـنا بـسـحـابـاتـ من التـخـوـيفـ والتـشـكـيكـ واستـتـارـ العـواـطفـ والـحـمـيمـةـ الـديـنـيـةـ الـمزـيقـةـ والـكـاذـبـةـ والـتيـ لاـ تمـثـلـ الـوجهـ التـقـدمـيـ للـدـيـنـ ،ـ وإنـاـ تعـكـسـ فـقـطـ الـمـارـسـاتـ الـرـجـعـيـةـ باـسـمـ الـدـيـنـ ،ـ وـذـلـكـ كـلـهـ لـمـحاـوـلـةـ عـزـلـنـاـ عـنـ السـيـاحـةـ وـالـتجـدـيفـ فـيـ دـمـاغـ الـعـصـرـ الـحـدـيـثـ وـأـعـمـاقـ الـفـكـرـ الـأـورـوـبـيـ لـنـظـلـ وـاقـفـيـنـ مـحـومـيـنـ فـيـ مـيـاهـ الـضـحـلـةـ لـاـ نـبـرـحـهاـ ،ـ وـلـكـيـ تـظـلـ أـيـضـاـ الـحـيـاـمـ مـنـصـوـبـةـ فـيـ أـدـمـغـتـنـاـ ،ـ وـالـجـهـالـ وـحـدـهـاـ هـيـ وـسـيـلـةـ تـحـرـكـنـاـ ،ـ حـتـىـ وـإـنـ مـوـهـنـاـ عـلـىـ الـحـيـاـمـ بـأـبـنـيـةـ لـهـ مـظـهـرـ نـاطـحـاتـ السـحـابـ ،ـ وـحـتـىـ وـإـنـ تـحـرـكـنـاـ مـادـيـاـ فـيـ دـاـخـلـ النـفـاثـاتـ .ـ

#### سؤال حاسم . . . ومحاـولةـ لـلـاجـابةـ

وـقـبـلـ أـنـ نـبـدـأـ فـيـ إـجـالـ حـدـيـثـاـ السـرـيعـ عـنـ نـظـرـيـةـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ خـلـدونـ وـمـكـانـهـ مـنـ الـفـهـمـ الـعـلـمـيـ لـلـمـجـتمـعـ ،ـ نـوـدـ أـنـ نـطـرـحـ سـؤـالـاـ ،ـ نـعـقـدـ أـنـ أـحـدـاـ مـنـ الـبـاحـثـينـ قـبـلـنـاـ لـمـ يـحـاـوـلـ طـرـحـهـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ الـمـاـشـرـ مـنـ قـبـلـ .ـ وـهـذـاـ السـؤـالـ هـوـ :

هل قـرـأـ مـارـكـسـ مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ ؟ـ

إن الكثير قد كتب حول أوجه التشابه والاختلاف بين «ماركس» و«ابن خلدون». ويكتب الكثير أيضاً حول سبق ابن خلدون للنظريات الاجتماعية التي قال بها «أوجست كونت» أو «اميل دركهم». وبالرغم من هذا الكبير الذي كتب، فإن أحداً لم يحاول أن يطرح هذا السؤال البسيط ويعمل على الوصول إلى إجابة حاسمة عنه.

وإننا نبدأ فنقول ما ترجحه وهو أننا لا يمكننا أن نستبعد أن «ماركس» قد تعرف على «ابن خلدون» مباشرة حتى يقمع أمامنا دليلاً لا يدحض على أنه لم يقرأ «ابن خلدون»، لأن الشواهد الأكيدة ترجع أمامنا لهذا الاحتمال، ولكننا لا نستطيع أن نجزم متى تعرف «ماركس» على «ابن خلدون» بالضبط.

ونقدم للقارئ هذه الواقعية التي عليه أن يتذكرها ويستعيدها معنا حتى يشاركنا هذا الذي ترجحه.

فمن المعروف أن أجزاء هامة من مقدمة ابن خلدون قد عرفت في اللغة الألمانية في مطلع القرن التاسع عشر، فقد نشر على سبيل المثال في «المجلة الآسيوية» عام ١٨٢٢ مقال بقلم المستشرق «ج. ف. هاربر» يعرف بابن خلدون ومقدمته ويلقب ابن خلدون بلقب «مونتسكيو العرب»، أي أنه كانت هناك بعض الدراسات عن مقدمة ابن خلدون في اللغة الألمانية بينما كان عمر «كارل ماركس» خمس سنوات، وصدرت بعد ذلك بعض الدراسات عن «المقدمة» و«ابن خلدون» في اللغة الألمانية. ففي سنة ١٨٢٥ قام شولتز بدعاية قوية لمقدمة ابن خلدون ونشر مقالاً في «المجلة الآسيوية» حول «المؤلف التاريخي الانتقالي الكبير لابن خلدون» دعا فيه إلى طبع المقدمة وترجمتها بكمالها<sup>(١)</sup>.

وإذا نظرنا إلى اللغة الفرنسية . . . وجدنا مقدمة ابن خلدون قد حظيت بزيادة من الاهتمام. فقد ترجمت المقدمة بكمالها في الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٨٦٢، وقام بهذه الترجمة الكاملة والدقيقة في نفس الوقت «دي سلان»، ومعنى هذا أن الجزء الأول من ترجمة المقدمة ظهر في اللغة الفرنسية قبل صدور «بيان الشيوعي» بأربع

(١) راجع دراسات عن مقدمة ابن خلدون، تأليف أبو خلدون ساطع الخصري الطبعة الثالثة. القاهرة مكتبة الماخنخي.

سنوات تقريباً . ولقد كان هناك اهتمام شديد في الدوائر المثقفة الفرنسية بمقدمة ابن خلدون عام ١٨٥٨ أي في نفس العام الذي نشر فيه الشيخ نصري الموريني في القاهرة أول طبعة عربية في بلد عربي لمقدمة ابن خلدون بل إن الطبعة التي صدرت بتحقيق « كاترمير » في باريس في منتصف القرن الماضي ما زالت أفضل من جميع الطبعات العربية لمقدمة ابن خلدون حتى هذا اليوم . ولا يعنينا أن نشير هنا إلى نوعية الدوائر الثقافية والسياسية الفرنسية التي كانت مهتمة بمقدمة ابن خلدون كأدلة لا غنى عنها لفهم الشمال الأفريقي ، وارتباط ذلك باستعمار الجزائر وتونس فيما بعد ، وإنما يعنينا أن نقرر هنا أن كل من أراد أن يدخل إلى قلب الشمال الأفريقي والمغرب العربي كان يتصور أنه لا يمكن أن يدخله إلا عن طريق باب يقف عليه ابن خلدون . وكل الذي يهمنا من هذا كله أن تؤكد أنه كان هناك اهتمام بابن خلدون في الدوائر المثقفة الفرنسية .

ومعهد الطرافة في ابن خلدون ليس هو تاريخه ، وإنما هو نظرته العلمية للمجتمع وتأسيسه على جديداً للمجتمع ، وليس من العقول بالنسبة لقارئ فهمه وباحث علمي جاد مثل « ماركس » أو « انجلز » أن يقوته الاهتمام بهذا الحدث الثقافي ، سواء من نافذة اللغة الفرنسية أو نافذة اللغة الألمانية .

وهناك أمران آخران كانا لا بد أن يدفعا بهما إلى أن يهتم بابن خلدون ويعرف عليه وهما : أولاً : انشغال ماركس بدراسة نمط الانتاج الآسيوي ودراساته وحديثه عن البدو وطبيعة الحياة البدوية ، وثانياً زيارة ماركس للجزائر واهتمامه الشديد بمحاولة التعرف على تطور الملكية الزراعية في الجزائر وأشكالها المختلفة . وبالقطع والجزم ما كان يمكن أن يكون أمامه إلا مصدر واحد ووحيد وهو ابن خلدون . ولم يكن كارل ماركس بالباحث الغر الصغير الذي يترك المصدر الرئيس الميسر والترجم إلى اللغة الفرنسية ويتلقى معلوماته عن مصادر ثانوية . فهل يعقل بعد هذا الذي ألمحنا إليه باختصار أن لا يتعرف كارل ماركس على ابن خلدون ؟ وهل بقي لدى القارئ شك فيما نرجحه من تعرف ماركس على ابن خلدون ؟ أم يريد القارئ أن ثبت له دعوانا التي نرجحها عن طريق البحث عن مطالعات ماركس في مكتبه الخاصة أو في مكتبة المتحف البريطاني ؟

حقاً إنها قضية جديرة بالجoui وراء تحقيقها لحسن هذا الموضوع الهام والطريف

معاً . وأيضا لا يمكننا بالقطع أن ننسى أن ماركس كان قد قرأ هيجل ولا شك ، وعرف رأيه في الشمال الإفريقي وضرورة ربطه بأوروبا ورأيه في الشعوب الأفريقية . ورأى هيجل في الشعوب الأفريقية رأي يشع وبالغ العنصرية ، فالشخصية الإفريقية عن هيجل شخصية متخلفة ولا شيء فيها يمكن أن يتفق مع الإنسانية ، وهي شخصية تمتاز « بالاحتقار الكامل للبشرية » ، « يصل انحطاط قيمة الإنسان عند الإفريقيين إلى درجة لا تكاد تصدق » ، و « المشاعر الأخلاقية عند الزوج ضعيفة للغاية أو هي معدومة إن شئنا الدقة » . إلى آخر ذلك الهراء العنصري الذي كتبه هيجل عن الشعوب الأفريقية في كتابه « محاضرات في فلسفة التاريخ » . أما رأيه في الجزء الشمالي من إفريقيا الذي يقع على البحر المتوسط وعلى المحيط الأطلسي و « الذي توجد فيه الآن مراكش الحديثة ، والجزائر ، وتونس ، وطرابلس » والذي يقول عنه هيجل « لقد كان من الواجبربط هذا الجزء من إفريقيا بأوروبا ، ولا بد بالفعل أن يرتبط بها ، ولقد بذل الفرنسيون أخيراً جهوداً ناجحة في هذا الاتجاه » ومن المعروف أن الكتاب كتب سنة ١٨٣٠ إبان الجهود الفرنسية لاحتلال الجزائر .

وعندما وطئت قدم ماركس أرض الجزائر كان لا بد له أن يستحضر هذا الذي قاله هيجل عن الشمال الإفريقي وعن الشعوب الأفريقية ، وأن يحاول أن يتعرف على مؤرخ هذه الشعوب ، ولا بد أن يصل سمعه وهو في هذه الحالة اسم ابن خلدون .

● ● ●

ولكن .. بعد أن طرحنا هذا التساؤل الذي شغلنا والذي نعتقد أنه سوف يشغل كثيراً من الباحثين ، لنبدأ القصة من أولها ، مع التنبية الأكيد على القاريء المولع بالتصنيفات بعدم التسرع في نسبة كاتب هذه السطور إلى أي تيار سياسي ، فعرض القضايا بتعاطف لا يستلزم القناعة والإيمان . وإن كان ولا بد ، أن هناك قارئاً ما ، يبغى منا اعترافاً صريحاً واضحاً بعقيدتنا السياسية ، فإننا نؤكد مثل هذا القاريء أنت لا نطلق أبداً في كل ما نكتب إلا من منطلق أساسى علمي عقلاني هو وحده الذي نؤمن به وهو المنطلق القومي الوحدوي العربي في البداية والنهاية ، الذي نناضل من أجله ونقلم راضين فرحين دماءنا قربانا على مذبحه حتى تتحقق الأمة العربية دولتها الواحدة من البصرة إلى أغادير .

## العمل ... هو الثورة على ذلك الواقع المتخلّف .

إن ما تحتاج إليه الأمة العربية بالدرجة الأولى هو الثورة . وهي باحتياجها للثورة فإنما .. تعبّر عن طموح تارّيخي ، عبر عنه تارّيخاً بعض مفكريها مثل ابن خلدون وغيره ، ويكتسب هذا الطموح أكثر فأكثر طابع الضرورة . فالبلدان الشاسع بين الأمة العربية وبين البلدان المتقدمة تتسع بشكل هائل في جميع المجالات . وانطلاقاً من واقع هذه الشقة نجد أمامنا عالمين : عالم الحضارة الحديثة والتقدم ، الذي يخوض حيّثاً في هذا المجال ، والعالم الذي نتمنى إليه وهو متخلّف ، ومنظور إليه بالنسبة للعالم الأول - يوغل في تخلّفه .

وعندما ندرس موضوع التخلّف فلسنا ببعدين عن ابن خلدون أبداً ، فنحن في صميم دراسة ما كان يشغل ابن خلدون ، فالتحليل الجاد للخطوط الأكثر أصالة والأكثر أهمية في مقدمة ابن خلدون هي بثابة دراسة للأسباب العميقية للتخلّف كما يقول «إيف لاكوت» في مقدمة كتابه عن ابن خلدون وكما يقول أيضاً في ختام كتابه «إن مؤلف ابن خلدون ، العبقري المغربي في القرن الرابع عشر ، لا يسجل فقط ظهور الفكر التارّيخي العلمي ، فالمقدمة تظهر أيضاً بثابة إسهام أساسي في تاريخ التخلّف ، وهو الأزمة المأساوية في عصرنا»<sup>(١)</sup> .

وقضية التخلّف تظهر في عصرنا بأنّها ذات بعدين أساسين : هما الشمول والعمق . فهو تخلّف اقتصادي ، اجتماعي ، علمي وسياسي وحضاري .. الخ . وذلك في المنحدين : الأفقي والعامودي . وبمعنى آخر ، إنه تخلّف له جذوره على مستوى النّظام الاجتماعي في كلّيته . لذا فإنّ من الأفضل ، انطلاقاً من هذه الرؤية ، التأكيد على التعبير «بلدان التخلّف» بدلاً من التعبير «بلدان النّمو» . إن عملية الاستبدال هذه تتضمّن في الحقيقة أهمية منهجمة علمية ملحوظة .

ففي التعبير «بلدان التخلّف» يمكن تقرير سلبي لواقع هذه البلدان المتخلّفة ، وبالتالي إدانة اجتماعية وأخلاقية لها ، وهذا يستدعي واقعياً ومنظماً ، التوصل إلى النتيجة الطبيعية والخطيرة : ألا وهي الثورة على ذلك الواقع المتخلّف . فالسلب يحتوي في داخله عملية نفيه ، أي الإيجاب الثوري ، الذي يتبنّى خلق نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد .

(١) العلامة ابن خلدون . تاليفه ، إيف لاكوت ، ترجمة د . ميشال سليمان . بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٤ . صفحة ٦ وما بعدها . وصفحة ٢٥٣ .

إن العالم المعاصر يشكل أكثر فأكثر وحدة حضارية وهو يعي أكثر فأكثر هذه الوحدة . فالتطور الواسع المتزايد لوسائل الإعلام والمواصلات ، وكثير من القضايا المشتركة بين كثير من بلدان العالم ، كالنضال ضد الاستعمار والتخلُّف الاجتماعي ومواجهة المشاكل التي تطرحها الثورة التقنية أمام الإنسان ، كل هذا يمارس دوراً أساسياً في هذا المضمار . إن مفهوم « الكونية » يكتسب يوماً بعد آخر مضامين جديدة في أدمغة الناس على النطاق العالمي .

ولكن الملاحظ هو أن وحدة العالم هذه تنطوي على تمايز عميق : فالعالم الإنساني المعاصر هو في نفس الآن واحد وكثير ، إنه واحد في كليته الحضارية ، التي ، كما سبق ، تساهم في ترسيرها عوامل كبيرة في كثير من الحقوق وهو كثير في تعرّفه الحضاري .

في إلٰي جانب كون عالمنا المعاصر ، عالم القرن العشرين ، خاضعاً في الخط الأول لمتطلبات التناقض والصراع الكبير بين الاشتراكية والرأسمالية ، فإنه من الممكن النظر إلى هذا العالم انطلاقاً من اعتبارات خاصة بالتناقض ، من جهة ، وبالتقدم الاجتماعي والعلمي التكنولوجي ، من جهة أخرى .

من هذه الرؤية المنهجية ، بعض النظر عن ذلك التناقض بين النظمتين الاجتماعيةين ، ذلك التناقض المميز للاتجاه الأساسي في التطور العالمي ، ينظر حينئذ إلى العالم فقط كقطفين يترافقان بين التقدم . وهذا يشمل في نفس الوقت البلدان الاشتراكية والرأسمالية المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً . أما التناقض - فيخصوص بالدرجة الأولى البلدان النامية .

هنا ينبغي أن يلاحظ ويؤكد على أن المفهومين « التناقض » و « التقدم » ليسا دقيقين إزاء المصادرين الواقعية التي يعكسانها ، فهما غير قادرين على استفاد تحليل ودراسة مجتمع ما ، إذ لا يمكنهما تغطية المسألة طبقياً ، أي ، بمعنى أدق ، أنهما نسيجهما ليخضعان لمفهوم « الطبقة » أو « التطور الطبيعي » .

ولايوضح هذه المسألة المبدئية الجوهرية يمكن أخذ ما يسمى بنظرية التقارب بين النظامين الرأسمالي والاشتراكى كمثال قريب وساطع . إن هذه النظرية التي تلقى حالياً رواجاً ملحوظاً في عالم الرأسمالية والاستعمار الحالى العاصف للعلم والتكنولوجيا ، « الصناعي » فالتطور الحالى العاصف للعلم والتكنولوجيا ، أو لما اصطلح على تسميته بالثورة العلمية التكنولوجية قد جلب ولا شك تغيرات عميقه في بنى المجتمعات الصناعية المتطرفة في كلا النظامين ، الاشتراكى والرأسمالي مدهشة . إن العلم قد تحول إلى قوة إنتاجية مباشرة ، والاكتشافات والمخترعات ازدادت تطوراً كمياً وكيفياً ، إلى درجة بلغت فيها نسب تطورها أبعاداً خيالية : ففي فترة زمنية تتراوح بين الثانى والعشر سنوات - هذه القوة الزمنية نفسها تتناقص تدريجياً - يتضاعف حالياً حجم المعرف العلمية كمياً وكيفياً . أي لو أننا انطلقنا من أن تاريخ العلم يرجع إلى ٢٠٠٠ سنة ، فإن حجم تلك المعرف العلمية ، التي ستحصل بحدود الثانى والعشر سنوات ، يعادل ما حصلته الإنسانية خلال ٥٠٠٠ سنة .

وفي الحقيقة أن التطور العلمي هذا قد ارتبط عضوياً بعملية تحويل العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة . بحيث انبعثت وتطورت علاقة جدلية عميقه بين تطور العلم وتطور الإنتاج الصناعي ، وأصبحت الاكتشافات والمخترعات العلمية تجد صداتها وتطبيقاتها في المجال الصناعي بنسبة تزداد باستمرار تناقضاً . فالتصوير الذي اخترع سنة ١٧٢٧ وجد تطبيقه العلمي سنة ١٨٣٩ ، بينما تمتد هذه الفترة الزمنية بالنسبة للتليفون من ١٨٢٠ إلى ١٨٧٦ ، وبالنسبة للراديو من ١٨٦٧ إلى ١٩٠٢ ، وبالنسبة للرادار من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٠ ، وبالنسبة للتلفزيون من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٤ ، وبالنسبة للراديو الصغير « الترانزستور » من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ .

إن هذه المسائل كلها ، المرتبطة بأبعاد وآفاق الشورة العلمية التكنولوجية ، قد جلبت معها ، كما سبق وقيل تغيرات عميقه في بنى المجتمعات المتطرفة صناعياً وتكنولوجياً ، الرأسمالية منها والاشراكية وأثارت بدورها قضايا نظرية عديدة ، أهمها مسألة القوة الأساسية المحركة للتطور في واحد من تلك المجتمعات الرأسمالية ، أي ، بشكل عيني ، فيما إذا كان التطور الصناعي التكنولوجي العاصف في مجتمع رأسمالي كفيلاً بزحزحة البنية الطبقية لهذا المجتمع ، وبإيجاد ما يسمى

« المجتمع الصناعي » الحالي من التناحر الطبقي بين الرأسماليين والعمال على المخصوص .

إن هذه النظرية ممثلين بارزین مثل « فراير » و « ماركوز » يدافعون عنها بشكل أو آخر .

« فاركوز » يعتقد بأنه مع التقدم العلمي التقني في المجتمع الرأسمالي يزداد اضطهاد الإنسان ضراوة أكثر من كل مراحل التطور السابقة . ولكن ذلك التقدم العلمي التقني ، يخلق من جهة أخرى وسائل للإنتاج بشكل ضخم ، بحيث يخلق رفاهًا اجتماعياً اقتصاديًا عاماً بين الجماهير ، وبحيث يؤدي هذا الرفاه إلى شلل الروح الثورية المقاومة لدى تلك الجماهير ، وهذا يستدعي ، حسب نظرة « ماركوز » نتيجتين حاسمتين في تحديد آفاق وقوى التطور في المجتمع الرأسالي : الأولى تكمن في تراجع التناقضات والتزاوجات الطبقية إلى الخلف ، بحيث لم تعد أساسية في تحديد آفاق وقوى التطور ذاك .

أما النتيجة الثانية المرتبطة بالأولى ، عضويًا فهي ظهور قوة جديدة ثورية مؤهلة تاريخياً حل المشاكل التي يغرق فيها « المجتمع الصناعي » حتى العظم ألا وهي الطلاب .

إن « ماركوز » والممثلين الآخرين لنظرية « المجتمع الصناعي » لم يستطيعوا فعلاً استشفاف واستخراج واستيعاب الجديد في التطور الاجتماعي الرأسالي الحديث ، المرتبط عضويًا بنشوء وتطور الثورة العلمية التكنيكية ، إنهم لم يقدروا على رؤية العقدة الجوهرية في هذا التطور ، بل أخذوا يشدون وييطون بعض الظواهر المرافقة للعقدة تلك بأمل اكتسابها طابع الجوهرية والحسية الاجتماعية . إن تعقد المسألة اجتماعياً ومعرفياً لم يستطيعوا سبره .

لا شك أن الثورة العلمية التكنيكية قد خلقت في المجتمعات الرأسالية الحديثة رفاهًا عاماً تخسناً ملحوظاً في مستوى الحياة العامة ، بحيث نشأ ما يسمى بالاستقرائية العمالية الشعبية . لكن مفهوم الرفاه « العام » ليس عاماً فعلاً ، بل نسبي إلى حد كبير .

ففي الولايات المتحدة نرى أن مشاكل الرأسالية أخذت تتحرك بسرعة نحو

الأزمة . فأمريكا مثلا تعاني مشاكل من الصعب أن تتعثر لها على حل ، مثل انتشار البطالة وازدياد تلوث الهواء بالادخنة الصناعية والكيماوية وانتشار الجرائم ومشكلة العنصرية ، ومشاكل انخفاض الدولار والتضخم النقدي ، ومعارضة الشباب الأميركي التي أخذت تتعمق وتتجه نحو أبعاد جديدة أقل ظهوراً وصرياً وأكثر عمقاً ونضجاً .

ونلاحظ كذلك في أوروبا الغربية أن الصراعات الاجتماعية والطبقية تزدادت كمياً واتسعت نوعياً بسرعة غير متوقعة . فمنذ أحداث ١٩٦٨ في فرنسا خيم على أوروبا الغربية مناخ ثوري جديد يمثله العمال باضراباتهم غير الخاضعة لرقابة النقابات ، والشباب بظاهراتهم وتمرداتهم المبنية من رقابة الأحزاب اليسارية التقليدية . وهذا الاتجاه أصبح ملحوظاً بشكل خاص في إيطاليا وبريطانيا وفرنسا . ونجد في عملية التسريح العمالي منذ سنوات في المانيا الغربية وحتى في الولايات المتحدة حوالي ثلاثة ملايين عاطل عن العمل . لا يدعان مجالاً للشك في أن رفاهها عاماً ما هو إلا واقع نسيبي جداً في المجتمع الرأسمالي الحديث .

أما الملاحظة الثانية ففيها يكمن جوهر الموضوع . في هذا المضمار ينبغي أن يسأل فيما إذا تجاوز وتحطى القانون الأساس للنظام الرأسالي في « المجتمع الصناعي » ، أن تحقيق الربع الرأسالي من خلال انتاج القيمة الزائدة ، هذه العملية التي يعبر عنها القانون الأساس للرأسمالية . يمكن ليس فقط ملاحظتها في « المجتمع الصناعي » الرأسالي ، وإنما أيضاً بأنها اكتسبت في هذا « المجتمع الصناعي » وتأثر أعنف من أي وقت مضى . فدرجة استغلال الكادحين تزداد وبشكل متواصل مع نمو وتطور الثورة العلمية التكنيكية . إن العامل الكادح ، الذي كان دخله السنوي مثلاً يتراوح في حدود ٦٠٠٠ فرنك نراه - إذا بقي محتفظاً بعikan عمله - يحصل حالياً على ما يوازي ٧٠٠٠ فرنك أو ٨٠٠٠ فرنك سنوياً . لكن الدخل السنوي للرأسمالي ، أي رب العمل ، أخذ بالمقابل يرتفع بشكل أسطوري بحيث أن نسبة ارتفاع دخل الرأسالي ، قد زادت الفوارق الطبقية والاجتماعية بين الرأساليين من جهة والعمال من جهة أخرى .

إن إفقار الفئات الكبيرة من سكان المجتمعات الرأسالية لم تخف حدته مع نتائج الثورة العلمية التكنيكية . وإنما بالعكس ، فهو منظور إليه بالنسبة للتأثير

الاسطوري للرأسماليين، يزداد عمقاً وشمولاً.

لا شك أن مثلي نظرية « المجتمع الصناعي الحديث » قد أخطأوا خطأ ضخماً ، حين خلطوا بشكل عشوائي مسألة « الصراع الطبقي » بمسألة « التناقض الطبقي » .

فالتناقض الطبقي يتغذى بالضرر بشكل عاصف في المجتمع المعني ، بينما لا يمكننا القول بأن الصراع الطبقي هذا ينحو هذا المنحى . هذه المسألة يمكن تعريرتها واستظهارها فعلاً من خلال كشف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في كلا الواقعين ، التناقض الطبيعي والصراع الطبقي . فيما لا شك فيه أن هناك علاقة عضوية بين « الاقتصاد » و « السياسة » غير أن هذه العلاقة تتبدى بأشكال مختلفة ، وتكتسب قوة وتفتحاً مختلفان من مجتمع إلى آخر ، وحتى ضمن المجتمع الواحد ، هذا يعني بأن العلاقة الكائنة بين التطور الاقتصادي الموضوعي وبين الفعالية السياسية الإنسانية الذاتية ، أي أن هذه الفعالية السياسية ، ليست هي والتطور الاقتصادي الموضوعي ذلك شيئاً واحداً .

نشوء وتطور هذه الفعالية .. الذاتية ليسا موازيين لنشوء وتنامي التطور الاقتصادي الموضوعي . ذلك أن الوعي الطبقي السياسي النظري لا يمكن ان ينبع ميكانيكا من واقع التناقض والاضطهاد الطبقي . إذ إنه ينطلق من تفحص ودراسة واستيعاب عميق لمسائل الفلسفة والعلوم الاجتماعية الاقتصادية والتكنولوجية وتطورها .

ونحن إذا نظرنا إلى مسألة العلاقة بين التناقض الطبيعي والنزاع الطبقي على أنها أمران متباينان ، يعني أنه يمكن فهم النزاع الطبقي كما لو كان هو التناقض الطبيعي ، فإننا سوف نقع في خطأ خطير ، ليس فقط في نطاق العلوم الاجتماعية السياسية النظرية وإنما في نطاق الممارسات السياسية والتقييم العملي والسلوك السياسي في الحياة اليومية المباشرة . وقد فهم الكثيرون من اليساريين العرب التناقض الطبيعي في إطار النزاع الطبقي ، مما أدى إلى اخطار فادحة في محاولاتهم بناء تجربتهم الاشتراكية لأنهم بذلك استبدلوا المظهر بالأساس ، وغفلوا عن التمييز بين أوليات الفهم العلمي للظواهر الاجتماعية ، فابتعدوا بذلك عن الخط الاشتراكي العلمي ووقعوا في شباك التلقيمية والمصالحات التوفيقية والحلول الوسطية ، وبقيت المشكلة الاجتماعية كما هي بدون حل جذري .

ويبيتدىء الخطأ هذا في وجهين هما :

١ - الخلط بين قضية التناقض الظبقي الموضوعي والنزاع الظبقي السياسي الذاتي ، بحيث يؤدي ، نتيجة لهذا الخلط فقدان تطور كاف للنزاع الظبقي ذاك إلى إنكار وجود التناقض الظبقي . إن هذا ينطبق بالضبط على وجهة نظر مثل نظرية « المجتمع الصناعي » .

٢ - الأخذ والدفاع عن نظرية العضوية في تفسير نشوء وتطور الوعي السياسي الظبقي ، مجسداً في ممارسة واعية للنزاع الظبقي .

من كل ما سبق سنتبين أنه لا بد من إجراء تحليل دقيق للمسألة يقوم ويعتمد على معطيات العلوم الاجتماعية الاقتصادية ، كما يهدف إلى تعليم نظري فلسفى شامل . كما أنه قد وضع لدينا من خلال تحليل نظرية « المجتمع الصناعي » أن مفهوم « التقدم » والتخلف لا يمكنهما التعبير عن جوهر التطور الاجتماعي ، وإنما هما صفتان عامتان غير قادرتين على الاستفاذ ، خاصة هذا التطور . وهذا ما يصح بالتأكيد على البلاد المتخلفة أو البلاد النامية ، كما يطلق عليها البعض ، لا يمكن وضعها كطرف مقابل للبلدان المتقدمة ، إلا انطلاقاً من وجهة النظر المنهجية هذه ، أما من أجل تحديد واستخراجقوى المحركة للتتطور في البلدان المتخلفة والبلدان المتورة على السواء فإن تحليلاً للوضع الظبقي الاجتماعي الاقتصادي فيها لا بد منه ، ويؤكد ضرورته وأهميته في المجالين النظري والعلمي .

من خلال طرح القضية ، كما سبق ، تظهر الأهمية البالغة لعرض وتحليل « القانون الاجتماعي » . إذ إن من مهام القيام بهذا العمل تحديد وجود الطابع الضابط والمنظم لمجرى الأحداث . أو الحدث الاجتماعي ، وبالتالي لقضية الشورة الاجتماعية .

لا شك أن نشوء وتطور علم التاريخ له مغزى وأهمية عميقان في القاء الأضواء الساطعة على هذه المسألة .

ابن خلدون وماركس :

إن القرن الرابع عشر والقرن التاسع عشر ، كانا ولا يزالان مرحلتين

حاسمتين في نشوء وتطور علم التاريخ . ففي القرن الرابع عشر كتب عبد الرحمن ابن خلدون « مقدمته » وفي القرن التاسع عشر صدرت المؤلفات الخاصة بالمفهوم المادي الجدلية للتاريخ على أيدي كارل ماركس وفريديريك إنجلز .

ونحن حبيبا نرجع إلى المحاولات الأولية ، من قبل المفكرين الرامية إلى اكتشاف القوانين الاجتماعية ، فإننا سوف نرى ونحس الطموح الإنساني العميق لكشف تنظيم العلاقات الاجتماعية وتحديد السلوك الإنساني الفردي على ضوئها فمحاولة هيرودوت الأغريقي ، على بادئتها ، لاستشفاف مثل هذه النظم .. تعدد تعيراً كبيراً على ذلك الطموح .

أما الخطوة الجدية ، التي أرسى قواعدها ابن خلدون العلامة المغربي الفذ ، فهي في تاريخ العلوم الاجتماعية ، مرحلة متقدمة جداً على أفكار أهل زمانه وعصره ، وحتى الذين جاؤوا بعده من بني جنسه وغير جنسه .

إن نظرية عبد الرحمن بن خلدون « في أسلوب تحصيل المعاش » هذه النظرية الخلدونية العظيمة منظوراً إليها بالعلاقة السببية والاحتمالية التاريخية ، التي قال بها ابن خلدون - لتشكل جواهر تلك الخطورة .

فبعد أن قرر ابن خلدون أن موضوع علم التاريخ هو الحياة الاجتماعية التاريخية للناس .. نراه يقيم هذه الحياة على أساس تحصيل المعاش : « المادية » . لذلك فان طرح المسألة عنده يتضمن وينحو نحو مفهوم « العمل » بشكل مكثف فالاجابة عن السؤال : كيف يعمل الناس الاجتماعيون . وكيف يحصلون معاشهم ، لها ، لدى ابن خلدون ، أهمية قصوى في استخراج واستشفاف النظام الخامس للحياة الاجتماعية . إن العمل الإنساني ، بنظر ابن خلدون ، هو الذي خلق ويخلق الرفاه الإنساني ، ولقد بين ابن خلدون أنه يقصد بالعمل - بالتعبير الحديث العصري - الفعالية المادية ، القائمة على تحصيل المعاش الإنساني ومن خلال الفكرة الجدلية القائمة على الإنتاج أو الخلق الذاتي الإنساني .

وتحديد قيم الأشياء من خلال العمل الذي يبذل في إنتاجها . فعنوان الفصل الأول من الباب الخامس هو « فصل في أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » ، وعند ابن خلدون أن « الأعمال هي سبب الكسب » و « كثرة الأعمال هي سبب

للثروة» و «إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال» وهو يرى في أكثر من موضع من المقدمة أنه لا بد من عمل انساني وجهد انساني في كل مكسوب ومتمول «الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمran» وقد أدرك ابن خلدون بوضوح تمام العلاقة الوثيقة بين العمل الإنساني وقيمة الأشياء ، وقد أدركه أيضاً عند حديثه حول أسلوب تحصيل المعاش قانون العرض والطلب وأن قيمة العمل ترتفع عند زيادة الطلب ، ولذلك تكون أجور العاملين «مرتفعة بوجه عام في المدن المستبورة في العمran» .

وقد صاغ ابن خلدون هذه القضية الخطيرة - اعني قضية أسلوب تحصيل المعاش - بوضوح نظري متناسق من خلال تجربته في الحياة وأحوال الأمم القديمة والمعاصرة له . ولكن بالرغم من هذا فإن ابن خلدون لم يطرح مسألة الطابع القانوني للمجتمع فقط من وجهة نظر مادية ، وإنما حاول أن يرى هذا الطابع فعلاً في حلقة الحاسمة . فلقد اكتشف هذه الحلقة ، ممثلة بالتطور المادي للمعاش الإنساني ، وليس ، مثلاً في التطور البيولوجي أو الجغرافي ...

إن تراث ابن خلدون يمثل ، بدون أي شك ، واحدة من أهم الفترات في تاريخ العلم الاجتماعي التاريخي . ومع أن هذا التراث العظيم لم يجد في العالم العربي والإسلامي من يتابعه ويطوره ، باستثناء بعض المؤرخين مثل المقرizi الذي تتلمذ على ابن خلدون وإن كان لم يطور تراث استاذه فيحقيقة الأمر وإنما تأثر به شديد التأثر ، إلا أن هذا التراث وجد في مثلي الاتجاه المادي الجدلية التاريخي والمجتمع ، وهنا تجدر بنا الملاحظة الضرورية واهماً جداً ، وهي أن ابن خلدون حينما قال بنظريته حول المعاش الإنساني لم يقل بها لتنطبق على المجتمع المعاصر له أو غيره ، وإنما على المجتمع الإنساني بشكل أعم .

وفي الحقيقة الواقع ، فإنه في هذه المسألة الاجتماعية المادية ، يكمن المجهود العقري الذي قدمه عبد الرحمن بن خلدون للإنسانية ولعلم الاجتماع .

لقد بدأ ابن خلدون بدراسة في المقدمة وضع الأساس الصحيح والعلمي لفهم التطور الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات .

إلا أنه في الوقت الذي طرح فيه ابن خلدون مشكلة التطور ، فإنه لم يستطع

استكشاف خصائصها وتفرقاتها . لقد كان هذا غير ممكن ضمن الأطر الاجتماعية المادية التكنولوجية والفكرية التي عاصرها ، إن ما استطاعه ابن خلدون فعلاً قام على تجاوز الحدود التي أحاطت بالمذاهب والأفكار التي كانت سابقة عليه أو المعاصرة له . فقد ظلت النظريات السابقة في خطها العام ورؤيتها للمجتمع وبحثها عن القوة أو القوى المحركة للتطور الاجتماعي الإنساني ، معلقة في إطار الأخلاق أو الدين ، أو الدين الطبيعي ، أو فكرة النخبة والبطل . إنها ، باستثناء ، بعض المحاولات العامة الأولى ، نذكر منها محاولة الفارابي ، لم تستطع رؤية وأستكشاف تلك القوى الاجتماعية المحركة في الشرط المادي الأولي للحياة الإنسانية . أي في عملية الإنتاج المادي .

في هذه النقطة بالذات تجاوز ابن خلدون ، كما رأينا ، أسلافه من المفكرين عموماً . لقد أخذ مفهوم القوانين المادية « للتاريخ » أو « الحتمية المادية الاجتماعية » على يديه يعلن عن نفسه ، وأصبحت القضايا الضخمة ، التي طرحت على مدى التاريخ الإنساني بكثير أو قليل من الوضوح . مثل الحرية والثورة والضرورة ، تحاول أن تجد متنفساً حقيقياً لها .

إن عبد الرحمن ابن خلدون استطاع بعيقه الفذة ، إرساء الدعائم الأولى في تطور البناء الفكري والحضاري الضخم ، الذي ساهم إلى حد بعيد وأثر التأثير البالغ على المدرسة الفكرية الشورية والاشتراكية في القرن التاسع عشر ، وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني كارل ماركس ورفيقه فريدرريك إنجلز .

لقد كان لنشوء وتطور الأنظمة الرأسمالية في أوروبا اعمق النتائج على الاتجاهات الفكرية ، التي كشفت عن المحرك الحقيقي للتاريخ البشري والإنساني . وفي الواقع كان هذا الكشف التاريخي ضرورياً ، لأن الإنسانية واجهت ظاهرة الرأسمالية . وظهور الرأسمالية طرح هو الآخر بداية جديدة في تاريخ الإنسانية ، ففي الوقت الذي أخذ فيه النظام الاجتماعي الجديد يرسى دعائمه ، شعرت وأدركت الطبقات الكادحة ، التي ساهمت بانتصار هذا النظام الجديد ، على ما سبقة الا وهو النظام الإقطاعي بضرورة النضال ضد هذا النظام نفسه ، لقد وقفت الإنسانية المعدبة وعلى رأسها الطبقة العاملة ، أمام وضع جديد تماماً في التاريخ البشري ، يتلخص في ضرورة خلق عالم جديد . وجدة هذا العالم

تكمّن في أنه تحطيم للعالم القديم ، على الأسس التاريخي الاجتماعي .

فال تاريخ البشري ، بدءاً بالعصر العبودي وانتهاءً بآخر حلقاته الرأسمالية تميّزه سمة بارزة ، وهي سيطرة الملكية الفردية ، وبالتالي سيطرة المالكين على غير المالكين ، وانقسام المجتمع إلى طبقات ، متناقضة مصالحها ومطامعها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية . في هذا الطور التاريخي تحرّك إذن التطور الإنساني في إطار ذي طبيعة وحدة ، قائمة على إخضاع الإنسان الكادح ، غير المالك من قبل الإنسان الظفيلي المالك . وبالرغم من أن حلقات هذا الطور التاريخي لها تفرّقاتها وخصائصها المتميّزة عن بعضها ، فإنّها جوهرياً ، أي إذا وضعت في تعارض مع المجتمع الاشتراكي ، تشرّك في قاسم واحد هو القاسم الاستغلالي اللاإنساني القائم على الملكية الخاصة ، ليس فقط للممتلكات المادية ، وإنما أيضاً للقيم الفكرية والعلمية . وقد تم هذا بالرغم من الانتفاضات التي قام بها الكادحون في أزمنة مختلفة ، كانت فاضلة سباراتاكوس أو انتفاضات الزنج وانتفاضة القرامطة في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي الثاني ، وإنّه لينبغي التأكيد على أن أيديولوجية أو وعي ذلك الطور التاريخي قد عمل دائمًا على اعطاءه طابعًا قائمًا على هندسة إنسان ذلك الطور ، بشكل يكرس ويوطد العلاقات الاجتماعية السائدة فيه ، غير أنه يجب ، من طرف آخر ، ملاحظة أن التناقض والكفاح بين الطبقات الاجتماعية هنا كان يفتح صراعات فكرية عديدة يتتجاوز الأيديولوجية السائدة . وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن ذلك الطور التاريخي ، من العهد العبودي حتى نهاية المجتمع الرأسمالي ، نسبياً ، أي بالنسبة للطبقات الصاعدة والأخرى المضمحة ، ليس هو موحداً اجتماعياً وأيديولوجياً ، وإنما هو ذو طبيعة ثنائية متناقضة . بيد أن الطبقات السائدة هنا اجتماعياً واقتصادياً وأيديولوجياً كانت تحاول دائمًا جعل أيديولوجيتها هي الأيديولوجية الوحيدة في مجتمعها وإثارة وتغذية اليقين بأن أيديولوجيتها هذه هي أيديولوجية الإنسان عموماً ، في كل زمن وبقعة . هنا بالضبط يتبيّن زيف أيديولوجيتهم إذ إنّها نشأت وتطورت ، حيث ثُمت عملية تقسيم الأنشطة الإنسانية إلى واحدة مادية وأخرى فكرية ، وهي أيديولوجيتهم ، حيث انطلقت من هذا المنطلق ، فإنّها أخذت تكرسه وتوطده . ولا شك أن تقسيم العمل الإنساني إلى واحد مادي وآخر فكري اجتاز العمل هذا ووجهه في اتجاه ساهم في تعميق اللاحرية والاغتراب لدى الإنسان ليس فقط تلقاء الطبيعة ، وإنما أيضًا تلقاء نفسه

المضطهدة ، غير أنه - وهذا هو الوجه الإيجابي العميق للتطور التاريخي الذي يرفع وتأثره درجات عالية جداً . وهذا الواقع نشهده في العصر الحالي بشكل الرأسمالية الاحتكارية .

غير أن تقسيم العمل هذا وتطوره أدى ، من طرف آخر ، إلى تشويه ومزيف عميقين للشخصية الإنسانية ، وبالدرجة الأولى لشخصية الإنسان الكادح . لذلك فإن رفع هذه التجزئة للعمل الإنساني يشكل نقطة أساسية في التحول الاشتراكي الثوري .

وفي الحقيقة . . . إن إعادة الاعتبار لوحدة العمل الفكري والعمل الجسدي تجد تعيرها الفعلي الأولى في انتصار العلاقات الاشتراكية على العلاقات الرأسمالية ، حيث يأخذ بالنشوء والتبلور والتطور الإنساني الاشتراكي الآخذ في التكامل بشكل متتساعد ، في وحدة منسجمة بين الفعالية العلمية والأخرى الفكرية . والأيديولوجية التي نشأت مع تقسيم العمل الإنساني ذاك وكرسته ، تبدأ إذن بالتلاشي ، حيث تنتصر وتتوطد تلك العلاقات الاشتراكية .

ولكن الشيء ، الذي يجب ملاحظته هنا هو أن عملية انتصار العلاقات الاشتراكية على العلاقات الرأسالية لا تتم تلقائياً عفويًا ، بدون صلة ايديولوجية ناضجة ، كما هو الحال في عملية الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر قبل الاشتراكية . والسبب في هذا هو أن الاشتراكية تمثل عهداً جديداً تماماً الجدة تلقاء كل المجتمعات التي سبقة . وبمعنى آخر ، لأن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يماثل الانتقال ، مثلاً ، من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي ، حيث يتم هنا فعلاً الانتقال من نظام استثماري اضطهادي إلى آخر مماثل له في هذا الطابع ، بل إنه يعني بداية التاريخ الإنساني ونهاية ما قبل التاريخ المكرس لعبودية واضطهاد أكثرية الكادحين .

وبالطبع فإن مثل هذا التحويل الاجتماعي الشامل يشترط فعالية بشرية ، تضع في حسبانها الكشف عن قوانين عملية التحويل . فالانتقال من عصر ما قبل «التاريخ» ، القائم على الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والفكري إلى عصر التاريخ الإنساني الحقيقي ، الذي يبدأ بانتصار العلاقات الاشتراكية ، ويشترط وجود بشر احرار اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً ، إن الانتقال هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فعالية إنسانية واعية هادفة تستطيع سبر غور القوانين الاجتماعية الموضوعية لمرحلة

الانتقال تلك . والحقيقة أن اكتشاف هذه القوانين ، في الوقت الذي أضحت فيه ممكناً ، مع نشوء وتطور النظام الرأسمالي ، فإنه كان يفترض حتى اكتشاف القوانين العامة للمجتمع الإنساني عموماً ، لكل مجتمع .

هنا نجد علاقة جدلية عميقة بين العام والخاص ، فالعام هو الموضوعي المتمثل بالمجتمع البشري عموماً ، والخاص المتمثل بالنظام الاجتماعي الرأسمالي . وقد كان الكشف عن هذه العلاقة واستجلاؤها بدقة من نتائج العمل الضخم الذي بدأه عبد الرحمن بن خلدون وواصله هيجل وماركس وإنجلز . . .

فلقد وجد هؤلاء العباقرة الأفذاذ أنفسهم أمام واجب تاريخي مكثف ومعقد للغاية ، يقوم على اكتشاف القوانين الخاصة بالمجتمع البورجوازي ، قانون نشوئه وتطوره وتلاشييه . ولكن مهمتهم هذه كانت بشكل جوهري متعلقة باكتشاف القوانين العامة للمجتمع الإنساني ، وذلك في خطوطها الأساسية .

ولقد بدأ ابن خلدون في استطابق التاريخ ليلقي عليه الضوء إلى من يأتي بعده ويواصل المهمة الصعبة وبعده جاء هيجل الفيلسوف الألماني أبو الجدلية ثم ماركس وإنجلز حيث استطاعوا فهم تلك العلاقة الجدلية ، القائمة بين الخاص والعام ، بشكل معمق وشامل ، وعلى أساس مادي تاريخي جدلي . لقد أدركوا أن الخاص يتحقق العام ، والعام يوجد ويتمظهر في الخاص ومن خلاله . ولذا فإن الكشف عن واحد من هذين الطرفين ليس ممكناً بشكل حازم علمياً ، بعزل عن كشف الآخر . هذا من جانب العلم والعمل العام . أما من الجانب العيني التاريخي ، أي من حيث المرحلة التاريخية التي هي موضوع مبحث الباحث ، فقد كان أيضاً البحث في الخاص غير ممكن بعزل عن العام . فحين طرح ماركس وإنجلز مسألة قانون نشوء وتطور وأضمحلال المجتمع الرأسمالي ، كان لا بد لها ، من ثورين على النظام الرأسالي ، وحيث إن المجتمع الاشتراكي وإنما هو ، كما سبق أن أوضحتنا ، بدء لعهد التاريخ الإنساني الحقيقي وإنهاء لعهد ما قبل التاريخ البربرى ، فقد كانت قضية الكشف عن قوانين التطور الاجتماعي العامة ، إلى جانب قوانين التطور الرأسالي الخاصة ، شيئاً لا مناص منه معرفياً وتاريخياً .

إن مقولتي «الخاص» و «العام» اللتين تختلان مكاناً بارزاً في «ما بعد الطبيعة» ، لأرسطو وفي الأعمال التي كتبها ابن رشد وشروحه على أرسطو ، وفي

« منطق » هيجل لقيت على أيدي ماركس وإنجلز ، في مجال البحث التاريخي ، تحولاً جذرياً عميقاً ، أمكن من خلاله طرح قضية القوانين الاجتماعية العامة والخاصة للمجتمع البورجوازي طرحاً عيناً صحيحاً . وفي الواقع كان للثورات البورجوازية الجذرية كثيراً أو قليلاً في فرنسا وإنجلترا وهولندا وألمانيا وتوطدها في هذه البلدان أثر كبير في طرح المسألة تلك . لقد جلبت هذه الثورات البورجوازية الشورية معها بشكل جذري وضروري ، طبقة الكادحين إلى المسرح السياسي المحلي والعالمي . وحيث نشأت هذه الطبقة الجديدة . . . أمكن فعلاً اكتشاف القوانين العامة للمجتمع ، ومن خلال ذلك قوانين المجتمع البورجوازي . ذلك لأن الطبقة العاملة ، بانتصارها التاريخي على البورجوازية ، تضع الحجر الأساسي لتحرير المجتمع كلية . إن القضية هذه يمكن أن توضع بشكل آخر ، وهو أن تلك الطبقة لا تستطيع تحرير نفسها ، إلا إذا حررت المجتمع كله . فهي ، بهذا المعنى ، تمجد آفاق التطور الحر الثوري ، للمجتمع الإنساني اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً ، وإن الطبقة العاملة بحكم وضعها الاجتماعي التاريخي الذي يتبع لها . وهذا هام جداً بالنسبة لقضيتها المطروحة هنا . مجاهدة الواقع الملموس مجاهدة مباشرة وشاملة نظرياً وعملياً ، إنها تتأخي مع هذا الواقع بكل ما ينجم عنه من تصورات . وأكثر من ذلك ، إنها تتجدد في تطور هذا الواقع تحقيقاً لذاتها ، لطاختها التاريخية ، فهي تعكس البورجوازية ، التي تتجدد نفسها في أي يلد في مرحلة صعودها التاريخي متآخية مع واقعها ، حيث لا تخشى الكشف عنه بصدق وجرأة ولكنها تتجدد نفسها بعد هذه المرحلة مجاهدة بعدها من قبل ذلك الواقع ، أقول ، تعكس ذلك ترى الطبقة العاملة في واقعها التاريخي وتطوره تحقيقاً لذاتها . لذلك تصبح أشكال الوعي الاجتماعي الإيجابية العلمية كالفلسفة والعلوم والفنون . . . بوصلة رائعة في يدها لكشف الجديد دائمًا في التطور الاجتماعي . وعلى هذا الأساس استطاع الفكر العلمي الاشتراكي حين التزم برسالة الطبقة الاجتماعية التاريخية نظرياً وملوكياً ، استخراج واستشفاف وتطوير قانون التطور الاجتماعي بشكل عام .

أما بالنسبة لمجال تأثير قانون ما وشروط تأثيره فقد استطاع هذا الفكر اكتشاف نوعين أساسيين من القوانين الاجتماعية ، وذلك بالارتباط بمقولتي « العام » و « الخاص » فالقانون العام يعني ، بالنسبة للمجتمع الإنساني ، أنه يسود في كل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، البدائية منها والمتقدمة ، الاستغلالية منها

والإنسانية ، فقانون التطابق بين قوى الإنتاج وعلاقـات الإنتاج نجد تأثيره سائداً بشكل ضروري في كل المجتمعـات البشرية ، وذلك لأن شروط تأثيره وفعـله قائمة على عملية الإنتاج المادية بالذات ، الضروريـة من أجل كل مجتمع إنساني ، أما القانون الاجتماعي الخاص فإنه يسود فقط تشكـيلة واحدة اجتماعية أو فـترة من فـترات تطورها ، كقانون المنافـسة والغـوصـي في الإنتاج ، المرتـبط ببعض مراحل التـطور الرئـاسيـي ، وهـكـذا استطـاع الفـكر الثـوري ، بعد عـثـل عمـيق وشـامل للتراث الحـضـاري الـاـقـتصـادي والـسيـاسـي والـفـكـري ، وضع حـجـر الأـسـاس في استـنـاطـاق المجتمع الإنسـاني « وـالـطـبـيعـة » واستـكـشـاف القـوانـين الـضـرـوريـة التي تـدـفع تـطـورـه .

إن مارـكس وـانـجلـز باكتـشـافـهـما ، قـانـون التـطـابـق بين قـوى الإـنـتـاج وـعـلـاقـات الإـنـتـاج في المجتمع الإنسـاني ، قد اـحتـوـيـا في الآـن نفسـهـ الاـكتـشـاف العـبـري لـابـن خـلـدون حول المـعاش الإنسـاني .

والـفرقـ بين ابن خـلـدون وـمارـكس واضحـ لأنـ استـقلـالـ الإنسان عنـ القـوةـ الغـاشـمةـ لمـ يـبـلغـ درـجـةـ عـالـيـةـ إـلـاـ فيـ القرـنـ الثـامـنـ عـشـرـ نـظـرـاًـ لمـجـيـءـ الـبـورـجـواـزـيةـ الـثـورـيـةـ فيـ أـورـوـبـاـ ،ـ هـذـهـ الـبـورـجـواـزـيةـ الـثـورـيـةـ التـيـ نـسـفـتـ الـأـنـظـمـةـ الـقـديـمةـ ،ـ وـنـسـفـتـ أـسـاطـيرـهاـ ،ـ لأنـ صـعـودـ الـبـورـجـواـزـيةـ الـثـورـيـةـ فيـ أـورـوـبـاـ لـلـسـلـطـةـ اـسـتـلـزـمـ بـالـضـرـورةـ الـعـلـمـ علىـ اـنـتـشارـ اـيـدـيـولـوـجيـتهاـ الـثـورـيـةـ فيـ تـرـكـيبـ الـمـجـتمـعـ .ـ وـقدـ لـعـبـ هـذـاـ الفـارـقـ الزـمـنـيـ دـورـاًـ أـسـاسـيـاـ فيـ التـبـاـينـ بـيـنـ مـارـكـسـ وـابـنـ خـلـدونـ ،ـ لأنـ اـنـدـلاـعـ الـثـورـةـ الـفـرـنـسـيـةـ ذـاتـ الـطـبـيعـةـ الـبـورـجـواـزـيةـ الـثـورـيـةـ قـدـ أـعـطـتـ لـلـوعـيـ الـاجـتـاعـيـ لـعـصـرـ مـارـكـسـ مـفـاهـيمـ فـكـرـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ لـمـ تـكـنـ مـوـجـودـةـ فيـ عـصـرـ اـبـنـ خـلـدونـ .ـ لـقـدـ اـكـتـشـفـ مـارـكـسـ الـبـنـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ الـضـرـوريـةـ لـكـلـ مجـتمـعـ إـنـسـانـيـ منـ خـلـالـ المـسـاخـ الفـكـرـيـ وـالـعـلـمـيـ فيـ أـورـوـبـاـ الـحـدـيـثـةـ .ـ هـذـهـ الـبـنـيـةـ التـيـ أـطـلـقـ عـلـيـهـاـ «ـ التـشـكـيلـةـ الـمـجـتمـعـيـةـ الـاـقـتصـاديـةـ »ـ ،ـ وـالـتـيـ تـشـمـلـ «ـ قـوىـ الإـنـتـاجـ »ـ وـ«ـ عـلـاقـاتـ الإـنـتـاجـ »ـ وـ«ـ الـبـنـاءـ الـفـوـقـيـ »ـ وـ«ـ الـأـسـاسـ الـاـقـتصـاديـ »ـ ،ـ وـ«ـ أـسـلـوبـ الإـنـتـاجـ »ـ وـ«ـ الـوـجـودـ الـاجـتـاعـيـ »ـ .ـ

وـقـدـ توـصلـ مـارـكـسـ وـانـجلـزـ إـلـىـ هـذـهـ النـظـرـةـ أوـ الـمـفـاهـيمـ بـعـدـ تـطـورـ ذاتـيـ طـوـبـيلـ معـقـدـ .ـ

وفي الحقيقة لم يكن بإمكانها اكتشاف البنية الأساسية المجتمعية ، وبالتالي الوصول إلى تلك المفاهيم إلا من خلال :

أ - الديالكتيك الهيجلي . كنظرية وكمنهج ، والفلسفة المادية .

ب - الانطلاق ، في فهم المجتمع الإنساني ، إلى جانب الطبيعة ، من هذه الرؤية الموحدة للديالكتيك الهيجلي والمادية .

ج - الانسلاخ الكلي فكريًا ومسلكياً عن البروجوازية والانضمام إلى موقع العمال .

لقد استطاع ماركس في الحقيقة إنجاز هذه الخطوات تحت تأثيرات عديدة ، نظرية واجتئاعية وتاريخية :

١ ) - اكتشاف دور الطبقة العاملة في التاريخ الحديث كحل لمشاكل ومسألي المعدبين في الأرض . هذه المأسى والكوارث ، التي تجد تعبيرها الأكثر حدة و MAVASIA في الأنظمة الرأسمالية .

وعلى هذا الأساس تم إرساء القاعدة الأساسية لقضية الثورة الاجتئاعية . وتحددت معالم العملية الثورية .

ليست آية تحولات نوعية جديدة في المجتمع تعتبر ثورة ، بل تلك التحولات الاجتئاعية ، التي تحمل معها تلاشي طبقة سائدة وتحلق وبالتالي طبقة جديدة ، هي التي يمكن أخذها معياراً جوهرياً للثورات الاجتئاعية . ولكن الطبقة الوحيدة التي تستطيع ترسیخ سلطتها مكان طبقة أخرى سائدة من خلال عملية واعية مخططة هي الجماهير الثورية الكادحة .

إن هذا الحكم النظري ليس قائماً على اعتراضية فكرية . أو على أساس منع هذه الطبقة امتيازات انطلاقاً من اعتبارات ذاتية . وإنما هو يكمن في أنها تملك النظرية والمنهج العلمي الثوري قادر على اكتشاف قانون عملية الانتقال تلك ، وفي أنها ثانياً ، الطبقة الأخيرة في التاريخ ، التي تناضل من أجل القضاء على الاستغلال . استغلال الإنسان للإنسان وقتله شر قتل . لا لأنها تطمح لأخذ مواقعها . وإنما لأنها مؤهلة تاريخياً لإنهاء كل استغلال . أبي لإنهاء المجتمع الاستغالي والقضاء على كل أشكال الاستغلال في المجتمعات البشرية .

إن ماركس وانجلز حين كشفا القوانين الاجتماعية العامة فهما لم يتوانيا عن التأكيد بأن هذه القوانين لا تعني الختمية الميكانيكية أو الطبيعية . ولذلك نراهما يميزان بين الفعل الاجتماعي والفعل الطبيعي .

ففي الطبيعة «لا يحدث شيء لقصد مرغوب فيه بوعي يعكس ذلك ؛ فإن الفاعلين في تاريخ المجتمع عناصر مؤهلة بوعي ، تفعل بتفكير أو باحساس بالمجتمع بدون قصد وداع بدون هدف مرغوب فيه . ولكن هذا الاختلاف بين الفعل الطبيعي والفعل الاجتماعي : لا يمكن أن يغير شيئاً من الحقيقة ، وهي أن سير التاريخ تسوده قوانين عامة داخلية »<sup>(١)</sup> .

إن التمييز بين القانون الاجتماعي والقانون الطبيعي شيء جوهري من أجل فهم ينابيع الثورة الاجتماعية . ففي الوقت الذي يلتقيان فيه ، من حيث إن كليهما ضروري وعام وجوهري وقابل للتكرار ، فإن كلاً منها يأخذ طابعاً تميزاً عن طابع الآخر فيما يخص مسألة التكرارية .

ولقد انكر بعض الباحثين الاجتماعيين وجود قوانين ثابتة تخضع لها الظواهر الاجتماعية شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، وميزوا نتيجة لذلك بين القانون الطبيعي والقانون الاجتماعي ، نظراً لأن الواقع الطبيعية تجري على نسق مغایر للواقع الاجتماعية فالحياة الاجتماعية لا تسودها قوانين موضوعية مطردة قابلة للتكرار كما في الظواهر الطبيعية . وقد ترتب على ذلك أن نفى هؤلاء الباحثون الاجتماعيون وجود علم يبحث في التاريخ والمجتمع الإنساني .

هنا ينبغي أن يحابه أولئك الأجانب والعرب بابن خلدون ، الذي كان من الممكن أن يمهد في القرن الرابع عشر لبناء تيار علمي ضخم في الوطن العربي ، ولكن الذي حدث أنه لم يقيض لكل ما بدأه ابن خلدون أن يتبع ويستمر ويتواءل ، بينما هو قد توصل إلى اكتشافاته المادية والعلمية في الحدود التي سمحت بها معطيات العصر ، وإذا قورن بالنسبة لعصره لوجدناه متقدماً نسبياً براحل عن ماركس وانجلز ، فلم يسبق ابن خلدون هيجل أو سان سيمون مثلاً ، وعلينا أن نتذكر أن العبرى لا يصنع عصره بل هو العصر بمثابة البساط الذي ينبع عليه

(١) ماركس انجلز : الأعمال المختارة ، برلين ، مجلد ٢١ ، ص ٢٩٦ .

ويترعرع فيه كل نظام جديد وكل عبقي . والشروط الاجتماعية للعصر هي التي تتطلب ظهوره . هيجل وماركس لم يكن ممكناً أن يظهرا قبل العصر الصناعي ، والذي بدوره استوجب ظهور الطبقة العاملة ، لأن العبرية ليست هي القفز فوق امكانيات العصر وشروط علاقاته الاجتماعية . . . بل هي تعبير عن احتياجاته العميقه وتصعيد لها للدرجة الوعي الموضوعي ، واسطع العبريات هي تلك التي استوعلت عصرها وانتصرت فيه للجديد الذي لا يكاد يرى ولكن هذا الجديد وحده هو الذي يمتلك زمام المستقبل .

ولا شك أن الفكر البورجوازي يصبح عاجزاً عن استشاف المد الاجتماعي التقدمي ، لأن هذا المد ينتصب ضد ذلك الفكر موضوعياً . وبعكس ذلك نجد أن النظرية الاجتماعية ، التي انبثقت ضمن علاقة عضوية مع عملية التهيئة للإجهاز على المجتمع الرأسمالي من قبل الكادحين العمال ، لا تتحذ هذا الموقف الارتيابي من الفعل الاجتماعي لا معرفياً ولا عملياً . فهي تميز ، فيما يخص التكرارية الاجتماعية ، بين الجوهر والظواهر المرافقة له ، فالناس جميعاً ، وفي كل مجتمع ، يتبعون حياتهم الاجتماعية المادية ويقيمون علاقات عديدة بينهم في كل مجتمع تتشكل قوى انتاج تخلق له « للمجتمع » القيم المادية والفكرية والحضارية وتمنحه ، بذلك ، الحياة .

ففي كل مجتمع تتشكل قوى انتاج تشمل أدوات للعمل ومادة للعمل وأنساناً يستخدمون طاقاتهم وقدراتهم لتحويل هذه المادة إلى أشياء تخدمهم وتغنى حياتهم . كما على الناس ، في أي مجتمع ، أن يقيموا علاقات اجتماعية بينهم تشمل علاقات الملكية والتبادل والتوزيع ، كما وتشمل تقسيم العمل والتعاون ووضع دور الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في عملية انتاج الحياة الإنسانية . وحيث توجد قوى انتاج وعلاقات انتاج ، فإنه ينبغي بالضرورة أن يوجد تطابق ما بين هذين القطبين . ولكن حيث يدخل القطبان هذان في صراع ويصبح اللانسجام واللاتطابق هو الجوهرى في علاقتها حينذاك يدخل المجتمع في حالة اهتزاز عنيفة كثيراً أو قليلاً تؤدي أخيراً - ضمن شروط أخرى سياسية وأيديولوجية ذاتية - إلى الثورة . فكون كل مجتمع ، لكي يستمر في وجوده ، يشمل قوى انتاجية وعلاقات انتاجية إنسانية ، وبالتالي تطابقاً ، معيناً بين كلا الطرفين ، شيء لا يشك فيه إنسان لم يفقد تفاعله مع محیطه الاجتماعي . وبالضبط هنا ، في هذه البنية الاجتماعية العينية ،

يكون جوهر وجود وتطور المجتمع ، وبالتالي جوهر قانونه . فكل مجتمع ، من أجل أن يستمر ، يحتوي هذه البنية العامة ضرورياً . إن وجود وتكرار وجود هذه البنية يشكل الجوهرى في المجتمع الإنساني اطلاقاً .

أما كيف تتمثل هذه البنية ، وضمن أيه أطر وملامح ، فإن هذا ، بالنسبة لوجود المجتمع ، يدخل في إطار الظاهرة المرافق . لقد وجد في التاريخ البشري أنواع لا تُحصى من الأديان والقوميات والمشاعر الإنسانية والمذاهب الفكرية الخ . . . ولكن كان يوجد دائمًا تلك البنية المجتمعية في كل مجتمع .

على هذا الأساس الموضوعي المكين استطاعت قضية الثورة الاجتماعية أن تكتسب طابعاً عملياً ثورياً ، وتجاوزت وبالتالي المفاهيم المادية البدائية والبورجوازية الإصلاحية للتحول الاجتماعي على حد سواء .

هذا هو الجانب الأول من المسألة . أما الجانب الآخر المتمم لقضية الثورة هذه ، فإنه يتعلق بالعامل الذاتي .

في الحقيقة لا يتم شيء في المجتمع البشري بدون فعالية إنسانية واعية . لقد وافق ماركس في حينه رأي العالم الاجتماعي الإيطالي فييكو (من ١٦٦٨ حتى ١٧٤٤) القائل بأن التاريخ الإنساني هو من صنع الناس الاجتماعيين ، بيد أنه عمق هذه الموضوعة . . . من الناحية المبدئية ، حتى الحد الأقصى ، وذلك من خلال :  
أولاً - اكتشافه لبني المجتمع الموضوعية العينية ، الممثلة بالقوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية الاجتماعية .

ثانياً - بحثه القضية انطلاقاً من العلاقة القائمة بين الذات والموضوع .

إن الموضوع ، من هذا المنظار ، هو المجتمع أو التاريخ ، أما الذات فهي الإنسان الاجتماعي الفعال . بذلك يكون الموضوع موضوع الذات ، وتكون الذات ذات الموضوع ، ولا انفصال بينهما .

وهناك اتجاهان فكريان يلعبان دوراً خطيراً بالنسبة لقضية الثورة الاجتماعية ، هما الموضوعية والذاتية ، إن الموضوعية ، التي يمكن النظر إليها هنا على أنها الميكانيكية في سيرحدث التاريخي ، تنفي الفعالية الإنسانية الذاتية في سيرحدث ذلك ،

بحيث تضفي عليه طابع الختمية - الطبيعية ، بعكس ذلك تمهد الذاتية نفسها للثبات عدم وجود أي موضوعية للحدث الاجتماعي ، وبالتالي فهي تذكر القوانين الاجتماعية ، وكلما الموقفين بعيد عن الاقتراب من الموقف الصحيح في فهم الظاهرة الاجتماعية .

ونحن نرى في الحديث الاجتماعي توحيداً وثيقاً للجانبين هذين ، وذلك بدون التضييع بموضوعية الحديث الاجتماعي ، وبالتالي دون أن تتعرض قضية الثورة الاجتماعية لخطر الذاتية والعشوانية وعدم الانضباط ، ومن ثم الفشل ، ولكن أيضاً بدون الوقوع بخطر القدرة الدينية أو الفلسفية ، وبالتالي دون رفض الفعالية الإنسانية الذاتية ، فعالية الجماهير الثورية .

أما الفكر الثوري ، من أجل تأكيده على الطابع الموضوعي للحدث الاجتماعي فينطلق من العلاقاتين الفلسفيتين المبدئيتين ، علاقة الوعي بالمادة ، وعلاقة الذات بالموضوع ، ويحدد من ثم نوع آفاق العلاقة القائمة بينها . فالعلاقة بين الوعي والمادة ذات طابع نظري معرفي ووجودي .

ومن حيث نظرية المعرفة والوجود تبرز مسألة أولوية أحد القطبيين الوجوديين ، الوعي أم المادة ، فالمادة هي الواقع الموضوعي ، الذي يتمتع بالأولوية ، والاستقلالية عن الواقع الفكري ، الوعي ، وبهذا تكون المادة مصدر الوعي ، ويكون الوعي شكلاً أعلى من أشكال تطور المادة . وهكذا فليس هنالك شيء آخر في العالم ، من وجهة نظرية المعرفة ، سوى المادة والوعي . فهذان هما طرفا الوجود بكليته ، والتقابل (التعارض) بينهما ، في إطار الرؤية النظرية المعرفية تلك ، تقابل مطلق ، حيث ينظر إليها هنا في لحظة الثبات . ولكنها ، فعلاً ، موجودان في حركة دينامية مستمرة ، والتعارض بينهما هو تعارض نسبي ، وحيثئذ يغدو الوعي جزءاً من المادة ، من العالم المادي ، ولكن له استقلال نسبي ووظيفي .

إن هذه العلاقة النظرية المعرفية بين المادة والوعي ، في حال الانطلاق حلها من وجهة نظر مادية فلسفية ، ذات أهمية قصوى في تبيان موضوعية الحدث الاجتماعي ، وهذا ما يدعونا إلى التأكيد بأن هاتين المجموعتين من المفاهيم : المادة والوعي ، والموضوع والذات ، ليستا منفصلتين عن بعضهما بشكل مطلق - كما هو الحال أيضاً بالنسبة لمضامين الواقعية التي تعكسها تلك المفاهيم وتعبر عنها - بل إن

هذا الانفصال نسي . وتوسيع هذا يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لقضية الشورة الاجتماعية .

لا شك أن الموضوع هو موضوع الذات ، والذات ذات الموضوع ، وجود كل منها مرتبط بوجود الآخر وها بهذا المعنى يشكلان شيئاً متصاويفين . فجزء من الأرض ، مثلاً ، يتحول إلى موضوع ، حيث يبدأ الإنسان (الذات) بزرعها أو جعلها أساساً لعمله الزراعي وجهده في زراعتها ، وحينذاك لا يمكن النظر لواحد منها بعزل عن الآخر . إنها عملية غنية ومتشعبة ومتبادلة بين الموضوع (قطعة الأرض) والذات (الإنسان) . فالموضوع - تخضع لعملية أنسنة ذات أبعاد هادفة وقادرة ، والذات ، تخضع لعملية « موضعية » تغنى إغناه خصباً يبدل منها ويطورها .

لكن الموضوع (الأرض) . منظوراً إليه قبل أخذه شكله المؤنسن ، ليس من تكوين الذات الإنسانية . إنه كان قطعة الأرض غير المؤنسنة ، غير المحضر . هذا يعني أن قطعة الأرض تلك تختص بقانونية معينة ، وهذا شكل وجود معين ، ينسقي للإنسان (الذات) . إن أراد تحويله إلى موضوع إنساني ، أن يكتشف قوانينها الخاصة ، فهو مضطرب لأن يعرف مثلاً تركيب التربة فيها ، وفيما إذا كانت صالحة للزراعة أم لا . . . أي أنه مضطرب إلى أن يقيم علاقة جوهرية بينه وبينها الكي تنصاع لقياده وتخضع لمشيته ، علاقة جوهرية عصبة الممارسة العملية .

وهكذا يتبيّن لنا بجلاء :

- ١ - بأنه لا وعي بدون مادة ، بينما هنالك مادة بلا وعي .
- ٢ - وبأنه لا ذات بلا موضوع ، ولا موضوع بلا ذات .
- ٣ - وبيان العلاقة القائمة بين الذات والموضوع ليس لها طابع إرادي ذاتي ، بحيث لا يمكن ، مثلاً ، اعتبار الموضوع مخلوقاً من عدم من قبل الذات أو من الذات نفسها . بل إن هذه العلاقة نفسها تقوم على العلاقة بين المادة والوعي ، وليس العكس . بذلك يحتفظ الموضوع بموضوعيته ، وتغييره وتطويره من قبل الذات ، لا يغدو حينذاك عملاً ذاتياً عشوائياً ، بل خاضع لقوانين موضوعية خاصة بالموضوع .
- ٤ - على ضوء هذا نرى بعمق أن جوهر العلاقة الكائنة بين الذات والموضوع جوهر جدل ، أن تتحققه يتم من خلال الممارسة العملية الفعالة ، بحيث إن الوحدة

الجدلية للقطبين هذين تمثل وتحقيق بالمارسة تلك ومن خلالها .

٥ - وإذا نظرنا إلى المجتمع الإنساني على أنه موضوع ، ذاته الناس المنتظمون في تنظيمات أو طبقات ، فإن هذا المجتمع ، بحكم قانون التطور ، يصبح في أن واحد ، شرطاً وأساساً للفاعلية الإنسانية ونتيجة ضرورية لها .

وبهذا يصدق القول بأن التاريخ البشري كله شرط وأساس لوجود البشر ونشاطاتهم المختلفة ، وهو أيضاً نتاج هذه النشاطات نفسها .

٦ - إن ما سبق يلقي أصواتاً ساطعة كشافة على قضية الثورة الاجتماعية . ففي الوقت الذي يؤكد فيه على أن كل ثورة اجتماعية تحدث من خلال فعالية بشرية في مرحلة تاريخية معينة ، فإن العنصر الوعي النظري لا يلعب نفس الدور في عملية انجاز كل الثورات الاجتماعية المختلفة . إن هذا العنصر لا يلعب ، في أحسن الأحوال ، إلا دوراً جزئياً في مراحل التطور الاجتماعي فيما قبل المرحلة الاشتراكية . لا شك أن هذه القضية مشروطة تاريخياً وطبقياً وفكرياً .

فالطبقة الأولى في التاريخ الإنساني ، التي يمكنها التطلع إلى المستقبل والتحديق فيه بعين وضاءة مقلائلة هي طبقة الكادحين إنما تتضمن في ذاتها النظرة الشاملة المتطورة للمستقبل التاريخي ، لأنها تريد وتطمح ليس فقط إلى إزالة الطبقة الاستغلالية الرأسمالية ، وإنما تعمل وتهب ، فعليها المناخ الاجتماعي التاريخي لتلاشيهما هي نفسها ، وخلو مجتمع موحد منسجم ، لذا فهي بذرة الإنسانية المستقبلية ، ولذا فهي أيضاً قادرة على استيعاب واكتشاف واقعها الراهن والواقع التالي بقوانيه الخاصة . ولقد حدث تاريخياً أن الطبقة العاملة لم تستطع هي نفسها التعبير عن نفسها نظرياً . وذلك لسبب جوهري ، هو أنها كانت مرهقة من الاضطهاد الاجتماعي المادي والعلمي والأيديولوجي فلم يكن بمقدورها استيعاب المعارف الإنسانية بتاريخها الطويل واستخلاص الجوهرى منها ، إنه لم يكن بامكانها (ومقصود هنا أفراد منها) التفرغ العلمي الدقيق الطويل لدراسة وتقييم التاريخ الفكري وربطه بقضاياها الاجتماعية والفكرية الراهنة . لهذا قام منظروها الثوريون بالتخلي عن طبقتهم البورجوازية وربطوا مصيرهم الاجتماعي والعلمي بمصير الطبقة العاملة .

ما هو هدفنا من كل هذا الذي ذكرناه ؟

اهدف هو الرغبة في البرهنة على أننا إذا أردنا بناء مجتمع عربي جديد موحد من البصرة إلى أغادير فإنه لا يمكننا السير به فعلاً ونجاح إلا من خلالوعي شامل . ودقيق لدور العمال . فالعفوية هنا غير واردة ، وإن هي استطاعت التأثير على عقول العمال ، فإنها تمثل بهذا خطراً جديداً على عملية البناء الحضاري . إن الوعي الشامل الدقيق لبناء المجتمع العربي الاشتراكي تمثل بالفكر الثوري الوحدوي الاشتراكي العلمي . فهذا ما يجب التأكيد عليه .

وأهمية النظرية الثورية بالنسبة للطبقة العاملة والطبقات الكادحة الأخرى تظهر بعمق من خلال الحقيقة القائمة . على أن تطوراً من نظام رأسالي إلى آخر اشتراكي لا يمكن أن يتم بشكل ناجح دون نظرية ثورية تعتمد التخطيط والوضوح النظري الايديولوجي . لقد أدرك الفكر الثوري بعمق بأن النظرية الثورية حينها تحتل موقع متينة في رؤوس الجماهير ، تحول إلى فعل مادي ، إلى قوة ضخمة مادية ، إن النظرية الثورية ، ضرورة ماسة من أجل تكوين الحركة الثورية . ولا شك أن الفكر الثوري العلمي قد أثبتت قدرة عجيبة على مر العصور في بناء الحضارات والمجتمعات . ولا شك أن النظرية الثورية قد أثبتت خصوصاً بعد عام ١٨٩٥ ، حيث حققت النصر على مجموع النظريات البورجوازية ، وإلاصلاحية والطوباوية ، على أنها فعلاً جزء ضروري من عملية الثورة الاشتراكية في كل بلد . والذي أعطاها هذا الطابع هو ، إلى جانب الجوانب الأخرى ، التي ذكرت ، توحيدها للعام والخاص في وحدة جدلية عميقه .

إن بروز وتطور الفكر الجدلـي الثوري في ألمانيا في القرن التاسع عشر كان بداية جديدة مؤذنة بالعالم الإنساني الاشتراكي ، وبالتالي مكسباً كبيراً ليس فقط للفكر الألماني أو الفلسفة الألمانية أو للفكر الأوروبي وأنما لمجموع الفكر البشري ولمجموع المудعين في الأرض . وهذا ليس من باب التعسف الفكري وإنما هو يقوم على حقيقةتين أساسيتين : أولاهما أن الفكر الثوري لم يكن فقط وليد القرن التاسع عشر الأوروبي ، وإنما هو نتاج وحصيلة للثقافة الإنسانية الثورية كلها ، لقد تعرف ماركس على فكر الشعوب القديمة والحضارات القديمة كالبابلية والمصرية وبشكل خاص اليونانية . وقد عرف الفكر العربي الإسلامي وخاصة ابن خلدون وما يمثله ابن خلدون على الأقل . وفي الحقيقة تكمن أهمية الفكر الثوري في أنه أجاب على أسئلة العبيد الثائرين في روما ، وفي البلاد العربية الإسلامية الوسيطة . لقد أجاب

على أسئلة الفلاحين الفقراء المضطهددين الثائرين في البلاد العربية الإسلامية وفي بلدان أوروبا في العصر الوسيط ، كما أجاب الفكر الثوري على أسئلة العمال المسحوقين الثائرين في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وهولندا وبلجيكا في الأزمة الحديثة .

إن الفكر الثوري يحتوي في ذاته القدرة على استيعاب الحياة الإنسانية في أي مجتمع كان ، لا لأنّه يقحم نفسه إقصاماً في تلك الحياة ، وإنما لأنّه - وهذا هو الجوهرى الخلاق فيه - يتحسسها ويستشفها ، يأخذ ويعطي منها ، إن الفكر الثوري مشاع إنساني وعزيز على الإنسان أن يرى نظرية ما تجد التعبير الواعى عنها في المجتمعات البشرية عامة . ولكن القضية تصبح أقدر على النفاذ ، حين يدرك المرء ويستوعب الحقيقة العلمية الفلسفية وهي أنّ العام « مجموع المجتمعات البشرية » يتحقق ويجد تأثيره في الخاص « المجتمع البشري » المفرد ، كألمانيا أو الصين أو الوطن العربي « مثلاً » .

وانطلاقاً من هذا نستطيع أن نقول أنه خطأ نظري وعملي ضخم ، أن يقول الإنسان ، بأن الفكر الخلدوني ظاهرة عربية إسلامية فقط أو الفكر الماركسي ظاهرة أوروبية أو ألمانية أو بالأحرى أوروبية غربية ، فباعتبار أن هذا الفكر قد قامت دعائمه على التراث الإنساني كله ، وبدونه لم يكن له أن يوجد ، وكذلك باعتبار أنه الفكر « الرشدي والخلدوني » « والهيجي والماركسي » . والحقيقة الحالدة أن الفكر عام وشامل لكل مجتمع إنساني أو للاجتماعي عموماً ، فإنه من الضروري والطبيعي التأكيد على أن الفكر ذاك في قدرته أن يلف ويستوعب العالم الإنساني بمجمله . فالتفكير الإنساني استطاع لأول مرة في تاريخه أن يجد وحدته العميقه وال شاملة نسبياً مع الواقع الموضوعي عن طريق ومن خلال الفكر الثوري .

ولكن هذا الفكر لا يدعى أبداً أنه يلم بالواقع الموضوعي بشكل شامل مطلق . إن ادعاء مثل هذا ، كما يفهمه الفكر الثوري الأوروبي الهيجي أو الماركسي نفسه ، غير ممكن ، وذلك لسبب قائم في أن الواقع الخارجي الموضوعي ، أي موضوع الفكر ، في تحول وتشعب دائمين . ولذلك فحين نطلق من أن الفكر في تحول وتشعب دائمين ، وحين نطلق من أن الفكر إنما هو انعكاس للواقع الموضوعي المتتطور ، فإن هذا يعني ، أول ما يعنيه ، بأن الفكر الثوري لا يستغرقه التطوير الواقعي الموضوعي ويتجاوزه ، وإنما يعمقه ويغطيه ويمده بجذور جديدة . بهذا

الهدف هو الرغبة في البرهنة على أنها إذا أردنا بناء مجتمع عربي جديد موحد من البصرة إلى أغادير فإنه لا يمكننا السير به فعلاً وبنجاح إلا من خلالوعي شامل . ودقيق لدور العمال . فالعفوية هنا غير واردة ، وإن هي استطاعت التأثير على عقول العمال ، فإنها تمثل بهذا خطراً جديداً على عملية البناء الحضاري . إن الوعي الشامل الدقيق لبناء المجتمع العربي الاشتراكي متمثل بالفكرة الثورية الوحدوي الاشتراكي العلمي . فهذا ما يجب التأكيد عليه .

وأهمية النظرية الثورية بالنسبة للطبقة العاملة والطبقات الكادحة الأخرى تظهر بعمق من خلال الحقيقة القائمة . على أن تطوراً من نظام رأسهالي إلى آخر اشتراكي لا يمكن أن يتم بشكل ناجح دون نظرية ثورية تعتمد التخطيط والوضوح النظري الايديولوجي . لقد أدرك الفكر الثوري بعمق بأن النظرية الثورية حينها تحتل موقع متينة في رؤوس الجماهير ، تحول إلى فعل مادي ، إلى قوة ضخمة مادية ، إن النظرية الثورية ، ضرورة ماسة من أجل تكوين الحركة الثورية . ولا شك أن الفكر الثوري العلمي قد أثبتت قدرة عجيبة على مر العصور في بناء الحضارات والمجتمعات . ولا شك أن النظرية الثورية قد أثبتت خصوصاً بعد عام ١٨٩٥ . حيث حققت النصر على مجموع النظريات البورجوازية ، وإصلاحية والطوباوية ، على أنها فعلاً جزء ضروري من عملية الثورة الاشتراكية في كل بلد . والذي أعطاها هذا الطابع هو ، إلى جانب الجوانب الأخرى ، التي ذكرت ، توحيدها للعام والخاص في وحدة جدلية عميقه .

إن بروز وتطور الفكر الجدلية الثوري في ألمانيا في القرن التاسع عشر كان بداية جديدة مؤذنة بالعالم الإنساني الاشتراكي ، وبالتالي مكمباً كبيراً ليس فقط للفكر الألماني أو الفلسفة الألمانية أو للفكر الأوروبي وألما لمجموع الفكر البشري ولمجموع المудعين في الأرض . وهذا ليس من باب التعسف الفكري وإنما هو يقوم على حقيقةتين أساسيتين : أولاهما أن الفكر الثوري لم يكن فقط وليد القرن التاسع عشر الأوروبي ، وإنما هو نتاج وحصيلة للثقافة الإنسانية الثورية كلها ، لقد تعرف ماركس على فكر الشعوب القديمة والحضارات القديمة كالبابلية والمصرية وبشكل خاص اليونانية . وقد عرف الفكر العربي الإسلامي وخاصة ابن خلدون وما يمثله ابن خلدون على الأقل . وفي الحقيقة تكمن أهمية الفكر الثوري في أنه أحباب على أسئلة العبيد الثائرين في روما ، وفي البلاد العربية الإسلامية الوسيطة . لقد أحباب

على أسلمة الفلاحين الفقراء المضطهددين الثائرين في البلاد العربية الإسلامية وفي بلدان أوروبا في العصر الوسيط ، كما أجاب الفكر الثوري على أسئلة العمال المسحوقين الثائرين في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وهولندا وبلجيكا في الأزمة الحديثة .

إن الفكر الثوري يحتوي في ذاته القدرة على استيعاب الحياة الإنسانية في أي مجتمع كان ، لا لأنه يقحم نفسه إقحاماً في تلك الحياة ، وإنما لأنه - وهذا هو الجوهرى الخلاق فيه - يتحسّسها ويستشفها، يأخذ ويعطي منها ، إن الفكر الثوري مشاع إنساني وعزيز على الإنسان أن يرى نظرية ما تجد التعبير الواعي عنها في المجتمعات البشرية عامة . ولكن القضية تصبح أقدر على النفاذ ، حين يدرك المرء ويستوعب الحقيقة العلمية الفلسفية وهي أن العام « مجتمع المجتمعات البشرية » يتحقق ويجد تأثيره في الخاص « المجتمع البشري » المفرد ، كألمانيا أو الصين أو الوطن العربي « مثلاً » .

وانطلاقاً من هذا نستطيع أن نقول أنه خطأ نظري وعملي ضخم ، أن يقول الإنسان ، بأن الفكر الخلدوني ظاهرة عربية إسلامية فقط أو الفكر الماركسي ظاهرة أوروبية أو ألمانية أو بالأحرى أوروبية غربية ، فباعتبار أن هذا الفكر قد قامت دعائمه على التراث الإنساني كله ، وبدونه لم يكن له أن يوجد ، وكذلك باعتبار أنه الفكر « الرشدي والخلدوني » « والهيجيوني والماركسي » . والحقيقة الحالدة أن الفكر عام وشامل لكل مجتمع إنساني أو للاجتماعي عموماً ، فإنه من الضروري والطبيعي التأكيد على أن الفكر ذاك في قدرته أن يلف ويستوعب العالم الإنساني بمجموعه . فالتفكير الإنساني استطاع لأول مرة في تاريخه أن يجد وحدته العميقة وال شاملة نسبياً مع الواقع الموضوعي عن طريق ومن خلال الفكر الثوري .

ولكن هذا الفكر لا يدعى أبداً أنه يلم بالواقع الموضوعي بشكل شامل مطلق . إن ادعاء مثل هذا ، كما يفهمه الفكر الثوري الأوروبي الهيجيوني أو الماركسي نفسه ، غير ممكن ، وذلك لسبب قائم في أن الواقع الخارجي الموضوعي ، أي موضوع الفكر ، في تحول وتشعب دائمين . ولذلك فحين ننطلق من أن الفكر في تحول وتشعب دائمين ، وحين ننطلق من أن الفكر إنما هو انعكاس للواقع الموضوعي المتتطور ، فإن هذا يعني ، أول ما يعنيه ، بأن الفكر الثوري لا يستغرقه التطور الواقعي الموضوعي ويتجاوزه ، وإنما يعمقه ويغطيه ويحده بجذور جديدة . بهذا

سيتيين لنا أن تجاوز الفكر الثوري يعني ، تجاوزاً للواقع الموضوعي في مجال المجتمع مثلاً ، فمن خلال تطور هذا الواقع ، فإن الفكر الثوري يزداد عمقاً وإغناء كنظرية وكمنهج .

من هذا يتبيّن لنا أيضاً مدى اليقظة والدقة العلمية والمبادحة العميقه السريعة التي ينبغي أن يمسك بها ممثلو هذا الفكر لاستنطاق واكتشاف الجديد الحي ، أيها وجد ، وللمساهمة الفعالة بالاجهاز على القديم السلبي .

لقد ناضل الفكر الثوري طوال عقود عديدة من الزمن ضد الظلم وضد المذاهب والاتجاهات والرؤى النظرية الرجعية وأثبت قدرته على مواجهة هذه المذاهب والاتجاهات والرؤى ، وفي نفس الوقت أثبت مقدرته على تفهم واستيعاب الواقع الموضوعي المتغير وذلك بالرغم من كثير من العثرات والصعوبات ، وما زال الفكر الثوري من عهد عبد الرحمن بن خلدون يكافح في العصر الحديث ضد المذاهب والاتجاهات مثل الظلامية والقدرة واللامعنة والوضعية الحديثة والوجودية والبرجماتية .

ولا شك أن هذا - منظوراً إليه بالنسبة إلى وطننا العربي - يستحق الاهتمام الجدي ، والمسألة تصبح أكثر خطورة ، حينما تطرح قضية الثورة العربية . إن الوطن العربي ، الذي توقف عن التطور الاجتماعي والفكري في القرن الثاني عشر ، كان بإمكانه لو امتد به التطور على أساس الإنتاج البضائعي الضخم والتجارة العالمية المفتوحة ، أي على أساس من القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية السائرة في طريق التحويل الرأسائي ، ان يحمل لواء الثورة العلمية التكنيكية الحضارية وليسير جنباً إلى جنب مع أوروبا والاتحاد السوفيتي . وحينذاك لسوف تكون نحن مضطرين إلى القول بأن الوطن العربي يحذو حذو البلدان الصناعية المتقدمة في اختياره للنهج الثوري ، الذي ابتدأ العرب وتطور في المجتمع الرأسائي .

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم «العالم الثالث» أو «بلدان التخلف أو النمو» غير دقيق ، ولا يمكن كما سبق أن أشرنا في بداية هذا البحث - تغطية المسألة علمياً . وانطلاقاً من هذا نجد أيضاً أن المفهومين «الخلف» و«التقدم» لا يمكنهما التعبير عن عينية الواقع الاجتماعي الموضوعي . فلقد وجد مثلاً

في العهد العبودي تقدم ، وفي العهد الرأسالي تأخر أو تخلف . غير أنه لم يوجد في العهد العبودي علاقات انتاج وقوى انتاجية رأسالية .

هذا يعني أن المفهومين المعنين لا يمكن الاستعاضة بهما عن مفاهيم الكفاح الاجتماعي الذي خاصته الطبقات الكادحة في أوروبا وغير أوروبا . و « علاقات الانتاج وقوى الانتاج » أو المفهوم الرئيس في المادية التاريخية « التشكيلة الاقتصادية المجتمعية »

إن وجود « بلدان نامية » في آسيا وأفريقيا لا يعني أبداً وجود بلدان فوق التاريخ الاجتماعي ، أو غير خاضعة لقانون التطور الاجتماعي .

فخاصة « البلدان النامية » القائمة على تخلف اجتماعي اقتصادي علمي أخلاقي شامل لا يجوز خلطها بقضية « القوانين » « الاجتماعية الموضوعية » هذه البلدان . إن تلك البلدان تعاني تطوراً معقداً للغاية ، غير أن هذا لا يجعل منها عالماً منزلاً عن فعل القوانين الاجتماعية التي تخضع لها المجتمعات الأخرى .

لقد بينا أن الفكر الشوري ، باكتشافه للبني الأساسية الضرورية لكل مجتمع إنساني ، قد وضع اللبنة الحقيقة لفهم التطور الاجتماعي في المستقبل ، كما في الماضي والحاضر . إن الفكر ذاك بتعيمه القائم على أن المجتمع الشري ، لكي يوجد ويستمر في البقاء ، ينبغي أن يتضمن علاقات انتاجية وقوى انتاجية وأفكاراً ونظريات ، أقول ، إن الفكر ذاك بهذا التعيم قد غض النظر عن المجتمع الألماني أو الفرنسي أو العربي ، واعتبر أن تعيمه ينطبق على كل المجتمعات الإنسانية . ولقد حدث هذا - وهذا شيء هام - من خلال تحليل عيني لمجتمعات إنسانية معينة .

وفي الحقيقة حين استطاع ابن خلدون العربي بقداره استكشاف واستشاف « الحنية » الاجتماعية المادية بصورة المعاش الإنساني المادي ، ورفعها إلى مفهوم عمومي شامل لكل مجتمع شري . فإنه كان بذلك مهداً عظيماً لعمومية الفكر الشوري في أوروبا ، الهيجلي والماركسي . في حقل المجتمع .

وبهذا فإن من يأخذ من المفكرين العرب غير الشوريين على الفكر الماركسي الاجتماعي شموليته . أي كونه ظاهرة عامة عالمية ، فإنه ينتقص ويقلل من طرف آخر ، من قيمة الاكتشاف الكبير العبرى لابن خلدون . وليس عيباً أو عاراً ذاتياً أو قومياً

أن يأخذ الفكر العربي المعاصر بجوهر التطور العالمي ، والمتمثل بالفker الثوري ، وإلا لكان على الشعوب أو المفكرين والثوار الأوروبيين في العصر الوسيط أن يرفضوا الإنجازات الفكرية الثورية الكبيرة التي أبدعتها عقول عربية ، أمثال ابن خلدون وابن رشد .

إن التطور العالمي الاجتماعي والفكري يشكل وحدة من حلقات تتبادل الفعل والانفعال بشكل جدي معطاء .

إن الفكر الثوري الذي طرح مسألة الثورة الاجتماعية طرحاً جذرياً دقيقاً ، لا يمكن لنا كاشتراكين وحدويين إلا أن نستخدمه بشكل عقلاني في حل قضايانا الاجتماعية والقومية ، فهو ملك لمجموع الإنسانية القدمية . إنه حيث استقى ينابيعه من تراث الشعوب الفكري والاجتماعي لا يمكنه إلا أن يكون ملكاً لها جهيناً ، وقضية الخاص والعام في فهم الظواهر الاجتماعية التاريخية ، التي كانت نقطة انطلاق فهم ابن خلدون للمجتمع العربي الإسلامي وللمجتمع الإنساني عامه . وجدت في الفكر العلمي الاجتماعي تعيرها الوافي الدقيق . ومجتمعنا العربي عموماً ، أو نحن في المغرب العربي جزء من الأمة العربية الكبيرة ، والأمة العربية هي جزء من المجتمع الإنساني في العالم .

وبهذا نخضع لقوانين تطور اجتماعية يمكن دراستها واستنطاقها . إننا نشاهد مدى التأثير القوي الذي تمارسه الاشتراكية كنظرية علمية وكمظام اجتماعي ، على عقول الجماهير في العالم . ففي الوقت الذي نشاهد فيه الرأسمالية العالمية قد وصلت قمة تطورها ، ثبتت فيه ، في نفس الآن . . . فشلها وعدم قدرتها على حل مشاكل الأكثرية الساحقة من الجماهير ، لقد قادت الرأسمالية العالمية إلى حربين عالميتين مترين ، وإلى الإبقاء على المستوى المعاشي الرهيب لدى الملايين من سكان المستعمرات والبلدان الرأسمالية نفسها . لقد خلقت هذه الرأسمالية الاستعمارية قواعد عسكرية واقتصادية وأيديولوجية في العالم لتمكّن دائمًا من قمع حركات الشعوب المغلوبة على أمرها ، واسرائيل تبرز هنا كمثال واضح ونموذجي على ذلك ، بعكس ذلك ، ثبتت البلدان الاشتراكية ، في الخط الجوهري ، أنها قادرة فعلاً على رفع مستوى جماهيرها اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وأخلاقياً .

فهنا تبذل جهود دائمة ومنظمة لمواجهة مشاكل التطور الاجتماعي ، والتقني من خلال تحطيط واع شامل ومنظم . ولقد برز تناقض النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، بشكل مكثف واضح ، حيث امتدت ، واتسعت آفاق ، وإمكانات الثورة العلمية التقنية في كل من النظامين .

فهناك . في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية يأخذ الاضطهاد والاستثمار للثغرات الواسعة من السكان وسائل هائلة وبشكل منظم مريع ، وهذا ما ساهم وبالتالي بشكل كبير في نشوء وتوسيع قواعد الاستعمار الجديد ، القائم في جوهره على أساس السيطرة الاقتصادية على المستعمرات ، ونصف المستعمرات وكثير من البلدان المستقلة سياسياً وعلى ترويضها وإنهاكها أيديولوجيا .

ونجد بالمقابل في البلاد الاشتراكية استفاد طاقات الثورة العلمية التقنية بشكل عقلاني مخطط ، ولكن ليس لاضطهاد واستغلال الفقراء من الطبقات الشعبية الكادحة ، بل بالضبط لتطوير مستوى المعاشي والاجتماعي والعلمي والفنى ... .

إن الوضع المخالف الخاصل الذي تعانيه شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلى جانب الوضع العالمي القائم المتمثل في الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية يطرح أمام شعوب تلك البلدان قضايا اجتماعية وايديولوجية تتطلب حلولاً ملحة وعلمية دقيقة . فالطبقات البورجوازية الفتية في تلك البلدان لم تعد تستطيع حمل آفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي في أيديها . لقد فقدت القدرة والمبادرة على ذلك وذلك لأسباب أهمها ما يلي :

١ - لأنها نشأت - تاريخياً - ضعيفة اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً ، بحيث إنها لم تستطع خلق شخصية اقتصادية وايديولوجية وسياسية متميزة بشكل كاف ، وذلك بالدرجة الأولى لتواطئها التاريخي مع الإقطاع .

٢ - عدم وجود تراكم مالي كبير يتيح رفع وتطوير مستوى الإنتاج البضائعي البورجوازي ، ويتنصب بحزن ضد العلاقات الإقطاعية ، ويساهم وبالتالي في رفع مستوى الدخل القومي ، وقد ساهم في ذلك بشكل كبير عدم إنجاز اصلاح زراعي جذري لصالح الفلاحين ، وضد الإقطاعيين ، ولو جزئياً .

٣- تغلغل الرأسمال الأجنبي وربطه بالرأسمال الوطني إلى درجة عالية كثيراً أو قليلاً بعجلاته ، مما قلل إلى حد واضح من تطوره الذاتي الواسع .

٤- عدم وجود فنيين بما فيه الكفاية لتصريف التطور الرأسمالي الوطني .

٥- الاضطراب والتخبط على الصعيد السياسي والاجتماعي والعسكري نتيجة لنشوء وتعاظم حركة التحرر الوطني القومي حيث أخذ النضال ضد الاستعمار من جانب الشعب والجماهير يخلق الرعب والقلق والخوف لدى البورجوازية ، التي كانت تطمح إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي في آن واحد ، ولو أدى ذلك إلى تنازلات اقتصادية أمام الاستعمار الاحتكاري .

٦- الاعتماد في الخط الأول على الإنتاج الزراعي البدائي غير الممكّن وغير المنظم ، هذا الإنتاج الذي يتراوح بين الصعود والهبوط  $\% .60$  ،  $\% .80$  ،  $\% .85$  من معدل الإنتاج ، والذي يعمق بالتالي عدم توازن الاقتصاد الوطني .

٧ - ارتفاع نسبة تزايد عدد السكان بشكل يضاعف من أعداد العاطلين عن العمل ، مما يؤدي إلى إضعاف إمكانيات التسويق البصائي والحركة الاستهلاكية في الداخل .

٨- نحو قطاع الخدمات العامة بشكل مزعج جداً بالنسبة للقطاعات الرئيسية المنتجة ، ووجود وتطور جهاز إداري بيروقراطي يساهم بقوة في عرقلة التطور الاجتماعي والعلمي .

٩- نمو الوعي الطبقي لدى العمال بشكل بطيء، وكذلك ينطبق على الفلاحين  
وعدم التلاحم بينهم وبين العمال.

١٠- تهريب الأموال ، أو عدم استثمارها من قبل البورجوازية الكبيرة المنتجة خوفاً من تطور الجماهير على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، التي يناضل من أجلها الشعب الكادح .

وفي الحقيقة ، إن هذه الأسباب التي جعلت البورجوازية الفتية في البلاد النامية - والوطن العربي جزء منها - غير قادرة على أن تحمل آفاق التطور الاجتماعي الاقتصادي والعلمي ، هي ، في نفس الوقت ، أسباب ما نسميه بالخلاف في بلاد

العالم الثالث . وحين بدأ سلطان البورجوازية الكبيرة الاقتصادي في تلك البلدان يتعرض للهجمات القوية والضعف من قبل الطبقات الأخرى ، وبضمنها البورجوازية الصغيرة الواسعة وذات التأثير الاقتصادي الكبير في الوطن العربي بدأت نضالات عنيفة تدور ضد الاستعمار والرجعية الداخلية ، ولكن بذبذبة وبنفس قصير . ولقد كان أثبات البورجوازية الكبيرة عجزها عن التطور المستقبلي وإلهاقها أضراراً ومخاطر كبيرة بأكثريّة الجماهير واقعاً قوياً ومحركاً لهذه الجماهير - توأكها البورجوازية الصغيرة - للاستيلاء على الملكية الكبيرة ، وذلك بتتأمين جميع المؤسسات والمرافق والمصانع الرأسالية الكبيرة .

غير أن هذا كان قد تم نتيجة للظروف الاجتماعية والتاريخية الخاصة التي رافقته والتي ذكرت فيها سبق بشكل فجائي وكرد فعل على مؤامرات البورجوازية الكبيرة المحلية والاستعمار ، بحيث لم ترافقه تصورات مناسبة على صعيد الوعي الأيديولوجي الاقتصادي السياسي .

أي أن « وضعنا ثورياً » لم ينشأ ، ولم يأخذ بالتالي أبعاده هنا ضمن هذه العملية . وقد حمل هذا معه تأثيراته على التطورات التالية الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية .

لقد تمت تلك الخطوات الاقتصادية الكبيرة وقيمت كعملية أو كإجراءات اشتراكية . غير أن هذه كانت قد تمت تحت تأثير : أولاً - العداء للاستعمار ، وثانياً العداء للرأسمالية ، ولم يكن هناك تصور واضح نظري وعملي حول الاشتراكية كمفهوم سوسيولوجي اجتماعي ونظام اقتصادي اجتماعي إنساني شامل أي أن العامل الذاتي الأيديولوجي السياسي لم يمارس خلال ذلك تأثيراً واضحاً شاملًا . لذلك نشهد في تلك البلدان علاقة مشوّشة غير واضحة بين الخطوات الكبيرة التي تمت ضد مصالح البورجوازية الكبيرة وبين النظام الأيديولوجي السياسي والإداري لها .

أما مظاهر هذا فتظهر في عدم الأخذ بنظام تحطيطي شامل يوضع من قبل أهل الخبرة والعلم الفيزيين والسياسيين الاختصاصيين أو بالقيام بتحطيط فاشل أكثر الأحيان . فالملاحظ أن هناك ٦٠٪ من الخطط التي توضع لا تنفذ في غالب الأحيان . وهناك كذلك من مظاهر العلاقة المشوّشة تلك عدم مس النظم التعليمية مسأثوريًا إلا في حالات محدودة . أما جهاز الدولة الإداري البيروقراطي الموروث ،

فإن فعله وتأثيره المخرب والمعيق للتطور الجديد يمثل إحدى نقاط الضعف الأساسية في تحديد العلاقة المشوّشة المومأ إليها .

إن عملية الانتقال من مجتمع رأسالي اقطاعي إلى مجتمع اشتراكي لا يمكن أن تتم بنجاح مطلقاً إلا من خلال فعالية ومشاركة واعية هادفة من قبل الجماهير في الساطة السياسية .

وفي الحقيقة هنا تكمن خاصية وميزة المرحلة التطورية هذه . أما بالنسبة للفترات التاريخية السابقة فإننا لا نشهد هذا . لذلك فالوضوح النظري العلمي الشامل ، الذي تقدمه نظرية الثورة الاشتراكية ، يمثل عنصراً جوهرياً في قيادة عملية التحويل الاشتراكي بنجاح . ونحن إذ نتعتذر ذلك الوضوح النظري العلمي بالجوهرية ، فإنما نعني بذلك بالضبط بأن لا نجاح للتحول الاشتراكي في أي بلد بدون الوضوح النظري العلمي الشامل . هذا الوضوح يعني استيعاب عملية التحويل الاشتراكي في قوانينها الخاصة ، والمساهمة الفعالة الوعائية في تمكين هذه العملية منأخذ أبعادها وأفاقها الحقيقية . ومن طرف آخر فإنه من الضروري أن يؤكّد بأن مرحلة الانتقال تلك يمكن - نتيجة لعدم نضج كاف للنظام الأيديولوجي والسياسي - أن تتحول إلى مرحلة تجمّع القوى المضادة للثورة ، لتستطيع بعد ذلك الانقضاض على المنجزات الثورية وتصفيتها نهائياً . لا بد للقوى الثورية أن تدرك هذه المخاطر في بلدان العالم الثالث وخاصة في الوطن العربي . وتحاول أن تتجاوز السلبيات الماضية وتتجاوز الوضع الفلقي ، غير أنه تبقى في طليعة تجاوز الأوضاع الماضية هناك خطوات لا بد منها وهذه الخطوات أساسية ، ومن خلالها يتقرر مصير التطور الثوري في بلدان العالم الثالث والوطن العربي . فلا بد من اشراك الجماهير الكادحة ، من عمال وفلاحين وبورجوازيين صغار ومتقفين ثوريين ومنظماتهم السياسية والنقابية مشاركة حقيقة فعالة في إدارة وتنظيم الدولة والمجتمع سياسياً واقتصادياً وإدارياً وفكرياً ، ثانياً بذلك الجمهود الدائمة والصادقة والعميقة لتتمكن الوضوح النظري من خلال منهجه التفكير واعتماد الفكر العلمي في قضية الثورة .

إن الإدراك الحيث بأن ليس هنالك سوى نظرية علمية واحدة عن الاشتراكية تفرض نفسها شيئاً فشيئاً وتأخذ الجماهير باعتمادها والإيمان بها ، وتبداً منظمات

الجماهير الثورية تعي ، بكثير أو قليل من العمق ، بأن العام يتضمن الخاص ويتحقق من خلاله . وان الخاص يتضمن العام ويتحقق في وأن واحد . وهذه هي الرؤية الفلسفية المبدئية ، التي تقوم عليها نظرية الثورة في العالم المعاصر ، والتي لها مضمونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي المحور العام الذي تدور حوله ومن خلاله المناقشات والمحاكبات من قبل جماهير البلدان تلك بمنظارها السياسية والثقافية .

ونحن نعتقد ان ليس هناك اشتراكية غانية أو تانزانية أو عربية وأن هذه الطرق ليست سوى تشعبات تنطلق من الاشتراكية العلمية ، الحل الوحيد الصالح لمشاكل عالمنا ، وأن المصاعب التي تواجه التحويل الاشتراكي في العالم الثالث ليست مصاعب ايجاد النظرية الملائمة بل هي مصاعب ملائمة النظرية الموجودة مع الظروف المميزة التي تحدد هويتنا وتطلب منا بذل الجهد للتعرف على طريقنا «الخاص»

ونحن إذ نصل إلى هذه النقطة لا ننسى أن نؤكد بأن نظرية الثورة في العالم هي في الأصل نظرية رفع الجذور الحقيقة لاضطهاد الإنسان اقتصادياً وسياسياً وقومياً واجتماعياً وابدأيولوجياً . وبالتالي خلق الإنسان الذي لا يجد في الواقع الموضوعي ، في الإنتاج المادي والفكري واقعاً غريباً عنه ، بل الذي يجد في هذا الواقع تحقيق وتطور ذاته وذات المجتمع بكليته . وهذا يعني أن النظرية الثورية تلك لا تعني أبداً بالثورة إزالة الواقع الراهن والماضي إزالة كلية ، بل سحق السلي وتبني الإيجابي في هذا الواقع وتطوير هذا دائمًا إلى الأفضل والأشمل . وبتحقيق الثورة الاشتراكية تتوقف الثورات السياسية عن النشوء .

إذ هنا في المجتمع الاشتراكي يأخذ التطور طابعاً جديداً متميزاً عن التطورات السابقة عليه بأنه لا يتضمن أقطاباً اجتماعية «طبقات اجتماعية» متعادية بل إنه يأخذ مبدأ من خلال مساهمة مجموع المجتمع الاشتراكي . وقد ساهم عبد الرحمن بن خلدون بقدمته التي كتبها في الوصول إلى هذه النتيجة العلمية التي أصبحت حقيقة من حقائق عصرنا الكبيرى .

## الفصل الثاني

# « في المفهوم القومي الثوري »

لم تكن المسألة القومية منذ ربع قرن في الشرق العربي هي شغل المثقفين الشاغل وحدهم ، وإنما أصبحت أيضا شغلا شاغلا للسياسيين . وبذلك صارت جزءا من السياسة العملية ، وصار لزاما على الأحزاب السياسية في الوطن العربي أن تتخذ موقفا من القومية بوجه عام ، ومن القومية العربية بوجه خاص ، سواء كان هذا الموقف معلنا في برامجها أو غير معلن .

وقد تبلور هذا الموقف وتحدد بعد ظهور عبد الناصر كعنصر ضاغط وفاعل ومؤثر في السياسة العربية في الوطن العربي . ومن ثم ابتدأت المسألة القومية تحمل مركز الصدارة في العمل السياسي العربي في المغرب العربي أيضاً و يمكن أن نلحظ قمة المد العربي الثوري القومي في الوطن العربي مشرقا ومغارباً ابتداء من حرب السويس والثورة الجزائرية وقيام الجمهورية العربية المتحدة .

ففي هذه الفترة بدا كما لو أن القومية العربية هي القوة الفعالة المؤثرة في المنطقة ، وهي الرأبة العالية التي تخاض كل المعارك في ظلها وأحياناً باسمها ، وقد كسبت القومية العربية في المغرب العربي أحمد بن بلة الذي استولده من أتون الثورة العربية على أرض القطر الجزائري .

ومع نكسة الانفصال في الشرق العربي عام ١٩٦١ وانتكاسة الثورة العربية في بعض اقطار المغرب العربي عام ١٩٦٥ كان لا بد أن تبدأ تفاعلات في حركة القومية العربية ، تفاعلات لا بد وأن تترتب عليها تغيرات عميقه أو نوعية ، سلباً أو إيجاباً ، بمقدار استيعاب الطلائع الثورية القومية الوحدوية للواقع الجديد وتحليلها له .

والعلاقة وثيقة ، من الناحية الموضوعية ، بين مؤامرة الانفصال في المشرق ( سوريا ) وانكاسة القومية العربية في داخل المسار الثوري في المغرب ، ولذا فلا يمكننا أن نغفل دلالة الحديث الاتكاسي المتمثل في تنحية بعض اقطاب التيار العربي الفتى الصاعد من قلب ممارسة ثورية شعبية حقيقة طويلة ، والمختلف في أيديولوجيته ومارسته عن عروبية المشرق ، وبذلك أمكن أن تتحول الثورة هناك بعد انتكاستها إلى أن تكون عامل تعويق ، بدلاً من أن تكون عامل تصعيد ، للثورة وللاندیاح الثوري الشعبي في المغرب العربي كله ، وأن تكون أيضاً حاجزاً ضد القومية والوحدة العربية .. وبذلك وظفت الإقليمية المغاربية الجديدة كل رصيد الثورة العربية المغدور بها في خدمة أهدافها ، ولم يكد يمر عامان بعد نكسة النزوع العربي الثوري الصلب في المغرب العربي حتى كانت نكسة حزيران ١٩٦٧ .

وبذا كما لو أن هناك حالة مخيفة من الجزر القومي العربي ، عززتها سلسلة من عمليات استئصال القوى والقيادات الثورية ليس في الوطن العربي وحده ، وإنما في آسيا وأفريقيا كذلك . فقد ابتدأ يختفي من على المسرح السياسي الثوري ، نكر واما ، وموديبوكيتا وسوکارنو وجيفارا .. الخ .

وفي حالة الجزر القومي هذه كثر الحديث بنبرة عالية عن الثورة العربية ، والحركة العربية الواحدة ، والقومية العربية ، والاشتراكية وصياغة التجارب الجديدة والفردية . إنها حالة نفسية اجتماعية مرضية ، حالة من حالات التعويض المرضي الاجتماعي ، الإفراط المبالغ فيه من المدللفطي السياسي القومي «المتأور» ، سترا للانحسار القومي .. فلم يعد المجد للإنجاز والتحقيق والأعمال . وإنما صار المجد للكلمات والشعارات وللصياغات العقائدية المحبوبة والدققة .

وبات الهدف الأساسي هو تزييف وعي المواطن العربي وإشغاله عن تحقيق الخطوط الوحدوية العربية .. بالحديث عن التنظيرات للوحدة العربية . وظللت التنظيرات التزيفية المنفصلة عن الواقع هي التي تستأثر بوعي المواطن العربي ، لا قومية بلا اشتراكية ، لا قومية بلا تصنيع .. نقاش حار وحامض الوطيس حول بديهيات ، وتشقيق للشعر دون نظر إلى القضايا الواقعية التي يعيشها الإنسان العربي والأنظمة العربية .

وابتدأت تدخل أطروحتات ونظيرات .. الهدف منها - بقصد أو بغير قصد - هو تزيف الوعي القومي وإرباكه ، بالاستمرار في التأكيد على العموميات القومية الوحدوية مع سلوك منفصل عن الواقع الحادثة والتي يُمْكِن لها في كل قطر عربي ، ودأب شديد على دفع الأحداث الطارئة باتجاه ترسيخ الكيانات الإقليمية وإعطائها مشروعية حقيقة في الأولوية على كل شيء ، وعمل جاد بادي الحرص على ابعاد النواة الوحدوية عن الحركة الوحدوية العربية ( النواة الوحدوية بين الأقطار العربية معروفة ) وإحاطة النواة بالاختناقات الاقتصادية التي لا تقتل ولكنها تضعف وتذيل جذنن النواة ، وإرغام هذه النواة الوحدوية على أن تدير ظهرها للوحدة العربية الشاملة ، لتزهر فقط في رباعها ، زهراً لا طعم له ولا رائحة ، ولا بهجة فيه .

ويبدأ يتضح للراصد القومي المتجرد أن كل هذا الجدل والسلوك يشير إلى قناعة مستترة هي العداء للقومية والوحدة ، والارتباط حتى النخاع بالإقليمية .

أما الرطانة الوحدوية - فلم تكن غير غشاء سطحي سرعان ما يتهدى عند أول صدمة مصلحية اقتصادية إقليمية ضيقة . والامثلة واضحة وجهيرة بين الدول المجاورة الرافعة لشعارات الوحدة القومية العربية الشاملة ، ويلمسها القارئ ، أيضاً لدى هؤلاء الذين احترفوا الكتابة « الثورية » ، وتلونوا تبعاً « للمودات » او الموجات الفكرية التي أخذت تسود ويقلب معها مدعوا الثورية ، الذين جعلوا من كل عمل وسلوك رجعي وإقليمي وغير قومي تجربة ثورية فريدة ، وانتشر مرتزقو الكلمة وتجار الصحافة الذين استأجرهم الساسة الإقليميون ليجعلوا من كل عمل من أعيا لهم تجربة ثورية فريدة .

وأنت إذا نظرت إلى جميع أجهزة صناعة الرأي والفكر والأباء من إذاعة وتليفزيون وصحف لوجدتها جمِيعاً في قبضة الانظمة الحاكمة وتحت هيمنتها وفي مصلحتها وحدها ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وأبسط ما يتربَّ على ذلك ، أولاً هو التعتمد الكامل على كل ما يمكن أن يقلل راحة هذه النظم وبقائها وثانياً: تزيف وعي المواطن العربي في كل قطر عربي حتى يمكن تعبيته وراء ما يدعم هذه النظم الحاكمة القائمة .. والنتيجة الفرعية الثالثة المترتبة على السيطرة الفاشية المطلقة على أجهزة صناعة الرأي في كل أقطار الوطن

العربي هي محاربة المثقفين ومطاردتهم واعتقالهم وتصفيتهم بشكل دوري ومستمر ، بحيث لا يبقى من بين كل المثقفين إلا فترين فقط من المثقفين « غير المثقفين » وهم المثقفون « التكنوقراط » غير المسيسين ، خدام النظم وأجراؤها والمثقفون « الخونة » . والمثقف الخائن هو المثقف الذي خان رسالته كمثقف والذي يجب ان يكون دوره الأول والرئيسي أن ينقل الوعي الشوري أو على الاقل ينقل الوعي العربي للشعب الذي يعيش بينما نراه (المثقف الخائن) في هذه الحالة هو المثقف الذي يشيد بأي نظام كان من أنظمة الحكم العربية القائمة التي تمارس عملاً لقومياً، وهو الذي يحمل توجيه النظر إلى الأحداث في إطار مقارنتها بالواقع المادي الحادث في الوطن العربي والواقع المادي الحادث على صعيد العالم المتقدم كله ، وهو أيضاً المثقف الذي لا يحس بالعار من كل هذا الذي يجري في الوطن العربي وما فيه من تخلف وهزيمة طال أمدها .

إن موقف المؤمنين بالقومية العربية والذين نذروا أنفسهم من أجل العمل على تحقيق وحدة الأمة العربية إزاء مصر العربية في السبعينات والثمانينات أيضاً موقف بسيط ومعقد معاً ، شأنه شأن القضية السيكولوجية باستمرار ، تكون بسيطة وسهلة الحل إذا تم تحليلها وعرفنا أصلها وجذرها ، وتكون عقدة عصيرة ولغزاً محيراً غير قابل للشفاء ، إذا اكتفيتنا بالنظر إلى ما يجري أمامنا من أحداث وظواهر على السطح البادي أمامنا وتلتفتنا إلى واقع جرييات السلوك السياسي الغريب الشاذ الذي يجري على مسرح السياسية العربية ، وخصوصاً بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وبعد ما أعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ من أحداث وموافق .. سياسة : « الانفتاح الاقتصادي »، الارتباط بالولايات المتحدة ، وفك الارتباط مع السوفيات ، الالتحام بالسعودية ، وفك الالتحام مع الأقطار العربية التقديمة ، النكوص العملي عن الإسهام في الوحدة العربية ، وتحميد المشاريع الوحدوية .. إلى آخر هذه المواقف ، والتي تشكل هدفاً ثميناً للهجوم على « ... » وهنا لا بد أن نقف لتسائل الهجوم على من ؟ لصالح من يوظف هذا الهجوم فعلاً؟ فهنا مكمن المشكلة وجذرها . فهل المقصود الهجوم على سياسة السادات « الاستسلامية » ، وخطه « الرجعي » حقاً ، لصالح مصر ودورها العربي ، أو المقصود هو الهجوم على مصر وما تثله مصر ودفعها للابتعد عن الساحة العربية تنفيساً عن تطلعات إقليمية أنانية لتغيير الأدوار؟ والأنظر من ذلك كله أن المسار الذي يجري في إطاره هذا الخط الانتقادي المستظل برأية

التقدمية مسار يوظف من جانب أعداء الأمة العربية التاربخين لتحقيق هدفهم التارخي في ضرب الوحدة العربية عن طريق عزل مصر عن الوحدة العربية ، ودفعها إلى فك ارتباطها بالوحدة العربية على الأقل طوال فترة ربع القرن الأخير من هذا القرن ، ربع « أزمة الطاقة » ، واحتكار التقنية ، حتى يفوتوها على الأمة العربية فرصة الاستفادة من إمكانياتها البترولية في تطوير نفسها وتعويض ما فاتها من تخلف بما يتوافر لديها من تراكم الأموال النفطية .

وتظل الأقطار العربية تلهو في مشاريع إيمائية مظهرية بعيدة عن الوحدة العربية ، مشاريع تدغدغ المشاعر المحرومة ، ثم فجأة بعد فترة ، تضيع في الرمال فور أن تلوح بوادر فقدان الأمة العربية لمظهر قوتها الراهن المتمثل في سيطرتها على منابع النفط .

والمحظوظ رهيب بشع ، فشعبنا العربي في مصر تغذيه الرجعية وأعداء الأمة العربية صباح مساء بالأفكار السلطانية التي تنمو نمواً خبيثاً بين صفوف البروليتاريا المصرية .. « العرب هم سبب نكبة مصر - حاربنا من أجل العرب وحصدنا وحدنا الفقر والجوع - اغتنى عرب النفط بسب الدماء المصرية التي سالت .. » إلى آخر المعزوفة التي يرددتها تلامذة خبراء أمريكا في الإعلام المصري . وفي هذا الحقن التأثير ضد أبناء العم تضيع أبسط الحقائق ، ويصبح لا دخل للاستعمار في المزاوم والنكبات ونهب الخيرات ، وينسى مثلاً أن خمس شركات نفطية أمريكية هي : أكسون - موبيل أوويل - جولف أوويل - وتكساكو - وأوكسيدنتال ، قد ربحت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٤ مبلغ ٢,١٣٦ مليار دولار أي تسعة أضعاف المتوسط الذي سجل في الفترة الممتدة من عام ٥٨ - ١٩٧٢ م .

إن الذي يجري الآن محاولة مكثفة لخلق عداء وتعصب في الوطن العربي كله ضد مصر ، وخلق عداء وتعصب في مصر ضد العرب ، وإذا ترك هذا التعصب ينمو سوف يصير امراً بالغ الصعوبة أمام الوحدويين للتغلب عليه ، فلق الذرة طبيعياً أسهل من فلق التعصب اجتماعياً والرجعية العربية الخائفة من الثورة العربية يهمها السير في هذا الاتجاه .. اتجاه مصر بعيداً عن العرب . والرجعية العربية في مصر تدفع بالأمور حيثاً نحو هذا الاتجاه ، والنظام الحاكم في مصر يغذى ذلك ، عن طريق الاحتقان بالإقليمية المصرية ، كرد فعل على الفشل المتواتي والخيبات المتكررة

التي واجهتها مصر في تاريخها القريب ، سواء في المواجهة مع إسرائيل أو مع المشكلة الاقتصادية .

وإن البحث في المسألة القومية وسمات الأمة التي تعكس في أدبها وفنها وفلسفتها وثقافتها المشتركة وروحها العامة لا زال أمراً ضرورياً وحيوياً ، وذلك لأن القوميات في العصر الحديث ما زالت تسير وتنمو وتزدهر بكل وضوح وتأثير في مسار الأحداث ، هذا بالرغم من كل المزاعم القائلة إن القومية هي بقية من البقايا العابرة أو أنها تشكل تاريخاً مؤقتاً نتج عن ظروف معينة ولا بد أن ينحل بانحلالها . وإذا نظرنا إلى واقع الأمور وحقيقةها نجدنا أن القومية ما زالت هي من أقوى العوامل والدowافع لتجهات المجتمعات وحركتها التاريخية . والذين يغضون من دورها ، فإنما يغضون في حقيقة الأمر من دور القوميات الأخرى ليحتفظوا بقوة الرخص لهم لقوميتهم وحدهم .. والمغفلون وحدهم هم الذين ينخدعون .

ونحن العرب كأمة تتحدث لغة واحدة ، ولها تاريخ واحد ، وحضارة واحدة متصلة ، ولها مساهمة حقيقة في التاريخ الإنساني ، ولها كيان سياسي واجتماعي متقارب ومتميز وخاص ، ولسنا نضفي على الأمة العربية هذه الصفات بهدف إثبات التفوق لها ، وإنما هذه سمات ووضعية تاريخية لا يمكن تجاهلها أو إنكارها ومع كل هذا فإننا ما زلنا لم نستكمل بعد كياننا ووجودنا كأمة ، فلا زلنا نعيش مرحلة التفكك القومي التي تجاوزتها بقية الأمم منذ قرن على الأقل . ولذا كم هو من المؤسف حقاً أن يتكلم المثقفون العرب في الوطن العربي عن الإنسانية والأمية وتجاوز القومية ، ونحن ما نزال نعاني خطر الانقراض أمام غزو جديد من الاستعمار الجديد ، ولم نستكمل وجودنا كأمة ودولة واحدة .

إننا لا نزال نناقش البديهيات الضرورية لحياتنا ، وتوشك الكيانات الإقليمية أن تصبح حقيقة واقعة . وبذلك تضيع شخصية الأمة . وهذه بداية المترقب الرهيب نحو الكارثة .

والحقيقة أن فاقد الشيء لا يعطيه ، والمثقفون العرب الذين يتكلمون عن التسامح القومي والتزعة الإنسانية يبعثون على السخرية لسبب بسيط هو أنهم لا يملكون الشروط القومية التي يملكونها سواهم ، إنهم يتلهون بترف فكري مدمر ، إنه لا يضر الإنسانية في شيء أن توجد أمة عربية مستوفية الشروط واضحة المعالم بل

ويمكّنا القول انه ولا يحق للعرب إبداء الرأي ، في المحيط الإنساني ، قبل أن يتسلّكوا ما تمتلكه الكائنات الحية في الكون وهو غريزة البقاء ، وإن العربي الذي يتعامى عن ظروف أمه الصعبة هو فاقد لغريزة البقاء ، وهو بالتالي دون مرتبة الكائنات الحية وعليه أن يتظر الموت .

إنه من اليسير أن نعرف النهر والجبل والمثلث والمربع وحتى الذئب والنسر ولكن كيف نعرف الإنسان ومستقاته مثل الفن والفلسفة والقومية ، كيف نعرف الإنسان المنظور الذي لا يثبت على حال ، والذي هو جديداً أبداً ، كيف ينبغي أن نفهم العلاقة بين الأمة والفرد ؟ .

إن صعوبة التعريف موجودة في كل مجال إنساني ولن نصل إلى تعريف مستقر وثابت إلا بحذف الإنسان ذاته فلنقل إذن :

« الأمة العربية هي قطاع إنساني ، له لون أو طابع خاص ، ينفرد به عن سواه ، ويتجلّ هذا اللون في عناصر الأمة المادية والروحية » .

« الأمة هي شخصية متميزة بطابع خاص ، لها كل صفات الشخصية الفردية من نمو وتكامل إلخ . . . »

« إن التعريف التقليدية التي اعتمدّت النظرية التحليلية قد أرجعت الأمة إلى مجموعة العوامل التي تشكّلها أو تختلف منها ، فقالوا الأمة هي جماعة من الناس تربط بينهم عوامل اللغة والتاريخ والخ . . . »

فكأنّ الأمة هي حاصل الجمع العددي لمجموعة من الأفراد يرتبّطون بواسطة بعدة عوامل هي عوامل اللغة والتاريخ والاقتصاد الخ . . .

وكان العوامل هي الأسمّى الذي يمسك حجارة البناء (الأفراد) ، وكان العوامل قد وجدت قبل الأمة وهذا شبيه بتصورنا الوجه الإنساني حاصل جمع عينين وأذنيين وفم وأنف الخ . . إن هذا التصور لا يفسّر لنا اختلاف الوجوه وفرديتها ، وصالتها ، وبتعبير آخر لا يفسّر لنا شخصية الوجه .

« الكل يصنع الأجزاء . هذا ما وصل إليه البحث المعاصر . . إن شخصية الفرد تحدّد معالله النفسية وتعطيها طابعها الخاص المتميز ، وكذلك الأمة : فإنها

تسقط شخصيتها وطابعها الخاص على سائر مظاهرها « التي سموها بالعوامل ، فتلون اللغة والتاريخ والوطن باللون القومي . وبالمقابل فإن الأجزاء تؤثر في الكل » .

كلمة واحدة في الأنسودة قد تغير الجو بкамله ، وهذا ما يعبرون عنه في الشعر بإيجاء الكلمة . نقل الفهم من صورة وجه إلى صورة وجه آخر يغير تعير الوجه بкамله . إذن هناك تفاعل بين الكل والأجزاء : الكل يلون الأجزاء ويعطيها طابع والأجزاء تعود فتؤثر في الكل وتصوره من حال إلى حال دون أن تخرج به عن طابع شخصيته العام .

والذي نريد أن نخلص إليه ، هو أن القومية مركب ثابت مستقر نسبياً كالشخصية الحية ، وليست حاصل جمع عددي لمجموعة من العوامل أو مجتمعاً ميكانيكيًا مكانيًا قابلاً للانحلال بتغير عوامله .

ولقد ميز علماء الاجتماع بين درجات الاجتماع الإنساني من حيث التأثر . فوجدوا أن أقل المجتمعات تماسكاً ما يسمى (بالمجتمع العابر) كالمجتمع أمام دار السينا أو أمام الفرن ... الخ . ثم الجماعة شبه المستقرة ، كجماعة الظاهرة غير النقابية أو ركاب سيارة معطلة في البرية تربطهم مصلحة موقته ، ثم المجتمع العضوي وهو الذي يكون بين أفراده تجانس في الفكر والعمل .

والأمة هي مجتمع شبه عضوي أو مركب ثابت أو شخصية ، بما لها من طابع متميز بفرداتها عن سواها وتجانس بين أفرادها ويطبع مظاهرها (عنانصرها) من لغة وتاريخ وفلسفة الخ .. بطبع خاص ..

إن الفرد الإنساني يولد « حزمة » من الغرائز الحيوية كالمولود الحيواني ، وكلها ينمو بيولوجياً على مراحل . ولكن الفرد الإنساني يتميز بأن المجموعاته يتم على خطين متوازيين : الخط البيولوجي الذي يشترك فيه مع الحيوان ، والخط النفسي الذي ينفرد به عن القرد .

فكمي يتصل الطفل الإنساني عناصر الغذاء من ثدي أمه ومن تربة أرضه ، فكذلك يتصل التراث الروحي لأمته عن طريق الآبوبين والمدرسة ، بواسطة اللغة ، ويتمثل شيئاً فشيئاً عادات الأمة وتقاليدها ودينها وفلسفتها وأخلاقها وقيمها ويكون

مزاجه الفني على إيقاع شعرها . وبذلك تكون شخصيته الإنسانية التي ليست سوى المناخ الحضاري لأمته وقد انصب في نفسه عن طريق الآبوبين والمدرسة الذين يشكلون الجذور الحضارية له .

وهذا الجو الحضاري الذي يتمثله الفرد ليس ساكناً ولا محدداً . إن الأفراد يتمثلونه وينعطفون عليه إضافة وتعديلًا ، فالفرد ليس منفعلاً ، وإنما هو فاعل في البيئة المادية والروحية له ، وبعد أن يتم التسجع العضوي والنفسى للأفراد ، لا ينفصلون عن هذا الجو الحضاري الذي قوامه الآخرون والأفكار والقيم المشتركة ، وإنما يظل ارتباطهم به ارتباط الشجرة بترابها .

لنلاحظ تجربة الاغتراب : عندما يهاجر الفرد إلى مجتمع آخر ، لا عهد له به من قبل ، مجتمع مختلف عن مجتمعه الأول بمناخه الروحي ، إن هذا الفرد يصاب بالذبول وانخفاض التوتر النفسي والتبدد ، وهذا واضح في أدب المعترفين . إن المناخ الروحي الذي عتلناه في الطفولة ، هو بمثابة الزجاجة التي تحمي السائل من الانسياح ، أو الضغط الجوي الذي يعطي الأجسام قまさكاً .

إننا نفكر ونعمل ونكافح ، ما دمنا نشعر باشتراكنا مع الآخرين » جيرانتا في الأرض ، وأقربائنا في رحم الحياة ، ما دمنا نشعر باشتراكنا مع هؤلاء في قيم الفكر والعمل والكفاح . إن تذوق الجمال الطبيعي والفنى وكذلك التفكير والعمل يحتاج إلى هذه المشاركة بين شركاء التراث الواحد ، والفرد المعزول كالنبتة الصحراوية المنفردة التي هي عرضة للذبول لدى أول لفحة .

# الفصل الثالث

## الطريق الى الوحدة :

### بالثورة أم بالختمية التطورية ؟

معنى الختمية في الوحدة العربية ؟

يقال عادة إن الوحدة العربية « ختمية » فما هو المقصود بالختمية ، هل هي الختمية الطبيعية ؟ بالقطع لا ، لأن الختمية في العلوم الطبيعية بعد التطورات العلمية في القرن العشرين وخاصة في مجال الفيزياء النسوية وظهور مبدأ عدم التحديد قد تطور مفهومها ودخلها مفهوم الاحتمال الإحصائي .

وإذا لم تكن هي الختمية المعروفة في العلوم الطبيعية فهل هي « الختمية » المعروفة في العلوم الإنسانية ؟ إن الإجابة على هذا السؤال بالطبع دون إدخال الإنسان كعنصر فاعل ومؤثر في التجربة الاجتماعية يعتبر فهماً وضعياً رجعياً معايداً للثورة ولا يخدم إلا الفكر المحافظ ، إن للإنسان دوره البالغ في صنع نفسه وصنع مجتمعه وصنع تاريخه وحضارته ، وعليه أن يختار من بين الامكانيات المحتلمة ، أن يختار هل يقف مع قوى التاريخ والتقدم أم يقف مع قوى الاستغلال والمحافظة والجمود ، وبكلمة هل يكون مع الثورة أم الرجعية ؟ .

ذلك أن أعظم ما يتميز به التاريخ هو أنه من صنع الإنسان . وعلى الرغم من أن دراسة التاريخ تتيح للإنسان فرصة اكتشاف أن التطور التاريخي لا يتحقق بطريقة عشوائية ، وأن ثمة قواعد تحكم التطور ، فإن هذه الدراسة ذاتها تتيح للإنسان في الوقت نفسه فرصة اكتشاف أن هذا التطور التاريخي لا يتحقق بعزل عن أية مبادرات إنسانية ، بل لعله على العكس من ذلك لا يتحقق إلا بفعل هذه المبادرات وتحت تأثيرها وبحسب خبرات جديدة يكتسبها الإنسان عبر رحلته الطويلة بحثاً عن الحقيقة . وعلى سبيل المثال ، فإن أية دراسة للتاريخ بقدر ما تتيح من رؤية أثر العوامل المادية وما إلى ذلك في عملية التطور التاريخي ، فإنها تتيح رؤية عائلة لأثر الجهد الإنساني في عملية التطور هذه . ولا يستطيع أي منهج في دراسة التاريخ أن

ينكر هذا الجهد الإنساني أو أن يقلل من قيمته ، أو أن يجعل التاريخ إلى جملة وقائع صماء تتحقق تلقائياً أو بفعل ظروف مادية محددة فقط ، أو تحت تأثير عوامل طبيعية ، فقط ، وإذا كانت الحضارة لا تقوم بفعل عوامل غامضة غير قابلة للاستكشاف ، ولا تنهار أيضاً بفعل عوامل مشابهة ، فإن الإنسان يقف وراء هذه العوامل ، ولا تنكر الفلسفات المغرة في رد كل تطور تاريخي إلى المادة ، دور الإنسان في هذا التطور . وباختصار شديد ، فإن التاريخ لا يصنع نفسه بنفسه وإنما تصنعه عوامل محددة في مقدمتها الجهد الإنساني والارادة الثورية للإنسان أي أن التاريخ لا يتحقق بعزل عن الإنسان ، وهو لا يسير وفق قوانين ثابتة مطلقة لا تتبدل وإنما وفق قوانين وقواعد عامة يسهم الإنسان نفسه في صنعها .

### الطريق إلى الوحدة :

يعتبر تحقيق الوحدة العربية عملاً تاريخياً ، ولذا فهو يخضع لأشكال متعددة من الاجتهاد والتفكير ، وتتفاوت بشأنه وجهات النظر وتباين ، خصوصاً فيما يتصل اتصالاً مباشراً بخطرين متباهين من التفكير والتحليل والاستقصاء واستخلاص النتائج . ويتبين هذا النمطان من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل تتحقق الوحدة العربية تلقائياً أم ثورياً؟ وبتعبير آخر ، فإن التساؤل يمكن أن يتخذ الصيغة التالية : هل يمكن ترك أمر تحقيق الوحدة العربية للتطور التلقائي ، أم أن ثمة ضرورة لمبادرات ثورية؟

وفي الحقيقة ، فإن هذين الخطرين من التفكير والتحليل والاستقصاء واستخلاص النتائج ، يتوقفان عند هذا التساؤل ليقدما إجابتين لا تلتقيان إلا عند نقطة واحدة مشتركة وهي التسليم بأن الوحدة العربية حقيقة آتية لا ريب فيها ، ثم تفترقان بعد ذلك أشد الافتراق لتقول الأولى أن التطور نفسه سوف يقود في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة ، وإن التاريخ يصنع نفسه بنفسه ، وأنه حين تنضج الظروف الموضوعية فإن الوحدة سوف تتحقق بصورة تلقائية ، وللتقول الثانية إن التاريخ لا يتحقق بعزل عن الإنسان وإن التطور التلقائي لا يفضي من نفسه إلى شيء ، وأن القضية تتصل اتصالاً وثيقاً بارادتنا كبشر وبجهدنا ومبادراتنا للوصول إلى هذا الهدف .

ويقترب النمط الأول من التفكير من أن يكون قدرياً يستسلم لحركة التطور التلقائي التي يأتي بها التاريخ او الطبيعة او أية قوى محركة أخرى ، وينظر متربماً هذا الذي سيأتي به التاريخ .

وأغلب الظن أن هذا النمط من التفكير ليس علمياً الا بقدر ما يستعير من العبارات العلمية المتعارف عليها ، من مثل : الحتمية ، في حين أنه في حقيقته النهائية وبعد ما يكون عن النمط العلمي للتفكير . ذلك أنه ليس علمياً على الإطلاق أن ندعى فقط امكانية الكشف عن المستقبل والت卜ؤ بما هو آت ، وليس علمياً على الإطلاق أن نستعير من التفكير القدري أدواته ، وليس علمياً على الإطلاق أن نقيم بيننا وبين التاريخ حاجزاً يحول بيننا وبين مقدرة التأثير فيه . وأكثر من ذلك ، فإنه ليس علمياً على الإطلاق أن نجعل من الإنسان مجرد محصلة لجملة عوامل ، وأن نجعل من الحضارة مجرد نتيجة لمجموعة من العناصر غير الإنسانية ، وننفي عن الإنسان مقدرة الخلق والفعل وأن نعزله عن حركة التاريخ .

هذا النمط من التفكير هو أقرب ما يكون إلى النمط الميتافيزيقي ، من هنا ، فإن التفكير يميل في بعض الأحيان إلى اعتبار الإمام بالعلم نفسه كفوة مطلقة وقدرة ، إيماناً ميتافيزيقياً ، وباعتبار أن العلم حين يتخذ هذه الصورة فإنه يخسر وجهه الحقيقي ويتحول من قوة في العالم إلى فوه فوق العالم ، وسيسي أداة من أدوات السحر والإعجاز بدل أن يكون أداة تطوير لحياة الإنسان وللعالم من حوله .

إلى جانب ذلك كله ، فإن التسليم بامكان تحقيق الوحدة العربية عن طريق التطور التلقائي هو نفي لدور الإرادة الإنسانية في صنع التطور ، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق في عصر بدا فيه العلم يعترف للإنسان بدور أكبر في التحكم في نفسه وفي العالم من حوله . كذلك فإن التسليم بامكان تحقيق الوحدة العربية عن طريق التطور التلقائي يقودنا إلى مشكلة خطيرة يجري تجاهلها على أوسع نطاق ، وهي مشكلة ما إذا كانت الكيانات العربية المجزأة تقترب فعلاً ، ولو بصورة تدريجية ، من أن تلتجم في كيان واحد . وفي الحقيقة فإن النظرة المتخصصة ، تكشف عنحقيقة أن الكيانات العربية المجزأة تبتعد أكثر فأكثر عن هذا الالتحام .

ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نستخلص النتيجة التالية ، هي أن التجزئة في

وأعها الراهن لن تتطور إلى وحدة حقيقة بفعل حتمية تاريخية مفترضة ، بل لعل ما يحدث بالفعل هو أن التجزئة يجري تكريسها بفعل عوامل متعددة ذاتية وموضوعية .

ولأن المسألة على هذا النحو ، فإنه يلزم التخلص عن أي افتراض متوهّم بأن التطور التلقائي سوف يفضي إلى الإنجاز على التجزئة ، وإقامة الكيان القومي الموحد . بصرف النظر عن أية أفكار جاهزة ، فإن الواقع العربي الراهن ، برغم التكسة ثم برغم ما حدث في ١٩٧٣ وما ترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة ، لم تلمس اندفاعاً حقيقياً نحو الوحدة المشودة كذلك فإن العمل العربي المعاصر لا يملك الماضي والشروط وأدوات الجراحة التي تسرّ عملية الولادة العصيرة التي تعاني منها فكرة الوحدة العربية .

وفي حالات معينة ، فإنه يجري طرح المشكلة على النحو التالي ، وهو أن وحدة الكيانات العربية بما تحمل من متناقضات ، مستحيلة أو على الأقل شبه مستحيلة ، وأن الممكن الوحيد ، وهذا في الحقيقة افتراض بعيد ، هو وحدة الكيانات العربية التي قطعت شوطاً على طريق الاشتراكية والتقدم ، وفي الحقيقة فإن هذه المسألة بالذات تحتاج إلى بحث مستقل ، ذلك أن طرح المشكلة على هذا النحو يمس عدداً من النقاط ذات الأهمية القصوى ، من ذلك مثلاً ، أن طرح المشكلة على هذا النحو يمس مسألة ما إذا كان اختلاف مراحل التطور في الوطن العربي هو أحد العوامل الخامسة في تكريس التجزئة وفي الخيلولة دون قيام الكيان العربي القومي الموحد ، وهو أمر مؤكّد ولا شبهة فيه . ذلك أن اختلاف مراحل التطور في الوطن العربي يصنع فجوات يستحيل تجاوزها ، كما أنه يخلق متناقضات لا حدود لتأثيرها السليبي ، وهو في الوقت نفسه يسهم في وجود كيانات اقتصادية تضع الكيان الأكبر في مواجهة شبه الرغبة في ابتلاء الكيان الأصغر .

على أن مسألة اختلاف مراحل التطور ودورها في تكريس التجزئة تتسع لتشمل في تأثيرها عالماً أكبر ، وعلى سبيل المثال ، فإن الانقسام الذي تعاني منه الحركة الشيوعية العالمية يمكن رده إلى جملة أسباب بعضها قومي وبعضها الآخر ايديولوجي . غير أن ثمة سبباً لا يمكن إغفال تأثيره ، ونقصد به اختلاف مراحل التطور داخل العالم الشيوعي نفسه . بالنسبة للصين ، مثلاً ، فإن تخلفها النسبي

يخلق أسباب التناقض بينها وبين الاتحاد السوفيياتي الذي قطع أشواطاً بعيدة على طريق التقدم .

ومن ذلك مثلاً ، أن طرح المشكلة على هذا النحو يمس مشكلة ما إذا كان التقدم العربي بشكل متوازن داخل الوطن العربي يمكن أن يسهم في إقامة الكيان القومي الموحد ، وهو أمر غير مؤكد . إن تحقيق هذا التقدم بشكل متوازن يمكن أن تتحمّل عنه متناقضات من نوع آخر ، كأن يقوم شكل من أشكال المنافسة بين الكيانات الاقتصادية المتقدمة ، وهو أمر لا يمكن استبعاده . ومع ذلك مثلاً ، إن طرح المشكلة على هذا النحو يمس مشكلة ما إذا كان التحول الاشتراكي العربي يمكن أن يساعد على إزالة متناقضات قائمة بالفعل ، وخلق الظروف الموضوعية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الكيان القومي الموحد ، وهو أمر ينبغي مناقشه ، بكل جدية وكل وضوح ، وانطلاقاً من الثقة بالنفس ومن خلال الواقع العربي نفسه ودونما آية آمال متوهمة .

وإذا جاز لنا أن نبدأ بالجانب النظري من هذا الافتراض فإنه يلزم القول أن التحول الاشتراكي داخل الوطن العربي سوف يسهم إلى حد بعيد في خلق الظروف الملائمة لتحقيق الوحدة العربية ، وإن هذا التحول سوف يهيء المناخ المناسب الذي يجعل من تحقيق الوحدة مسألة وقت فحسب . ذلك أن التحول الاشتراكي يمكن أن يساعد على تقرير المسافات المتباudeة بين أجزاء الوطن العربي ، كما أنه يسهم في إزالة متناقضات مزمنة ورثتها الأمة العربية عن عصور سبقت ، وهو في الوقت نفسه يضع أنظمة وكيانات اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابهة إن لم نقل مماثلة ، بحيث تكون أكثر استعداداً لتوحيد نفسها في كيان قومي أشد اتساعاً .

كذلك فإن التحول الاشتراكي في الوطن العربي يفرز ويصنف ويحدد القوى الفاعلة والمؤثرة في المجتمع العربي . وهو يحسم مسألة القوة الاجتماعية الأكثر استعداداً لتحمل أعباء الوحدة ومهامها ومسؤولياتها ، كما أنه يحسم مسألة القوى الاجتماعية القادرة على قيادة المجتمع العربي الموحد أي أن هذا التحول يضفي على القومية العربية مضمونها الثوري باعتبارها حركة تقدمية ثورية اشتراكية قومية في آن معاً ، وينزع حركة الثورة العربية فعالية أكثر ، باعتبارها حركة الجماهير العربية المظلومة من البصرة إلى أغادير ، هذه الجماهير التي هي وحدتها مصلحة في الثورة

والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية . هذه الجماهير العربية التي سوف تجد نفسها مدفوعة ، بفعل عوامل متعددة ومتباينة ، إلى اكتشاف طريقها عبر مجالات أشد اتساعاً .

وبتعبير أوضح ، فإن التطبيق الاشتراكي لا يمكن أن يستكمل أسباب نجاحه في ظل الكيانات الاقتصادية والقومية المجزأة ، وهذه حقيقة لا تخص الوطن العربي وحده ، وإنما تمتد لتشمل عالماً أشد اتساعاً . أي أنها حقيقة من حقائق العصر . وخلاصة تجارب اشتراكية نجحت أو أخفقت ؛ ذلك أن عصرنا الراهن هو عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى . ولعل السوق الأوروبية المشتركة هي المثل الحي على هذه التكتلات الاقتصادية ، التي تنمو غوا سرطانياً والتي تكتسح من أمامها الكيانات الاقتصادية الأصغر وتهدد العالم بخطر المواجهة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، كما أن السوق المشتركة لدول المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية ، وهي ما تعرف باسم « الكوميكون » تمثل الوجه المقابل للسوق الأوروبية المشتركة باعتبارها محاولة تبذلها الدول الاشتراكية لمواجهة الخطر الذي تمثله السوق الأوروبية المشتركة ، ولحماية نفسها من مخاطر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، ولتوحيد كياناتها الصغيرة ضمن كيان أكبر .

وفي الحقيقة فإن الاشتراكية ذاتها لا تستطيع أن تدعى لنفسها مقدرة النجاح على أرض محدودة الرقة والإمكانيات ، ذلك أن من بدويات الاشتراكية ارتباط قابليتها للنمو والتطور بتوفير الشروط المناسبة ، ولعل في مقدمة هذه الشروط ، الإمكانيات الأكبر ، والسوق الأوسع ، والبشر الأكثر .

من هنا فإن الثورة العربية المعاصرة التي تعكسها حالة الغليان الشوري المتعدد الأجنحة والذي يؤلف كلأنوريا غير متجانس ومتفككاً ومتناهاً وغير ناضج ولكننا نتحدث عنها كثورة عربية واحدة في مقابل الرجعية العربية الموحدة والمتجانسة اكتشفت مضمونها القومي الاشتراكي في وقت متقارب ، ذلك أن الوصول إلى هدف الوحدة والوصول إلى هدف الاشتراكية مسألتان وثيقتا الصلة بعضهما إلى الحد الذي يكاد يكون فيه مستحيلاً غياب أحد المدفين وحضور المدفون الآخر .

ومن هنا فإن الفكر العربي الشوري المعاصر يحاول أن يحل الإشكال الناجم عن كون الوطن العربي قد تأخر عن قطع الشوط عن طريق الثورة الاشتراكية ولم يتقدم

بل عاد إلى الوراء على الأصعدة الوحدوية الثورية التي تعني الوحدة والتقدم والديمقراطية ونحن نعتقد أن الوطن العربي لن يستكمل أسباب نجاحه إلا ضمن نطاق وحدوي ثوري ، وأن نجاح التطبيق الاشتراكي رهن بقيام الكيان الوحدوي . ونعتقد أيضاً بقيام الكيان الوحدوي ونعتقد أيضاً أن التطبيق الاشتراكي في القطر الواحد سوف يظل قاصراً عن استيعاب أهداف الجماهير وعن التعبير عن همومها وتطلعاتها دون اندماجها في الكيان العربي الواحد من البصرة إلى أغadir . وإن الاشتراكيات الأقليمية لن تكون اشتراكيات بالمعنى الحقيقي للكلمة الا اذا امتلكت قدرة العمل على توحيد نفسها ضمن الكيان الواحد وأن هذه الاشتراكيات سوف تجد نفسها في مواجهة طريق مسدودة إذا هي لم تضع كل امكانياتها من أجل الوصول إلى الهدف الأكبر وهو الوحدة العربية أي الدولة العربية المركزية الواحدة . كذلك فإن التجربة الاشتراكية على صعيد الوطن العربي استخلصت النتيجة التالية ، وهي أن الأقطار العربية الصغيرة لا تملك قدرة بناء الاشتراكية في إطار إقليمي ، وأن الأقطار العربية الأكبر لا تملك قدرة إحراز نجاح محقق في بناء الاشتراكية إلا إذا اتيحت لها موارد أكبر وثروات عظيمة . وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في إطار المجتمع العربي الأكبر .

إن الفكر الثوري العربي المعاصر قد وضع يده على موطن الداء حين اكتشفحقيقة أن الوحدة العربية المنشودة يجب أن تكون لها مضامين اجتماعية ويجب أن تكون الاشتراكية ذات طابع قومي ، أي أنها ملزمة لهدف الوحدة العربية ، وإن الثورة العربية المعاصرة هي ثورة قومية اشتراكية في وقت واحد ، وأن الاندفاع القومي لحركة الثورة العربية ملازم لبعدها الاشتراكي . وهذا ليس اكتشافاً خارقاً وإنما هو خلاصة تجارب وخبرات مرت بها حركة الثورة العربية ومررت بها حركات مماثلة في العالم الثالث .

غير أن ما هو جدير بالتأمل هو أن التجارب الاشتراكية في الوطن العربي تركت للتطور التلقائي مسألة تحقيق الوحدة ، أي أنها تركت للتاريخ مهمة تحقيق هذا الهدف الكبير الذي بدونه لا يمكن أن تتحقق الاشتراكية .

وفي الحقيقة فإن هذه النقطة بالذات ينبغي أن تأخذ منا تفكيراً طويلاً وعميقاً ، ذلك أن التطور التلقائي وحده لن يصل بنا إلى الوحدة العربية ، باعتبار أن

الوحدة ، وهي بكل تأكيد عملية تاريخية كبرى ، جهد إنساني بغير حدود ، ولا يستطيع الزمن وحده أن يحمل محل هذا الجهد النضالي والثوري وأن يؤدي الدور نفسه . ومعنى ذلك أن ترك هدف الوحدة العربية في يد الزمن أو التاريخ أو التطور . أو أية مسميات أخرى سوف - يجعلنا نكتشف بعد حين أن الكيانات العربية المجزأة قد تبلورت . وأن الفكر الإقليمي قد استشرى فيها ، وأن هدف الوحدة قد ابتعد أكثر فأكثر ؛ وإن التاريخ وحده لا يصنع شيئاً .

ومعنى ذلك أيضاً أية مبادرة إنسانية في هذا المجال سوف تتحقق في وقت أقصر ما يعجز التطور التقائي عن تحقيقه في وقت أطول ، ذلك أن إرادة الإنسان هي التي تسهم في صنع التاريخ ، وهي التي تحسم وتحدد ، وهي التي تحقق ما لا تقدر على تحقيقه أية قوة أخرى . على أن ذلك لا يعني ولو للحظة واحدة أن الوحدة العربية لا تشترط أية ظروف موضوعية لكي تجذب من خلالها أسباب نموها ، ولا يعني في الوقت نفسه أن الوحدة العربية تستبعد أية مقومات قائمة بالفعل ، وإنما المقصود من ذلك هو أن الوعي والجهد والمبادرة والفعل الثوري ، كل ذلك يمكن أن يسهم بقدر ما في انتصاج هذه الظروف ، بل وفي صنع الظروف المناسبة . ذلك أن حتمية الوحدة المفترضة سوف تبقى مجرد افتراض إذا لم يعززها جهد نضالي وثوري منظم ، وإذا لم ترافقها إرادة نضالية ذات فعالية شاملة ، وإذا لم يدعمها فعل ثوري قادر على تجاوز الظروف وإعادة صناعها ، وعلى تحديد مجرى للتطور التاريخي يسير فيه ليصب في هدف الوحدة . وأغلب الظن أن أعظم ما يتميز به الإنسان هو أنه يستطيع ممارسة حريته من خلال مجموعة القوانين التي تحكم العالم من حوله ، وأنه يباشر إرادته من خلال كل المعوقات التي تكتنف حياته وأن يباشر إرادته من خلال عدد من القيود التي تحاول شل فاعليته . ومعنى ذلك أن الظروف الموضوعية المطلوب توفرها للوصول إلى هدف الوحدة لا يمكن أن نفترض كونها أقوى من إرادة الإنسان العربي .

ومعنى ذلك أيضاً أن حتمية الوحدة لا تبني ضرورة العمل الوحدوي ولا أهمية المبادرة في هذا المجال . ولقد أصبح واضحاً أن هدف الوحدة ينبغي أن يسبق كل الأهداف . وأن هدف الوحدة يملك قدرة استيعاب كل الأهداف ، معنى أن الوصول إلى هدف الوحدة هو على وجه التحقيق وصول في الوقت نفسه إلى الأهداف

الآخرى ، وفي مقدمتها الاشتراكية والديمقراطية ، والوحدة وحدها قادرة على تحقيق هذه الأهداف مجتمعة . كذلك فلقد أصبح واضحًا أن التطور التلقائي لا يملك قدرة تحقيق هذا الهدف الكبير .

ومرة أخرى ، فإن أحدا لا ينكر ولا ينفي أهمية توافق شروط محددة للوصول إلى هذا الهدف ، غير أن الفعل الثوري هو الذي ينبغي أن نتيح له فرصة التتحقق قبل انتصار التطور التلقائي . ولو أن قائدا من طراز «لينين» انتظر الظروف الموضعية للثورة الاشتراكية في روسيا القيصيرية ، إذن لكان محظيا عليه أن يتضاعف ويتناقض طويلا قبل أن يكتشف أنه لن يكفل عن الانتظار ، ولو أن قائدا من طراز «ماوتسى تونج» انتظر من عمال المدن في الصين أن تهدم النظام القديم وتشتعل الثورة الاشتراكية ، إذن لكان مؤكداً أن يطول انتظاره دون جدوى . غير أن عبقرية رجال من طراز «لينين» و«ماو» قد تحملت في مقدرتهم على الكشف عما في الواقع بلديهما من امكانيات ثورية ظاهرة أو مخفية تحت غطاء النظريات الجاهزة .

وفي الحقيقة فإن الثورة في كل من روسيا والصين قد تحققت بفعل مبادرات ثورية لا حدود لها ، وتحت تأثير قيادات ممتازة من طراز «لينين» و«ماو» . أي أن هاتين الثورتين نموذجان قابلان للدراسة والبحث والتفحص بهدف استخلاص كم هو رائع ومثير ذلك الجهد الثوري الإنساني المبذول من أجل الوصول بالإنسان إلى عالم أفضل ، وكم هو عظيم في تأثير ذلك الفعل الثوري الذي تحمل في الإسهام في صنع ظروف الثورة وشروط نجاحها ، وفي استذكار الحقائق المسيحية ، وهي أن الإنسان عالم زاخر بامكانيات متمردة على أية قيود ، وأن التاريخ لا يتحرك إلا لأن وراءه بشراً ، وأن الفعل الثوري أقدر على إنجاز الأهداف الكبرى من أي انتظار حقيقي أو متوهם لما سيأتي به التطور التلقائي .

إن ارتباط الفرد بأمته ليس التصاقاً ، ولكنه ارتباط عضوي دائم التكامل . تحمي الأمة الفرد وتمنحه التاسك والحياة ، وهو يضيف إليها من جهده الروحي والعضوي .

الإنسان حصيلة التطور البيولوجي الطويل ومع ذلك فهو قد انفصل عن القرد ، ومنشأ ابن هو ثمرة اجتماع الآبوبين ومع ذلك فهو يعمق هذه الشمرة ويختلف

خططاتها ، والصاروخ الأول يحمل الصاروخ الثاني حتى ارتفاع معين ، وعندما ينفجر الأول يستقل الثاني عنه ويتابع تخلقه .

وتكون الأمة كحصيلة ظروف تاريخية أو اقتصادية أو جغرافية ولكن إرجاع الأمة إلى أصل معين لا ينفي أصالتها وشخصيتها . وتفسير الظاهرة لا يندها ولكنه يغطيها .

### « الأمة .. والرسالة والثورة الثقافية »

الأمة شخصية إذن ، بمعنى أنها ذات طابع خاص بألوان عديدة المظاهر ، يجعلها أشبه بالشخصية الحية التي تتسب إلى ماض حضاري وتاريخ عريق وتنعم أو تتجه نحو المستقبل الذي يحقق أهدافها .

لأن لكل أمة رسالة حضارية .. كما أن لكل فرد هدفاً مرتبطاً بغريزة البقاء ، ورسالة الأمة هي أن ترسخ الأمة وجودها وتضمن استمرار هذا الوجود . وكما أن من الأفراد من يحفظ بقاءه بطريقة تؤدي إلى ازدهار أمته والمجتمع الإنساني كالأديب والعالم والفيلسوف والفنان . وعن طريق هذا ضمنت الشعوب البقاء لنفسها وأسهمت في تطور الحضور الإنساني . وكمثال على ذلك الشعب الإغريقي مثلاً . ويصبح العكس أيضاً على الأمم والأفراد فوجود المجرم مرتبط بالإساءة إلى الإنسانية . وترى بعض الدول الحديثة أن بقاءها مرتبط باذلال الشعوب الأخرى واستغمارها وإدخالها ضمن مناطق النفوذ الأجنبي .

فالرسالة إذن - بمعنى بلوغ المرحلة الموضوعية - تؤذن بنضج الأمة . إن كل أمة تصل إلى ما هو هام ومشترك وشامل بجميع الشعوب .. تصبح ذات رسالة .

إذن إن كل أمة تمر بفترات من الركود واليقظة . إنها كالفرد الحي تتبع أهدافها حيناً ثم تحمد جذورها وتستكين .. حقاً إن الأمة شخصية حية . ولكنها ليست حية على الدوام ، إنها تقضي فترات من تاريجها كالبهاء المعطل تكون فيها مجرد مجموعة من الأفراد يتكلمون نفس اللغة ، ولكن الشعور برابطة المصير المشترك ، شعور الفرد بانتمائه إلى أمته ، شعور أبناء الأمة بأنهم جميعاً ركاب سفينة واحدة يرتبطون بها وجوداً وعدماً .. إن هذا الشعور يكون معطلاً في فترات الركود (وهي ما تسمى

تاريجياً بفترات الانحطاط) على هذا النحو نستطيع أن نميز بين الأمة والقومية أو الشعور القومي .

فالآمة هي الوجود الواقعي (مجموعة العوامل من أفراد وروابط اللغة والتاريخ الخ . . ) ولذا فالآمة موجودة على الدوام في فترات انحطاطها وازدهارها على السواء .

أما القومية فهي شعور أفراد الآمة برابطة المصير المشترك ، شعور الأفراد بمسؤوليتهم القومية ، وبأن وجودهم مرتبط بوجود أمتهم . إن هذا الشعور هو ما تعبّر عنه الكتب المدرسية بعنوانين : الإرادة المشتركة ، رابطة الشعور الخ . .

إن هذا الشعور هو بمثابة الإسمـنـت الذي يمسـكـ حـجـارـةـ الـبـنـاءـ أوـ خـيـطـ المـسـحةـ الذي ينظمـ العـقـدـ . ونـقـرـبـ الـأـمـرـ إـلـىـ الـأـذـهـانـ بـمـثـالـ أـفـرـادـ الـأـسـرـةـ الـواـحـدـةـ : إـنـهـ جـمـيعـاـ يـرـثـونـ نـفـسـ الـخـصـائـصـ الـنـفـسـيـةـ وـالـجـسـمـيـةـ عـنـ أـسـرـتـهـمـ ، وـلـكـنـ بـيـنـهـمـ الـابـنـ العـاقـ الـذـيـ يـخـجـلـ مـنـ اـنـتـهـائـهـ لـأـسـرـتـهـ ، وـيـفـصـلـ مـصـيـرـهـ عـنـ مـصـيـرـهـاـ ، وـالـابـنـ الـبـارـ الـذـيـ يـعـزـزـ بـأـنـتـهـائـهـ هـذـهـ الـأـسـرـةـ .

إن أبناء الآمة الواحدة هم كذلك أيضاً : جـيـعـهـمـ وـرـثـواـ عـنـ أـمـتـهـ خـصـائـصـهاـ الـرـوـحـيـةـ مـنـ لـغـةـ وـتـارـيـخـ وـدـيـنـ وـفـنـ وـفـلـسـفـةـ وـتـقـالـيدـ ، وـلـكـنـ مـنـهـمـ مـنـ يـعـتـزـ بـهـذـاـ التـرـاثـ وـيـشـعـرـ بـمـسـؤـلـيـتـهـ نـحـوـ أـمـتـهـ ، وـمـنـهـمـ مـنـ يـرـفـضـ هـذـهـ الـصـلـةـ ، مـعـ أـنـهـ يـظـلـ فـيـ لـغـتـهـ وـعـادـاتـهـ وـتـارـيـخـهـ مـتـسـبـاـ إـلـيـهـاـ .

ولـكـنـ هـذـاـ الـابـنـ العـاقـ لـاـ بـدـ أـنـ يـعـانـيـ صـرـاعـاـ ، لـأـنـهـ إـذـ يـتـنـكـرـ لـأـمـتـهـ وـيـفـصـلـ مـصـيـرـهـ عـنـ مـصـيـرـهـاـ فـهـوـ إـنـاـ يـتـنـكـرـ لـعـيـنـهـ الـحـضـارـيـ لـأـنـ شـخـصـيـتـهـ (ـيـعـنـىـ قـيمـهـ وـتـقـالـيدـهـ وـلـغـتـهـ وـكـلـ مـاـ يـمـيزـهـ عـنـ الـحـيـوانـ) مـسـتـمـدـةـ مـنـ الـمـنـاخـ الـحـضـارـيـ لـأـمـتـهـ الـذـيـ اـمـتـصـهـ وـقـيـمـتـهـ خـلـالـ مـراـحـلـ غـنـوـهـ . وـلـذـلـكـ فـإـنـاـ نـجـدـ فـتـرـاتـ انـحطـاطـ الـآـمـةـ تـنـعـكـسـ فـيـ نـفـوسـ الـأـفـرـادـ ، فـيـشـعـرـ الـفـرـدـ بـأـنـهـ مـسـتـأـصـلـ ، مـبـتـجـدـ الـجـذـورـ ، يـمـضـيـ مـعـ كـلـ رـيـحـ ، وـمـاـ ذـلـكـ إـلـاـ لـأـنـ جـذـورـهـ الـحـضـارـيـ (ـأـعـنـيـ الـمـنـاخـ الـحـضـارـيـ لـأـمـتـهـ) تـكـونـ مـسـتـأـصـلـةـ وـمـبـيـتـهـ . . هـذـاـ الشـعـورـ الـقـومـيـ يـتـأـجـعـ حـيـنـاـ مـنـ الـدـهـرـ فـيـنـعـكـسـ عـلـيـ الـآـمـةـ غـنـوـهـ وـازـدـهـارـهـاـ وـعـلـىـ الـأـفـرـادـ عـزـةـ وـتـماـسـكـاـ . ثـمـ يـجـمـدـ حـيـنـاـ آخـرـ ، فـتـغـدوـ الـآـمـةـ مـجـرـدـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـأـفـرـادـ غـيرـ مـالـكـةـ زـمـانـ التـحـكـمـ فـيـ مـصـيـرـهـاـ وـيـنـقـطـعـ التـوـاـصـلـ بـيـنـ اـبـنـاءـ الـآـمـةـ ،

ويصبحون غرباء حتى عن ذواتهم ، ويهبط الفرد من عليائه ، من ذرى التوتر والإبداع والفاعلية إلى حضيض اليأس والشأوم . فقد أصبح فرداً مفرداً ملقي بلا عون في صحراء حالية .. لنقارن المناخ النفسي الذي ساد عند العرب من عهد ذي قار واستمر حتى نهاية المد العربي ، وبين المناخ النفسي الذي بدأ مع عصور الانحطاط والذي لا يزال مستمراً .

إننا نشهد في المرحلة الأولى تملك الجماعة للفرد واتجاه الأمة نحو هدف ، وشعور الأفراد بأنهم سادة مصيرهم وبأنهم أجزاء من كل ، ولذا فقد كان الفرد العربي في فترة اليقطة تلك ينضوي عضواً طبيعياً في الجماعة شاعراً بأن الجماعة هي امتداد طبيعي له . وعندما يواجه الموت لا يعاني جزع الإنسان المعاصر أمامه ، فهو يشعر باستمراره في الجماعة ، في قيمها ومؤسساتها .

أما الإنسان المعاصر فيشعر بأنه مسوق بقوى غامضة لا حيلة له أمامها . إنه منفي ومغلوب على أمره يموت وحيداً ويموت مشروعه معه ، فالموت نهاية حاسمة .. إن هذه المشاعر الأساسية تتغذى من تفكك الروابط القومية ومن تمزق الشعور المشترك وهي ظاهرة خطيرة .

إنها أعراض انحلال حقيقي .

عندما يخدم الشعور القومي تصبح الأمة عالة على التاريخ مستهلكة ، كما يعيش العرب منذ بداية عصور الانحطاط ، وعندما يتآجج هذا الشعور تصبح الأمة صناعة للتاريخ ، تديره في الاتجاه المناسب . وهكذا فهمتنا الآن ليس أن نخلق الأمة ، فالآمة موجودة ولكنها مغطاة . مهمتنا أن ننفع فيها الروح ، الروح التي تهب على الصلصال فترجعه حياً ، الروح التي تهب من الداخل ، من أعماق الأفراد ، عندما يشعر الفرد بتجدد الصلة بينه وبين الآخرين « بانفتاحه على العالم ، وارتباطه بجذوره التي تتغlimل في الأرض » ، عندما يشعر بغضبه النفسي وتتوسره الحضاري الذي يدفع به لمناجة الهدف . عند ذلك نقول : إن الشعور النفسي قد استيقظ . وهذه هي مسؤولية التوعية السياسية . وعندما تكلمنا عن رسالة الأمة وعن الشعور القومي بينما أن مضمون الأمة أو شخصيتها ليست حية على الدوام ، وإنما هي تصاب بفترات من الركود والعطالة ترجعها إلى مرتبة التراكم أو التجمع ليس إلا .. وهذا يعني أن الأمة هي عبارة عن شكل أو إطار أو سياج قد يحيط أحياناً

بخرائب ، وذلك عندما تغدو ثقافة الأمة وعاداتها وتقاليدها وقيمها وتنظيمها الاجتماعي خلف عصرها ، وتحول بين الأمة والتقدم . في هذه الحالة لا تستطيع أن تنكر وجود الأمة ، ولكنه وجود من الدرجة الثالثة إذا صح التعبير ، شأنها في المجموعة الإنسانية شأن المواطن المتخلّف عقلياً والذي هو مجرد رقم في الجماعة التي ينتمي إليها .

وإذن فلا يترتب على وحدة الأمة صحة المضمون . فمن أجل اغتناء هذا المضمون وإعطائه صيغة متناسبة مع روح العصر ، ينبغي أن تقوم بعملية تغيير جذرية في واقع الأمة ( ثقافتها ونظمها الاجتماعي والاقتصادي ) ثم أن تربط المواطنين بهدف أو رسالة . وهذه هي الثورة الثقافية . ذلك لأن هناك تفاعلاً بين الإطار والمضمون ، بين وحدة الأمة ودرجة تطورها . فاجتذاع أفراد الأمة جيئاً تحت لواء دولة مركزية واحدة يساعد على القيام بعملية التغيير الجذري أو الثورة الاجتماعية ( فمن السهل تطبيق الاشتراكية على مستوى الوطن العربي بسبب التكامل الاقتصادي والكثافة العددية ولكنه شبه متعدّر على مستوى القطر الواحد ) .

### **الثورة الثقافية ودولة الوحدة :**

وبالمقابل فإن إحداث التغيير الجذري في المجتمع يسهل عملية تجمع أفراد الأمة تحت لواء دولة واحدة ، فإذا باق الشعور القومي في مجتمع متتطور أسهل منه في مجتمع متخلّف ، حيث نصطدم بجميع ترببات العصور ، فالإطار إذن غير منفصل عن المضمون ولا يمكن إيقاظ الشعور القومي إلا بموازاة ثورة ثقافية وثورة اجتماعية ، لأن الاعتداد في كل ذلك على الإنسان . لأن الإنسان هو الأداة في التغيير ومادة الأمة . ولا يمكن إيجاد الرابطة القومية بين الأفراد قبل بناء شخصية الإنسان لأن الشعور بالآخرين يقتضي الشعور بالذات . وهذا يتطلب إيجاد شروط ملائمة مادية وثقافية أي تغيير المضمون الاجتماعي . ولا يتم هذا التغيير أو هذه الثورة الاجتماعية إلا بالتضامن بين الأفراد ، لأن التغيير عمل جماعي وليس فرديا . وهكذا نعود إلى رابطة الشعور المشترك أو الشعور القومي .

وهكذا نجد أنفسنا مضطرين للسير في خطين متوازيين : وحدة الأمة من جهة .. وتغيير مضمونها تغييراً جذرياً من جهة أخرى ، عن طريق الثورة

**الثقافية التي هي مادة الحفز للثورة الاشتراكية .**

إن كل أمة من الأمم الأرض تطمح أن يكون لها كيان سياسي ، حتى تجمع كافة أفرادها تحت لواء دولة مركبة واحدة . وأوسوا وضعاً تعانى الأمة عندما يتمزق كيانها بين دوليات : مهمتها أن تجعل الكيانات الإقليمية حقيقة واقعة .

إن الأمم تناضل من أجل استكمال هذا الكيان ، ولكن الوصول إليه لا يتم بالفاوضات بين المسؤولين ، وإنما عن طريق النضال القومي .. إن الشعب هو الطاقة الحقيقة والوحيدة التي تغير مجرى التاريخ .  
مصير كثيـر .. بلا دمـعة رثـاء واحـدة :

والذى يريد تغيير هذا المجرى عليه أن يجند الطاقة النضالية لدى جماهير الشعب ، وإيقاظ شعورها القومى . إن وعي ويقظة هذا الشعور عند العرب قد مكنتهم من الانتصار في معركة ذي قار ومن الانشار في الأرض لنشر رسالة الإسلام . إن الكيان السياسى الواحد هو ضمان لوحدة الأمة ، وحدتها الحضارية والاقتصادية ، وشرط استمراريتها وهو الشعور القومي المشترك وفي الواقع ان المحس القومى طريق الوحدة والكيان السياسى . وهذا الأخير يصبح حافظاً له وضامناً لاستمراره . إن الزمن ذو قوة سحرية في ثبيت الأوضاع الفائمة ولو على الفساد . وعليينا ألا نشعر بالغرابة تجاه مستقبل قريب يشعر فيه الشباب شعوراً طبيعياً تجاه الأوضاع الفاسدة . مثل الكيانات العربية المنفصلة ، ومثل إسرائيل ومثل انتصار اللهجات العامية الغ ..

إن القومية ليست منحة تأتي من الغيب ، إنها جهد البشر أنفسهم ، إن الطبيعة لا يهمها الحفاظ على منجزاتها ، فقد انقرضت أنواع كاملة من الأحياء في العصور الجيولوجية المختلفة ، وكذلك بادت حضارات رائعة في الزمن القديم دون أن تحاول الطبيعة حمايتها .

إن الكائن الحي مسؤول وحده عن بقائه ، والأمة التي لا توقظ جذور الشعور المشترك عند أفرادها لتدفعهم نحو استكمال كيانهم السياسي سوف تلقى حتفها دون أن تجد دعمة رثاء واحدة من القدر أو الطبيعة .

لقد أخذت علاقة الأمة بالانسانية عدة أشكال منها أشهرها :

القومية المتعصبة : وهي الأمة التي تشحذ أفرادها بمشاعر التفوق والامتياز ، فترى لهم أنهم من عرق ممتاز أو سلالة نبيلة ، وأنهم وحدتهم المسؤولون عن الحضارة والانسانية وأن هناك بشراً من درجة لا تستحق أن تعامل على قلم المساواة مع الشعوب الراقية . وقد برزت هذه التزعنة العدوانية والنظرة الخبيثة في النازية حيث أخذت شكلها العقائدي الصريح ، ولكنها كانت نظرة ضمنية لدى الأوروبيين الذين ببرروا استعمارهم للشعوب الأخرى زاعمين أنهم يأخذون بد الشعوب المتخلفة نحو الحضارة وأن الاستعمار عبء الإنسان الأبيض . والأقصى من ذلك أن هذه الدول التي تبرر لنفسها حق التدخل في قضايا الشعوب واستغلالها تهم كل نزعة تحريرية عند الشعوب المغلوبة على أمرها بأنها نزعة قومية متعصبة ، وأنها بقية من العرقية ، ولا يحتاج الأمر منها إلا إلى جرأة في الكذب ووسائل اعلام دعائية واسعة ، الأمران اللذان لا تمتلكهما الشعوب الضعيفة .

إن كل قومية لا تقوم على مباديء العقل والنظرية الانسانية لا بد لها أن تلقى مصير العرقية وربيتها النازية ، إن فكرة العرق الممتاز خاطئة ، سواء امتياز الدم وصفاؤه أو امتياز الروح والخصائص الخلقية ، والحضارة لم يصنعها شعب واحد وإنما هي ثمرة الجهد الإنسانية المتضارفة .

وكان رد الفعل على الدعوة العرقية دعوة مناقضة تحمل عيوب رد الفعل مثل سرعة التعميم وإصدار الحكم السريع وتجاهل الواقع ، إنها الدعوة اللاقومية .. وهي الدعوة التي تحارب القومية وتعتبر خصائص الأمة وشخصيتها وهما وضلاً وخطراً ، وتشتبث بهذا الكل المجرد الغامض الذي اسمه الانسانية ، والأمة في رأيها تشكل عابراً من عصر الانقطاع وظاهرة تاريخية ولدتها ظروف معينة ولا بد أن تزول بزوالها ، فمن الخطأ في رأيهم التشتبث بها ، بل للواجب مساعدتها على الزوال السريع لكي نصل إلى الحالة الإنسانية العامة كما يرون .

إن الذين يعادون القومية والوحدة هم أصناف من الناس اختفت دوافعهم ، ومنهم من دفعه اليأس إلى أن يتذكر لل القوميّة ولحق الأمة في الوحدة والتقدم .

إن تخبط الأمة وفشلها في العثور على حل مشكلاتها قد دفع عدداً من الشباب المخلص إلى الكفران بالأمة وبقدرتها على الحياة ، وارتكبوا في أحضان الدعوات

المعادية للقومية وتعلقوا بالفكرة الإقليمي الضيق أو الفكر الطوبياوي . . وهنالك فئة أخرى من الناس هربت من المسؤولية القومية ومن الشعور بالواجب تجاه أمتهم . فلكي يحذفوا هذا الشعور بالواجب ويريحوا ضمائرهم منه ، حذفوا الأمة ، كالابن الذي يتمنى موت أبيه المشلول المريض فراراً من واجبه نحوه ولكي يتخلص من اتهام الناس له بالعقوق انهم يدعون بأنهم لا يعملون على انتقاد أمتهم فحسب بل سينقدون الإنسانية بكمالها . فمن يجرؤ على اتهامهم ؟ إنهم مثل جحا الذي جاء دوره ليذهب إلى الجبل ويحضر حطباً لرفاقه ، وبعد أن طال غيابه فقدوه فوجدو قد دق وتدأ في أسفل الجبل وربطه بالحبل واستلقى بجانبه ، وما سألوه عن السبب ، أخبرهم أنه في انتظارهم لكي يسحبوا الحبل معه وينقلوا الجبل بكماله مرة واحدة ويتخلصوا من الذهاب يومياً إليه .

إنهم مثل القائل : لن أهتم بالعمال وال فلاحين أو أية طبقة أخرى من طبقات المجتمع بل سأهتم بالمجتمع ككل . ولكن ما هو المجتمع ، إن لم يكن مجموع طبقاته . أو كالقائل : أنا لا أهتم بأجهزة جسمي على الإطلاق بل أهتم بصحي العامة . ولكن ما هي الصحة العامة إن لم تكن سلامه كل جهاز على حدة وانسجام الأجهزة وتوافقها ؟

الإنسانية لفظة عامة مجردة ، لا وجود لها بذاتها وإنما هي توجد في أجزائها مثل الحيوان والنبات والربيع الخ . .

ولا وجود لكاين جزئي محدد يمكن أن نشير إليه بالإصبع اسمه النبات ، وإنما يوجد الزيتون والتين والرمان الخ .. ومجموع هذه الأصناف تحمل اسمأً عاماً هو الإنسانية ، وهي ربيع القوميات ، وبمقدار ما تزدهر الأمم ويتاح لها التعبير عن ذاتها ومتتابعة رسالتها تزدهر الإنسانية فعندما يتاح للألمان والزنوج والعرب أن يعبروا عن ذواتهم ويظهرروا لأنواعهم القومية في طاقة الازدهار الإنسانية تكون الطاقة مزدهرة .

الإنسانية حالة من الانسجام والتوافق بين القوميات وتعبير عن ازدهار هذه القوميات ، تماماً كالصحة التي هي تعبير عن توافق الأجهزة وسلامتها . هذه هي النظرة التكاملية إلى القوميات . لكل أمة دور في بناء الحضارة الإنسانية . دور لا يغوص ولكل قومية لون ، فقدانه يذهب بجمال الربيع الإنساني . النظر إلى الحضارة الحديثة التي يعتز بها الغرب : إنها الحضارة الصناعية القائمة على

الرياضيات ، هذا العلم الذي ولد في الهند وسار على يد الأغريق إلى العرب الذين سلموه بدورهم إلى الأوروبيين ولو لم يضف كل شعب من هذه الشعوب إلى هذا العلم ، لما تكامل وبلغ شكله الحالي الذي أتاح بناء الحضارة المعاصرة .

والأوروبي المعاصر كيف يستطيع العيش بدون الرقص الحديث الذي جاء به من أفريقيا و ( البالية ) والذي ليس سوى تطور لرقصة السماح عند العرب . والغناء الأسپاني ذي التراث العربي أيضاً .

وأخيراً هل كان من الممكن للفلسفة الأوروبية أن تزدهر لو لم تلتفع بالعناصر الشرقية من بوذية ومسيحية وتصوف إسلامي ؟ لكل شعب خصائص ضرورية لا يعيشها سواه وهذه الخصائص تبرر وتميز في العصر الحديث على العكس من النبوءة اللاقومية القائلة : أن العالم يسير نحو التجانس ونحو مسح القطاعات القومية وطمس الألوان المحلية بلون أبيض هو في الحقيقة انعدام اللون إطلاقاً .

كلا إن العالم يسير نحو التمايز ونحو إظهار الخصائص الجزرية . إن « الفولكلور » الشعبي يبعث في كل مكان . ومع أن العالم قد أصبح صغيراً بفضل المواصلات السريعة . ومع أنها جميعاً نستعمل الآلة الغربية في حياتنا ، من آلية العلاقة حتى الطائرة بما في ذلك الأمور البسيطة تزداد إصراراً على الألوان القومية ، على المألوف والعتاب ورقص السماح ، وشعر أبي الطيب المتنبي وفلسفة الحلاج وكذلك الهندي والصيني والتركي وبقية الشعوب .

الجميع يبعثون أساطيرهم القومية وفنهم الشعبي وفلسفاتهم ، إن الإنسانية تتطور على خطين . : تسير نحو التجانس في الأمور المادية . فالجميع يستعملون وسائل واحدة . ونحو التمايز والاختلاف في المسائل الروحية من فن ودين وفلسفة .

إنه اختلاف في النوع لا في القيمة . فمن حيث القيمة كل الشعوب سواء كلها ضرورية للحضارة الإنسانية ، وإذا كانت أفريقيا لم تستطع أن تدخل التاريخ بعد بسبب ظروف الاستعمار الأوروبي فهي تتأهب اليوم لدخوله وستدخله من أوسع الأبواب . إن النظارات العامة التي زعمت أنها فوق القوميات قد عادت فتلقت بالألوان القومية ، في القديم ظنت البوذية أنها فلسفة البشر جميعاً ولكنها اختلفت في روحها بين الصين والهندي ، ان البوذية في الهند ليست سوى الشخصية الهندية معبرة

عن ذاتها بمصطلحات الفلسفة البوذية ، وحصل نفس الأمر للماركسيّة في العصر الحاضر ، إن الروح الصينية تجعل الماركسيّة عقيدة مطلقة لا تقبل الجدل ، وفي روسيا ينظرون إليها نظرة الأوروبي إلى كل شيء . إنها نسبية وتقبل الجدل والاجتهادات الكثيرة .

إن شخصية الأمة أقوى من النظريات ، إنها تمثل الأفكار ، وتعطيها لونها وطابعها . وتقضي هذه النظرة من كل أمة أن تحمي القوميات الأخرى وتساعدها على البقاء بنفس الإخلاص الذي تعمل به إن ازدهار القوميات يعني الإنسانية وهي تغنى بدورها كل قومية بما اكتسبته من رصيد إنساني عام انصب على محيطها من جداول القوميات المختلفة .

الإنسانية في هذه الحالة منظومة عضوية والقوميات أجهزتها المختلفة ومصلحة كل جهاز تتوقف على مصلحة الجسد بكماله الذي ليس سوى توافق هذه الأجهزة وانسجامها .

ونحب أن نؤكد أنه ما دامت أجساد البشر جمِيعاً من الناحية البيولوجية تعمل بصورة واحدة ولها نفس الحاجات ، فيمكن أن تتجانس الشعوب من حيث نظمها الاقتصادية ، فتسود الاشتراكية العالم . فتكون الإنسانية مشتركة في البنية المادية والاقتصادية مختلفة في الألوان القومية ، وأكرر أن الاختلاف هنا هو اختلاف في النوع ومساواة في القيمة فكل أمة من الأمم لها وطنها ، والوطن هو الأرض التي يعيش عليها الشعب ، وبتعبير آخر هو المسرح الذي يمثل عليه تاريخ حياة الأمة .

وقد لا تختلف الأرض التي يعيش عليها شعب من حيث تكوين التربة والتضاريس عن بقية الأوطان الأخرى ولكنها تأخذ قيمتها من حوادث التاريخ التي جبت لها . ذلك لأن أحاديث التاريخ وأبطاله يرتبطون بالأرض التي كانت مسرحاً لهم ويصبح التاريخ ومسرحه شيئاً واحداً في أذهاننا فلا نذكر العصر الجاهلي دون أن نذكر اليمن والخجاز وخصوصية حضرموت إلخ . . .

ولا نذكر الرسالة الإسلامية ودولة الراشدين ، إلا ونذكر معها مكة والمدينة ، وكذلك تاريخ الأمويين يذكرنا بدمشق ، والعباسيون يذكروننا ببغداد .

وبالمقابل .. فإن الأرض تبعث التاريخ حياً في أذهاننا فزيارة إلى قلعة حلب

تجعلنا نسمع رنين قوافي أبي الطيب المتنبي وهو ينشد مدائحه ومراثيه في بني حдан ، والمهدية في تونس تذكرنا بمنشأ الدعوة الفاطمية والدولة الفاطمية ، والأزهر في مصر . وهكذا يرتبط التاريخ بالأرض ، ويصبح الوطن حاملاً معنى البيت . بسبب ما أسلقانا عليه من عواطفنا ومشاعرنا كما يقول ابن الرومي .

وحب أوطان الرجال إليهم      مأرب قضاها الشباب هنالكا  
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم      عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

وهذا هو المعنى العاطفي للوطن ، وهناك أيضاً المعنى الحيوي ، فالوطن هو المجال الذي يمارس عليه فعاليتنا ، وهو امتداد طبيعي لحياتنا ، ويصعب أن نتصور شعباً لا وطن له .. كروح هائمة تبحث عن جسد . إن الشعب الذي فقد أرضه هو بنفس الوقت فاقد للمعنى الروحية التي زرعها في هذه الأرض وكذلك للمجال الحيوي الذي يمارس عليه فعاليته .

إن الأوطان الروحية تؤلف وحدة اقتصادية ، يعني أنها تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها . بينما نجد التجزئة للوطن الواحد تجعل كل قطر وحيد الجانب في اقتصاده ، وهو بالتالي عالة على غيره . إن فكرة التكامل الاقتصادي لا تزال صحيحة حتى في هذا العصر الذي تعقدت فيه الحاجات وتزايدت . وتنوعت الصناعة وتفرع الاختصاص .

فيتمكن ل الوطن واسع الارجاء ذي عدد وافر من السكان كالوطن العربي أن يبني صناعة ضخمة لأن عناصرها متوفرة . فالكثافة العددية تسمح بظهور الاختصاص وتكون عاملاً مساعداً على ظهوره بنفس الوقت . ونضرب لذلك مثلاً : القرية الصغيرة لا تسمح بوجود طبيب اختصاصي في الأمراض العصبية مثلاً ، بينما تسمح المدينة الكبيرة بذلك وتهبّ له . فكثرة الأطباء والتزاحم بينهم يجعلهم يبحثون عن مجالات جديدة للعمل .

وهذا يصدق على الصناعة أيضاً .. فلا يمكن أن تبني مصنعاً مالما لم تتوفر له اليد العاملة ، والمهندسوں ، وهذا لا يتم إلا في أوساط الكثافة المرتفعة .

فالكثافة العددية إذن هي بحد ذاتها عامل مهم من عوامل الحياة الاقتصادية لأنها تؤدي إلى الاختصاص وتوزيع العمل .

ولهذا فمجرد التجميع العددى لأبناء الأمة هو بحد ذاته عامل مهم من عوامل ازدهار الحياة الاقتصادية ، يضاف إلى ذلك أن الأوطان الواسعة التي تعد أقطاراً مختلفة كالوطن العربي مثلاً تجعلها متعددة الجوانب في المواد الخام والزراعة وهذا الفصل بين إقاليمها هو فصل بين أنواع المواد الخام والمنتجات الزراعية مما يجعل اقتصاد الأقاليم المنفصلة أعرج وحيد الجانب .

فالوحدة القومية هي تجميع للكثافة ولجوانب الإنتاج ، وهذا ما يؤدي إلى حياة اقتصادية مزدهرة .

أما العوامل الحضارية من عناصر تكوين الأمة فتتضمن : اللغة وهي من أبرز مظاهر التعبير عن شخصية الأمة التي تتكلّمها بمعنى شخصيتها الفريدة ونظرتها إلى الحياة . فالخيال الخصب عند الشعب يجعل لغته غنية بالفردات ، مرنة من حيث الاشتراق . ففي العربية ، عندما ترید العبور من صيغة اشتراقية إلى أخرى تتغير بنية الكلمة بكمالها من حيث ترتيب الحروف ، كما يحدث في حالة اسم المفعول « مضرور » بينما نجد في اللغات الأجنبية غير ذلك ، فعند الانتقال من اسم الفاعل إلى اسم المفعول يكفي أن نغير المقطع الأخير فقط .

فاللغة العربية لغة عضوية إذ إن الكلمة فيها بنية كاملة تتغير كلها أو تبقى كلها ، بينما نجد اللغات الأجنبية وصفية ميكانيكية تتألف من مجموعة من المقاطع المتصلة حسب صيغ التعبير . وهذا ما يسهل نحت المصطلحات الجديدة في اللغات الأجنبية ويجعله عسيراً في العربية ، وهذا ما يجعل اللغة العربية تجد المحاربة من دعاة العامية .

ونحن نقول أن الأمة إذ تصنع تاريخها فهي ليست جواداً ينهب الأرض دون أن يتاثر بها ، بل إنها أقرب إلى كرة الثلج التي تدرج على المنحدر ويتغير شكلها وكتلتها بما تكتسب من حصى وجليد متراكماً .

## الأمة .. والتاريخ

حقاً إن الأمة تصنع التاريخ ، ولكنها بنفس الوقت تصنع من قبل هذا التاريخ ، وما حوادث التاريخ إلا عبارة عن تحلي شخصية الأمة ، والأمة هي محصلة حوادث تاريخها .

وإذا نظرنا إلى الثقافة نجد أنها مجموعة الأفكار الضمنية التي تؤلف المنساخ الروحي أو الحضاري لأمة ما ، أي مجموعة عاداتها وتقاليدها وقيمها وأخلاقها ونظرتها إلى الوجود وإيقاعها الفني . وكل ذلك من الأمور غير المكتوبة التي تشكل النسغ الروحي الذي يتصفه الأفراد خلال مراحل النمو النفسي ليشكل قوام شخصيتهم التي سيحملونها مدى الحياة .

فالثقافة المكتسبة وهي الثقافة التي تلتقاها في المدارس والجامعات ، والعلاقة بين الثقافتين أي الثقافة المكتسبة عن طريق التعليم والثقافة غير المكتوبة هي أيضاً علاقة جدلية . فكوني وريث تربية حضارية معينة يجعلني أفهم ثقافيتي المدرسية على نحو خاص بي . انتقي منها ما يلائمني وأجعله من جملة معيني الروحي وكذلك تعدل ثقافيتي الأخرى التي انصبت في نفسي عن طريق العائلة ، بتأثير ثقافيتي المكتسبة حسب قوة الجذب التي تتمتع بها النظريات التي أطلع عليها وحسب تجربتها مع ثقافيتي الأخرى ، فليس الثقافتان طبقتين متراقبتين منفصلتين ، بل هما جدولان يختلطان ويتعادلان ويتوازنان توازناً حلولياً ، كتوازن سوائل مختلفة الملوحة مثلاً ، وقد ينفصلان فيسبان قلقاً وتزقاً لصاحبهما .

فالطالب الإفريقي الذي يدرس في أوروبا بحضور المؤتمرات الفكرية وينفس الوقت بمارس طقوسه الطوطحية هو مثال لوضوح الثقافتين المتصلة عن طريق التراث والمكتسبة عن طريق المدارس ، فالأولى غير المكتوبة منتسبة مع اللبن ، ونحن لا نشعر بها في الحالة الطبيعية ، إنها كاهواء الذي لا نشعر بوجوده إلا عندما نفقده . وهي كاهواء مناخ حضاري لنا لا يمكن أن نعيش بدونه .

ونحن نشعر بها في الاغتراب وعندما نصل إلى سن الكهولة عندما نفقد أكثر أبناء جيلنا ، أو عندما يصبح جيلنا على هامش الحياة فنشعر أن عالمنا قد تقلص وضمرت أبعاده ، فتغيرت العادات والتقاليد والنظرة إلى الوجود والأذواق الفنية . ويشعر الشيخ في كل مرة أن هذا التغيير هو علامة القيامة ، ولكن الحياة تستمر مع ذلك لأن التغيير قانون الحياة .

هذه الثقافة مم تتألف ؟ إنها أولاً : من العادات والتقاليد ، وهي أسلوب الشعب وطريقته في الحياة هناك حوادث مشتركة بين الشعوب مثل الولادة والزواج والموت والأعياد وال العلاقات الاجتماعية ، علاقة الصغار بالكبار . وعلاقة الرجال

بالنساء الخ . . ولكن لكل مجتمع طريقة خاصة في القيام بهذه الطقوس . ولا حاجة بنا لسرد عادات الشعوب واختلاف طرائق حياتها . فالمهم أن العادات والتقاليد هي المجرى التي تنظم أفعال الشعب وتصهرها في بوتقة واحدة . فهي عامل توحيد وتقنية لأفعالنا وهي انعكاس لشخصية الأمة او هي جانب مهم من جوانب شخصية الأمة .

إن الفن الشعبي ، أو الفولكلور هو جملة الأغاني والموسيقى والرقص الشعبي ، وهو تعبير مباشر وغافوي عن روح الأمة ويمثل اللون القومي بشكل واضح ومتميز ، إن النظرة إلى الوجود ، قد تعبير عن نفسها بالدين أو الفلسفة ، فكلاهما تعرّف للحياة وتبين لمكان الإنسان منها .

وهذه النظرة إلى الوجود قد يتبناها الشعب بشكل واع ويفرضها على نفسه وكثيراً ما تغدو خلف عصرها وتصبح عائقاً عن التقدم . ويمكنا أن نضع العقل معياراً لصلاحية النظارات الفلسفية والدينية . فبمقدار ما تتضمن النظرة إلى الوجود من عناصر عقلية واضحة ، تكون عوناً على الحياة ، وقد استمر الدين الإسلامي وجهاً لوجه أمام الفلسفات الأخرى بسبب ما تتضمن من عناصر عقلية ، وبسبب ما أتاح من مرؤنة وفرصة للاجتهاد وتحكيم العقل . ويكتفي أن نذكر أن بعض الولايات الأمريكية ما زالت تحرم تدريس نظرية التطور في مدارسها بحججة تناقضها مع الدين مع العلم أنها تدرس في المدارس في البلاد العربية دون أن تسبب أي حرج أو ضيق من قبل الدين . لقد ثبت الإسلام بعقلانيته ومحاربته للدروشة والسحر فكان بحق فلسفة عربية . هذه العوامل هي التعبير أو المظهر الذي تتخذه الأمة للتغيير عن ذاتها وبنفس الوقت فإن شخصية الأمة تتعدل تبعاً للتغيرات التي تعيّري هذه العوامل كما ذكرنا عند الكلام عن تاريخ الأمة .

ثم إن هذه العوامل متفاعلة فيما بينها ، متبادلة في التأثير ، والفصل بينها أمر نظري صرف .

### **الوضع الراهن للأمة العربية :**

أخيراً يقى علينا - بعد أن القينا نظرة على الأمة بشكل عام - أن ننظر وندرس على ضوء ما تقدم واقعنا العربي الراهن ، وما تحتاج الأمة العربية إليه من عوامل كي

تستكمل شروطها القومية وتصبح أمة عظيمة جديرة بالحياة . ويجب ألا ننسى أن الظروف القاسية التي مرت بها الأمة العربية خلال مراحل تاريخها كانت أقسى من أن يتحملها شعب عادي . مما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الأمم كالأفراد تملك طاقات كانت كامنة تستنفرها عند الضرورة ، كما يحتفظ البعير بستان من الغذاء يحارب به شظف الصحراء .

إذا ألقينا نظرة على مجتمعنا العربي . نجد مجتمعاً متاخلاً من جميع النواحي : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقومية ..

١ - من الناحية الاقتصادية نجد مجتمعنا متاخلاً من ناحيتي الإنتاج والتوزيع ، فمن ناحية الإنتاج لا زلتنا عاجزين عن استثمار ثرواتنا كالنفط مثلاً وبالتالي غير قادرين على إقامة صناعة وطنية تستثمر الأيدي العاملة والمواد الخام المبذولة عندنا من جهة وتتوفر حاجة المجتمع الضرورية . فإننا لم نصل بعد إلى مرحلة التوزيع العادل لثروتنا فلا زال المجتمع العربي مكوناً من طبقتين غير متكافتين من ناحية الإمكانيات الاقتصادية بل إن بينهما بوناً شاسعاً في هذا المجال .

٢ - ومن الناحية الاجتماعية نجد مجتمعنا يتمتع بكل عيوب المجتمعات المتخلفة . فالناسك الاجتماعي شبه مفقود عندنا . إذ إن مجتمعنا يتألف من مجموعة من الفردية الانانية المغلقة التي لا تشعر بارتباطها بالمجتمع الذي تعيش فيه ، ويندر بين أفراد مجتمعنا من يتضوئ عضواً طبيعياً في مجتمعه ، إذ الكل يطلبون امتيازات خاصة قد لا يتمتعون بكفايات مقابلة لها ، وهذا من بين ما يشجع الروح الانهزامية عندنا . إن ما يعاني منه مجتمعنا العربي عدم التجانس من جميع الجوانب .

مجتمعنا مؤلف من ممالك منعزلة عن بعضها ، متفاوتة في درجة تطورها ، مختلفة في نظرتها إلى نفسها والحياة ، تتراوح في مواقفها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . وعلى الصعيد الثقافي نجد التخلف والاختلاف أيضاً . فلا تزال نسبة الأمية عندنا مرتفعة ، ولا زال المستوى الثقافي ضعيفاً بل أنه يميل إلى الضعف باستمرار ولا تزال الثقافة مختلفة في نوعها بين الأجيال العربية من جهة وبين الأقطار من جهة ثانية ، وأختلاف الثقافة مظاهر من مظاهر عدم التجانس الذي يسود الحياة العربية .

٣ - وفي الجانب السياسي نجد الوطن العربي عزقاً بين عدة دول مهمتها الحفاظ على كياناتها المصطمعة .

٤ - ومن الناحية القومية نجد الشعور القومي لا زال ضعيفاً ، ولا تزال الأمة العربية تعاني من التشتت والتجزئة والتخلف ، ولا يسودها الشعور المشترك الذي يشد الجميع نحو الهدف المشترك ، وإذا استيقظ هذا الشعور فإنه يأخذ شكل الانفعال والعفوية ، لا شكل الفهم والاستيعاب وتقدير المصلحة القومية . وإذا أردنا أن نجمل أسباب التخلف العربي رأيناها ترجع إلى عاملين :

أ - عدم وجود القيم الموضوعية المشتركة التي يمكن أن يلتقي عندها أبناء الأمة . فقد استطاعت الأمم الأخرى الراقية أن تجمع أفرادها على أفكار أو مبادئ معينة أو نظرية واضحة تجمع شمل الشعب من جهة وتكون دليلاً للعمل من جهة أخرى .

أما العرب فلا زالوا متربدين من هذه الجوانب بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، فليس لدينا في هضتنا الحديثة التي نعمل جميعاً على إيجادها إجماع عربي عام موحد على صيغة فكرية تنظم الأمة العربية . ويتبادر عن عدم وجود مثل هذه الصيغة وهذا الإجماع نتائج سلبية يعانيها المجتمع العربي منها :

ب - إن العمل السياسي العربي يأخذ شكل التخبط الذي يفتقر إلى المخطط الواضح ، ويلحّاً إلى أسلوب المحاولة والخطأ ، ويقتضي هذا اضاعة الوقت في المحاولات الفاشلة التي تدفع الناشرة إلى اليأس بسبب تبذيد الجهد وتضييع الإمكانيات .

فالعرب يتربدون بين شتى النظريات المتعارضة ، وحتى المتناقضة ، ويطرحون شعارات مختلفة متغيرة غامضة لا يمكن أن ينعقد عليها الإجماع ولا تصلح دليلاً ولا مخططاً واضحاً .

وإن عدم وجود النظرية السياسية أو القومية قد دفع إلى الميوعة الخلقية ، فتجد الفرد الواحد ينسل من مجموعة إلى أخرى تبعاً لرواج الكتلة دون أن يغير شيئاً من شعاراته ودون أي شعور بالتناقض ، فلا توجد حدود فكرية أو نظرية واضحة بين الكتل السياسية . فالهيئات السياسية المتعارضة تعيش كلها تحت لواء شعارات واحدة مما يدعونا إلى القلن بأن الأهداف أو المبادئ ليست مقصودة لذاتها ، ولكنها

وسائل تدافع المجموعات بواسطتها عن وجودها .

إن فقدان النظرية الواضحة يجعل الكتل زئبقة رجراجة مائعة قابلة للانحلال السريع ، وبقاوها مرتبطة بالظروف ، وهي كذلك نهب للانقسام والأجنحة وتغيير الهدف والموقف السياسي .

إن عدم وجود النظرية الثورية التي تجمع الشعب ينفي التجانس الاجتماعي ويجعل أبناء الأمة أشبه بسكان برج بابل الذين يتكلمون ألف لغة ، فكل قضية عربية معاصرة ، نجد لها الأجوة ، العديدة المتخلفة التي تعكس المواقف العديدة المتخلفة ، ويتراوح الرأي في الاشتراكية بين الاقتصاد الموجه وبين الشيوعية ، ويفترض الأفراد من أمتهم مواقف مختلفة أيضاً ، فبعضهم لا زال عرقياً في نظرته القومية وبعضهم الآخر لا قومي ، ويرفض بعضهم الحرية رفضاً تاماً ، ويصل بعضهم الآخر إلى درجة الإيمان بالحرية المطلقة .

عدم وجود دولة عربية واحدة يؤدي إلى عدم وجود التوجيه المشترك . والمستمع إلى الأجهزة الإعلامية في الوطن العربي لا يشعر بأن هذه الإذاعات إذاعات أمة واحدة ، بسبب المواقف المتعارضة وتبادل التهم الخ . . . وهكذا يستمر التباعد بين أجزاء الأمة العربية الواحدة . وعلى صعيد التربية تقام السدود بين مناهج التدريس في الوطن العربي ، فيتلقى الطلاب العرب ثقافات متفاوتة في مستواها وغير متجانسة في مضامينها واتجاهاتها وإذا كانت المناهج الدراسية هي التي تصنع الناشئة . فالمناهج المختلفة تؤدي إلى خلق أجيال عربية مختلفة في نظرتها وموافقها وهذا يؤدي إلى عدم الوصول إلى نظرية عربية واحدة بسبب اختلاف البنية الفكرية عند الأجيال العربية .

وبسبب عدم وجود الأيديولوجية الواضحة نجد التربية القومية لا تأخذ شكلًا عقلياً واضحًا ولكنها تأخذ شكلًا انفعالياً متغيراً بتغير الظروف ، فنحن لا نخاطب في الطلاب أسلوب الوعي ، ولا نوّظف الحس النقدي وإنما نلور عواطفهم عن طريق الإيحاء والتكرار حول شخصيات مختلفة متغيرة .

وربط التربية بالأهداف المتغيرة المؤقتة المتصلة بالأشخاص الزائلين ، يجعل الأجيال حائرة مضطربة في نظرتها وفي قيمتها الأخلاقية . وللظروف التاريخية السيئة

التي مرت بها الأمة العربية لعدم وجود قيم مشتركة تلم شمل الجماهير العربية نجد شخصية الفرد العربي لا تزال فجة غير ناضجة يحكمها الانفعال والمصلحة المباشرة وردود الفعل والارتباطات العائلية والقبلية .

وهذا هو السبب الثاني من أسباب التخلف .. ونقصد بعلم نضج الشخصية عجزها عن اتخاذ المواقف الثابتة من الناحية الأخلاقية وعلم شعور الفرد بارتباط مصلحته بمصلحة مجتمعه ، لأنه لا يتصور فيها تناقض قيمه ، وأنه عاجز عن تأجيل حاجاته المباشرة القردية لكي يحصل عليها فيما بعد بشكل مستقر ثابت ، فالجماهير العربية سهلة الإثارة ، قرية الانفعال ، سريعة التصديق ، تستجيب بسرعة للإشارات المباشرة دون أن تطالب بحلول عقلية واضحة .

تبعاً لذلك نجد الشعور القومي يأخذ شكل الصراخ لا شكل الفهم والاستيعاب ، وقد كانت التجربة الطبيعية لهذه الصفة الانفعالية أن ضلل هذا الشعب أكثر من مرة . هاتان الصفتان مرتبطتان فيما بينهما : فعلم وجود قيم موضوعية مشتركة يؤدي إلى فقدان التجانس والاستقرار الاجتماعي ، وهذا يؤدي بدوره إلى تأخر أو فقدان نضج شخصية الفرد ، وبالمقابل فإن عدم نضج الشخصية لدى أفراد الأمة يحول بينهم وبين الالتقاء على القيم الموضوعية الثابتة والأفكار المشتركة البناءة .

هذا هو واقع الأمة العربية الراهن . إذن فمن أين نبدأ بانقاده ؟ بمعالجة أسباب التخلف الرئيسية :

١ - طرح نظرية عملية حول الأمة وبناء المجتمع تكون بمثابة الصيغة التي تلم شمل الشعب وتحمّل الأفراد على أهداف مشتركة .. حقاً إن الأمة بنية حية أو كل مماسك ولكنها لا تكون كذلك إلا بنظرية عقلية واضحة يجتمع عليها الأفراد .

لقد بقي العرب شعباً مشتتاً وقبائل متباينة طيلة العصر الجاهلي حتى جاء الإسلام فأعطاهم صيغة ، بأن وحدتهم بعقيدة واحدة ، ثم ترجم هذه العقائد إلى سلوك واقعي يومي .

وفي العصر الحديث استطاعت النظرية أن تخلق المجتمع الصيني مثلاً ، فتنقل الكتلة البشرية المشتتة المتختلفة إلى مجتمع مماسك فعال ، وذلك بأن أعطت الشعب

الصيني صفة ثابتة كما تعطى الزجاجة السائل صبغة متساكة وتنحه قوامه وتحميء من الانسياب .

حقا لم يعد يمكننا في هذا العصر أن نفرض على البشر فلسفة واحدة تعطيبهم تفسيرات جاهزة لكل جوانب الوجود .

ولكن هناك حاجات مشتركة بين البشر جميعا مثل الحاجات المادية من جهة ، ومثل الحاجة إلى الآخرين وهي الأساس النفسي للقومية من جهة ثانية .. مثل هذه الحاجات هو ما يجب أن نصوغه في نظرية واضحة ثم ترك للفرق الفردية والقومية فرص الإجابة وتحديد الموقف من النظرة إلى الوجود والفن وطريقة الحياة الخاصة .

وبذلك نضمن وجود نظرية ثابتة مبنية على ما هو موضوعي مشترك ، يجعلنا نلتقي بالبشر جميعا ، ويجعل الحل العربي حلا للبشر جميعا .. فنظرة العرب الغامضة المرتجلة حول الأمة والقومية خالية من الغرور والتتعصب صالحة لهم وللعالم ، وهي نواة القومية الإنسانية . ولكن عدم توضيح هذه النظرة وطرحها بشكل عملي واضح يعرضنا للاتهامات وسوء الفهم .

إن للأمة العربية نوعين من الأعداء : أعداء طبيعين لا يمكن اكتسابهم لتناقض مصالحهم غير المشروعة مع مصالحنا المشروعة وهم المستعمرون ، وأعداء آخرين اكتسبناهم بغموض مواقفنا من مشكلات العصر ، من القومية والاشتراكية والديمقراطية وغير ذلك . إن هذا النوع الثاني من الأعداء يمكن اكتسابهم بتوضيح نظرتنا لهم وللعالم .

إن القومية العربية لم تكن ولن تكون سوى قومية إنسانية تحرص على القوميات الأخرى حرصها على نفسها فلماذا لا نطرحها على وجهها الصحيح العلمي الذي يعطي حلاً مناسباً لها وللقوميات الأخرى ، وتصف هذه القوميات بالاختلاف وعدم التجانس .

إن نظرية واضحة تبني على هذه الخطوط العامة تعطي ثلات نتائج مهمة :

- ١ - تجمع شمل الشعب العربي كله من البصرة إلى أغادير .
- ٢ - تكون دليلاً للعمل ومحظطاً ينقذنا من التخبط السياسي .

٣ - توضح موقفنا للعالم وتجعلنا نلتقي مع الناس جميعاً ، لأننا نصل إلى ما هو مشترك بين جميع البشر ، وبذلك نرتفع إلى مستوى الرسالة الحقة .

ثانياً : إن هذه الرسالة لن تبلغ العالم وتحقق من تلقاء ذاتها ولكنها بحاجة إلى نساج متينة من البشر إلى جيل نبنيه بتوعيه ثورية ، صبرة دويبة طويلة الأمد .

إن مسؤولية التربية العربية مسؤولة ضخمة في هذا المجال فقبل أن نبني الأمة يجب أن نبني الفرد لأن الأفراد هم لبنة البناء القومي ، ان مهمة التربية هي خلق أجيال متاسبكة ، وواعية . مثقفة متينة الخلق ، وإلا فكيف نستطيع أن نبني الأمة ونأشئنا ترجمي شيئاً فشيئاً في أحضان اللامبالاة وتستسلم لفاهيم اليأس والعبث واللادجوى واللامناء والأسلوب الأميركي في الحياة ؟ !

## الفصل الرابع

- ١ -

### الزمن للثورة .. لا للإصلاح

الفكر الإصلاحي والفكر الثوري .. ما هما؟ تلك مسألة لا بد أن تكون واضحة كل الوضوح في أذهان الثوريين حتى يمكن أن يعرفوا أين يقفون دائمًا وباستمرار . هل يقفون مع الإصلاح أم مع الثورة؟ وهل يقفون مع الإصلاح ضد الثورة في الواقع بينما هم يظلون أنفسهم مع الثورة بالكلمات والألفاظ ، ولكنهم بالواقف والسلوك إصلاحيون وليسوا ثوريين؟ ..

إن الفكر الإصلاحي كثيراً ما يتسلل إلى صفوف القوى الثورية تحت عدد من العادات والشعارات كالتعقل والحكمة والواقعية في التصرف والمرءة . ولذا فلا بد من التعرف بوضوح على الفكر الإصلاحي ، أو المواقف الإصلاحية حتى لا يتسلل بين الحين والآخر إلى موقعنا ، خاصة وأن الإصلاحية تيار فكري وسلوكي وفط من العقلية ، وأحياناً أسلوب في العمل يوجد لدى بعض الأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية عندما تجاهله معطيات واقع المجتمع القائم .

وال الفكر الإصلاحي إذن يحمل نزعة يمكن أن نجدها في جميع الحركات السياسية - اشتراكية وغير اشتراكية . والملحوظ على هذه المواقف الإصلاحية جيداً أنها تقف من الواقع الموضوعي موقفاً منافقاً لما يتطلبه الفكر الثوري ، وهذا يجعلنا نعمل على تحديد مفهوم الفكر الإصلاحي أو النزعة الإصلاحية في عالمنا المعاصر .

#### الإصلاح والثورة .

يرتبط مفهوم الإصلاح بمفهوم المحافظة ، والنزاع والسلك الإصلاحي والثورى متزعن مختلفان اختلافاً جذرياً ، وهما نزع عنان تؤثران تأثيراً حاسماً في أي مجتمع قائم بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وفي الحقيقة إن الإصلاحية ( ومعها المحافظة ) والثورية أيضاً تحييان عن التساؤل الأساسي ، الذي يطرحه الإنسان على نفسه دائماً ، جوابين مختلفين . ويمكن صياغة هذا السؤال على النحو التالي :

هل « نحن » - في المجتمع الذي نعيش فيه - نعيش في مجتمع سليم يقتضي الإبقاء والمحافظة على أوضاع وشكل هذا المجتمع الراهن أم نحن نعيش مجتمعاً يعاني خللاً في بعض جوانبه مما يتوجب معه قلب المجتمع وبنائه بشكل كلي وشامل حيث لا يمكن الاكتفاء بإجراء اصلاحات أو ترميمات في هذا الجانب أو ذاك ، حتى نقضى على الخلل ونجعل المجتمع أفضل من ذي قبل ؟

والإجابة على هذا التساؤل سوف تحدد ، أين نقف : هل نقف مع الإصلاح أم مع الثورة ؟

١ - إن الإنسان الذي يؤمن بالثورة يشعر بأن المجتمع القائم يعني أزمة مستحكمة ، ويدرك بأنه لا مفر من الانقضاض على هذا المجتمع ورفضه ومقاومته والتمرد عليه . فالإنسان الواعي لا يستطيع أن يجمع بين شعوره بانسانيته وبين تحمله العيش حسب النظم والمفاهيم والتقاليد السائدة التي تستعمله ، وعلى هذا الأساس فإن مدلول الثورة يمكن فهمه عن طريق معارضته بمفهوم التطور من جهة ، ومفهوم الإصلاح من جهة أخرى .

فالثورة تختلف اختلافاً جذرياً عن التطور من حيث إنها تغيير لا يمر بطريق تدرج بطيء متمهل بل بطريق سريع واثب بطريقة القفرة النوعية التي لا يمكن أن تتم إلا عن طريق تثوير الواقع ، وتغييره تغييراً جذرياً كلياً شاملأً بجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، وليس عن طريق التغيير الذي يتناول جزئية واحدة من الجزئيات .

مفهوم الثورة في اللغة العربية واللغات الأوروبية يستند على جذرين لغويين مختلفين . فهو في اللغات الأوروبية مشتق من الدورة والدوران ، والانقلاب من وضع إلى وضع آخر أما في اللغة العربية فهو مشتق من اثارة الأرض وتقليلها او تثوير المجتمع وتقليليه .

كما يمكن تعريف الثورة من زاويتين : زاوية الإنسان الثائر ، وزاوية البؤرة

الثورية ، فالثورة من وجهة نظر الإنسان بذاته وبوضعه في مرحلة اجتماعية معينة يدرك فيها أن انسانيته مسحوقه مسلوبة ، وأن ظروف مجتمعه القائم تشكل بعداً من أبعاد وضعه الالإنساني ، فيتمرسد عليها لأن التمرد والثورة هما رد الفعل الوحيد على وضع سلب الإنسان انسانيه . ويعود وعي الإنسان المسحوق المستغل إلى يقينه بأن مصيره غير منفصل عن مصير الجماعة التي تعيش في أوضاع مماثلة ، ترجع في عواملها إلى البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي السائد . وهكذا تكون الثورة الاجتماعية نتيجة منطقية لوعي الإنسان ، وتحول ثورته الذاتية إلى ثورة اجتماعية .

ومفهوم الثورة من وجهة نظر المؤرخة الثورية السياسية هو تغيير السلطة السياسية والبنيان الاجتماعي والثقافي لمجتمع ما تغيراً نوعياً وكلياً مفاجأً وعن طريق العنف الثوري بطريق الكفاح الشعبي المسلح . وينطوي هذا المفهوم على عنصرين هامين أو لهما : عنصر التغيير النوعي للبنيان الاجتماعي وإقامة بناء جديد محله . وثانيهما عنصر التغيير العنيف السريع المبادر .

٢ - ونحن حين نتكلّم عن الثورة فإننا نعني هذا المفهوم الأخير . ومن يقول « بالتزعة المحافظة » أو يقف في الحقيقة وفي الواقع موقفاً محافظاً فهو يرى أن المجتمع القائم بما يسوده من مباديء ونظم ، وما ينطوي عليه من أوضاع ، وما يدور به من فعاليات إنما هو مجتمع مقبول لا عيب فيه ، ولا أزمة ولا خلل ولا فساد ، وهو الوسط الملائم للعيش ، ولا بد من بقائه واستمراره على ما هو عليه . ولا حاجة لجهد كبير لتحديد مدلول المحافظة لانه عبارة عن قبول بالأمر الواقع والتمسك بالأوضاع القائمة والانحناء أمام التقاليد السائدة والخضوع للسلطة المسيطرة . ومن أجل دعم هذا الواقع فإن جميع الحجج والمبررات والموافق والأساليب صالحة ومعمول بها .

٣ - أما من يقول بالتزعة الإصلاحية أي بالاصلاح فيدرك أن هناك خللاً في بعض جوانب المجتمع القائم لا يجوز السكتوت عنه ، إلا أنه لا يجوز ولا يمكن قلب المجتمع قليلاً شاملاً . ويرى الإصلاحي أن الحياة صعبة نوعاً ما في هذا المجتمع لأنها مقبولة ويستطيع الإنسان أن يتلاءم معها ويطبقها ، كما يكتشف عجز الأوضاع والمؤسسات القائمة ، إلا أنه يعتبر من الممكن الاستفادة منها واستخدامها والعمل من خلالها .

فمدلول الإصلاحية والإصلاح يمكن فهمه عن طريق معارضته بمفهوم المحافظة من جهة وبمفهوم الثورة من جهة أخرى .

فالإصلاح يختلف عن المحافظة في أنه لا يقبل بكل الواقع إنما يتطلب أن يناله نوع من التغيير ، وكما أشرنا فإن الإصلاح يختلف عن الثورة في أن الإصلاح يواجه الظواهر العارضة والجزئيات ولا يواجه مسألة التغيير الجذري الكل الذي يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ويمكن أيضاً بزيادة من التوضيح تعريف الإصلاح من زاويتين زاوية الفرد الإصلاحي وزاوية الحركة الإصلاحية .

فمن زاوية الفرد هو إدراكه بأن كثيراً من جوانب المجتمع القائم لا تحقق جميع أمنياته وحاجاته ومصالحه ، لذا فلا بد من إصلاح يجري في جوانب المجتمع التي بها الخلل كي توجد شروط تحقيق هذه الحاجات والمصالح والأمنيات .

ومن زاوية الحركة السياسية الإصلاحية يكون الإصلاح عبارة عن تغيير تدريجي تطوري لبعض مقومات الحياة الاجتماعية بواسطة الطرق المألوفة دون استخدام العنف والقوة وضمن النظام القائم ، ودون المساس بأأسسه وهياكله . وينطوي هذا المفهوم للإصلاح على عنصرين أساسين هما : عنصر احترام النظام القائم مع الالتفاء بإجراءات التعديل عليه ومن داخله ، والعنصر الآخر هو عنصر التغيير التدريجي بل الانهاري الذي ينهي الفرص التي تسنح بشكل سلبي .

ويتضح الفكر الشوري والفكر الإصلاحي بجلاء في الموقف من الاشتراكية وبالطبع غدت الاشتراكية في عصرنا مجسدة في أنظمة وواقع حي على الصعيد العملي وتختلط عن طريق تحقّقها العياني تعدد المذاهب وتنوع التيارات وتشعب الآراء والاتجاهات حتى من جانب أولئك الاشتراكيين الذين يطروحونها ، كما تجاوزت أيضاً معاوأة أعداء الاشتراكية وخصومها وحملات الثورات المضادة ضدها .. ذلك أن هناك واقعاً مادياً ملماوساً ، هو واقع الاشتراكية في عصرنا . ذلك هو الأصل وما بعده فلا يعدو أن يكون التواءات أو مناطحات تحاول بلا جدوى أن تغير السيل التارمي المكتسح . ولكن هذه الملاحظة عن واقع الاشتراكية وتمكنها في أرض الواقع لا تغفي أبداً من دراسة الظواهر الصغيرة والكبيرة التي تعرّض مسيرة الثورة الاشتراكية وتطوير الفكر الشوري الاشتراكي . ويصبح ذلك واجباً مقدساً الآن ، حيث نجد بعد انتصار الاشتراكية أن كثيراً من أعدائها رفعوا الافتة « الاشتراكية » ،

ويبدو أن هذه سمة من سمات أعداء الاشتراكية المعاصرين الملازمة ، وهي دليل على تسرب الفكر الإصلاحي إلى صفوف القوى الاشتراكية الثورية .

ومن ثم فلا بد من مواجهة مسألة الاشتراكية الاصلاحية والتعرف على نظرياتها وموقفها حيال القضايا الأساسية التي تطرحها والأسلوب الذي تنتهجه لتحقيق هذه الاشتراكية الإصلاحية . وتوضح الاشتراكية الثورية والإصلاحية من خلال النظرة التحليلية والتقويمية إلى بعض المسائل الكبرى التالية والتعرف على الموقف الثوري والإصلاحي ازاءها حتى يمكن أن تتضح أمامنا الصورة كاملة . وهذه المسائل هي :

- ١ - المنطق الأيديولوجي الفكري
- ٢ - الصراع الطبقي
- ٣ - الموقف النفسي
- ٤ - الاستغلال الرأسائي الاستعماري
- ٥ - التأثير البورجوازي الصغير
- ٦ - البرلانية
- ٧ - الحزبية وتعدد الأحزاب
- ٨ - البيروقراطية
- ٩ - مسألة أسلوب العمل

### ١ - أيديولوجية الاشتراكية الاصلاحية :

إن الإصلاحية هي سيطرة منطق وفكرة معين قبل كل شيء . وبهذا المعنى فالإصلاحية عقلية تخريجية محدودة تنظر إلى الواقع نظرة تخريجية لا تسرع أعيان المشاكل التي تطرحها حياة المجتمع ولا غم الأسباب العميقية التي تكمن خلف الظواهر العامة ، فهي في مضمون التحليل التاريخي الاقتصادي والاجتماعي تقف عند دراسة الظواهر السطحية والأسباب المباشرة بينها ، بالمقابل ، تتصف العقلية الثورية بأنها ذات منطق جدي يقر التناقض والصراع ، ويحيط بالمشاكل بكليتها عن طريق التحليل العلمي العميق الشامل الذي يتناول المسائل من الجذور والأسس ويكشف تداخل المقومات وترتبط العوامل وتفاعلها هادفاً إلى اكتناه الأسباب العميقية التي تشوّي في أعماق الواقع بكلياتها دون أن يغرق نفسه بالجزئيات والتفاصيل .

ومن هنا كانت الحلول الإصلاحية ناقصة سطحية جزئية وعابرة ، بينما تكون الحلول الثورية كاملة جذرية ، و شاملة ومستديمة .

ومثال الحل الإصلاحي ذلك الحل القائل بتغيير نظام الانتخاب الثنائي من نظام الدرجتين إلى نظام الدرجة الواحدة أو إدخال الورقة السرية أو تغيير صيغة الحكومة من حكومة تحالف حزبي إلى حكم تجمع قومي .. الخ .

فهذا النمط من الحل كان كما بينت التجربة التاريخية حلّاً سطحياً ومؤقتاً وجزئياً ولذلك ذهب بذهاب الظروف التي ولدته . وهكذا تهتم الاشتراكية الإصلاحية بالإصلاح السياسي الصرف وتتركز عليه دون أن تدرك ارتباطاته الفكرية والاقتصادية ، أو تتبع التنمية الاقتصادية دون أن تتعمق بالمضمون الإنساني ، ودون أن تراعي الغاية الإنسانية لهذه التنمية ودون أن تنظر إلى مرسوماتها السياسية والفكرية .

## ٢ - تمييع الصراع الطبقي :

وما كان للتزعنة الرأسمالية والإيمان بدور الاستعمار لتنشري في الأوساط الاشتراكية الإصلاحية لولا أن التيار الإصلاحي كان يتجاهل حقيقة الصراع الطبقي ودوره في التاريخ .

فالإصلاحيون حاولوا ، كالرجعيين تماماً ، طمس الصراع الطبقي وتمسكون بموقف « المصالحة الطبقية » سواء كانوا مدفوعين إلى تبني هذا الموقف ، موقف المصالحة الطبقية من أجل كبح المطالب العمالية لدى الجماهير التي تتبعهم أو رغبة في التوصل إلى الاشتراك في البرلمانات والحكومات . وفي أوروبا الغربية توصل بهم الأمر إلى انتهاء خط معاد لتأييم النضال الطبقي ، ومعاكس لطلعات الطبقة العاملة ، ومتافق مع مصلحة الطبقة المستغلة .

ومن الجدير باللحظة أن الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية عندما نشب الحرب العالمية الأولى ، كان لها موقف من هذه الحرب ، وهو تبني سياسة الحرب للحكومات الاستعمارية التي تنتهي إليها . وبهذا أصبح الاشتراكيون الإصلاحيون أدوات بيد السياسة الرأسمالية الإمبريالية .

### ٣ - الموقف النفسي :

إن الموقف النفسي الفكري الإصلاحي الاشتراكي هو موقف التلاؤم مع الواقع وموقف الالتباس بين ما هو واقع وما هو ممكن ، وموقف التردد بين ما هو كائن وما يجب فعله . فالنفسية الإصلاحية هي بجوهرها نفسية خضوع للظروف وكسل وتأجيل ونطاط وترقب وإحجام ، واستسلامية إنما تجسيد للواقعية المغشوشة . والنفسية الإصلاحية هي المغالطة بين تقدير الإمكان وتقدير الواقع . فهي تفهم مسألة امكانية العمل على أن لا يعمل الإنسان أو الحركة السياسية شيئاً إلا بمقدار ما يكون ذلك موافقاً لواقع الأمور ويسمح به الواقع ، وهكذا تخلط بين الإمكان وبين الواقع ، وتقييد العمل والنضال بقيود السهولة والاتفاق مع الواقع القائم والأوضاع السائدة . وهكذا تتصف النفسية الإصلاحية بالتحلل من الالتزام بانجاز الأهداف والمهامات التاريخية التقدمية دون الخضوع لضغط الظروف . كما يسلك اتباعها في حقيقة الأمر طريق الانتهازية والوصولية .

بينما بالمقابل نجد النفسية الثورية ، هي رفض للواقع وللمجتمع القائم ، ونضال من أجل نقل المجتمع إلى وضع جديد وإحلال المجتمع الجديد محل المجتمع القديم ، تقويض أسس العتيق لتزدهر براعم الجديد ، وهي دائمًا ضد سياسة الأمر الواقع وفي صراع دائم معه . وهنا لا بد من القول أن النفسية الإصلاحية هي التي سادت تيارات الاشتراكية الإصلاحية ، وجعلت من الحلول التي طرحتها الأحزاب والمنظمات والحركات التي تألف هذا التيار ، و أشهر عبر عنها الاشتراكيون الديمقراطيون - حلولاً تميل إلى التسوية والتنازل والحلول الوسط ، كما جعلت من قادتها وعناصرها أمثلة في الوصوصية والانتهازية وحتى إلى حد خيانة الثورة الاشتراكية ذاتها .

### ٤ - الاستغلال الرأسمالي والاستعماري والاستخذاء أمامه .

لم تصدر الاشتراكية الإصلاحية ، ضمن خطها النظري العام ومن خلال الموقف التي اتخذتها بشكل علني وصارخ حكمًا قاطعاً على النظام الرأسمالي بالادانة والانهيار النهائي ، بل اتخذ دعوة الاشتراكية الإصلاحية جانب النظرة التي تقول بإمكانية استمرار وبقاء النظام الرأسنالي وإمكانية تطويره رغم المهزات والأزمات

بالإضافة إلى التسليم بقدرة البورجوازية الرأسمالية والتقدم الصناعي الرأسمالي على تطوير الرأسمالية بما يكفل ارتفاعاً في مستوى معيشة الطبقة الكادحة وتوزيعها أكثر عدالة للدخل القومي . وبذلك نصب التيار الاشتراكي الإصلاحي من نفسه في أوروبا الغربية مدافعاً عن الإحتكارات الرأسمالية الغربية ضد مصلحة الطبقة العاملة ومصالح الشعب في حقيقة الأمر . يضاف إلى ذلك أن دعاء الاشتراكية الإصلاحية لم يدينوا ظاهرة الاستعمار بما تنتظري عليه من استغلال فادح وخشق حضارات الشعوب وابتزاز ثراوتها ، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى آيدى كثير من الاشتراكيين الإصلاحيين بقاء الوضع الاستعماري واعتبروه عامل تمددين وتحضير للشعوب الخاضعة له .

وكمثال على ذلك نأخذ قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي وعلى رأسه جي موليه من الحرب الاستعمارية ضد الشعب العربي في الجزائر ، والهجوم على الشعب العربي في مصر في بور سعيد سنة ١٩٥٦ .

#### ٥ - التأثير البورجوازي الصغير :

إن التيار الاشتراكي الإصلاحية يحمل كل مساوىء السلوك البورجوازي الصغير الذي يتمثل بالتواكل والسلوك المظيري ، والتمسك بالشكل دون الجوهر ، والتهويش والإدعاء والذبذبة ، والتناقض والاحتهاقات والتبريرات المختلفة وبالانتهاز لامتلاك المنافع والمناصب ، وبنمويه الأهداف الحقيقة .

وثمة صفة أساسية للاشتراكية الإصلاحية هي الإكثار من الثرثرة والتبرج بها ، والأسلوب الوعظي ، والتناقض بين الفكر والعمل ، بين رفع الشعار وخوض المعركة لتطبيق الشعار .

#### ٦ - النضال في البرلمانات :

حين يرجع الباحث إلى نشوء الاشتراكية الإصلاحية وغواها يكتشف بسرعة ويوضح أن المناخ الذي أوجدها وساعد على تبنيها إنما يكمن في قيام البرلمانية والديمقراطية البورجوازية الشكلية .

فوجود مجلس نيابي يساعد على استيعاب النسمة والمعارضة لسلط البورجوازية واستئثارها بالحكم والاقتصاد . وهو يقوم بدور كبير بالليلة دون قيام اقسامات جدية وصراعات اجتماعية عميقة . والمهمة التي يؤدinya هي إعلان الائتلاف الوطني بين جميع النواب الذين يجمعهم . ويعتبر الدور الأساسي للبرلمانات دائمًا هو فيها تحول دون عمله أكثر بكثير مما هو فيها تعلم ، وتنجزه . أي أن دورها في نهاية الأمر هو في منع التطور وعرقلة التقدم وتعييض الصراع الطبقي .

## ٧ - الاصلاحية وتعدد الأحزاب :

ومن أهداف التيار الاشتراكي الإصلاحي تعدد الأحزاب والاعتراف بشرعية عملها السياسي . وهذه الأحزاب ، التي هي في الحقيقة والواقع تمثل بالدرجة الأولى المصالح الطبقية للبورجوازية الرأسمالية الاحتكارية والطبقة البورجوازية الكبيرة .

وهكذا عوضاً عن الإيمان بفكر ثوري يقود الجماهير في نضال شعبي لغغير المجتمع تغييراً جذرياً . زحفت الاشتراكية الإصلاحية وراء صفوف الأحزاب البورجوازية لتشوه معنى الديمقراطية التمثيلية ، ولتساعد على ازدهار تعدد الأحزاب بدلاً من وجود الحزب القائد ، ولتساهم في تسخير البرلمان لأغراض الطبقات السائدة .

## ٨ - البيروقراطية والاشراكية الاصلاحية :

وأبرز خصائص الفكر الإصلاحي الاشتراكي ظاهرة البيروقراطية المسيطرة والتحكم في المنظمات ذات الفكر الإصلاحي ، الخالية منها أو النقابية زيادة على سيطرتها على أجهزة الحكم التي شاركت القوى الاشتراكية الإصلاحية في حكمها .

وفي الواقع لقد قدم الاشتراكيون الإصلاحيونأغلبية العناصر المكونة للطبقة البيروقراطية التي أخذت يتفاقم خططها ، وأخذت تصبح عقبة كأداء في وجه تطوير أي إمكانية لتطوير الديمقراطية .

كما قام الاشتراكيون الإصلاحيون بإنشاء بيروقراطية في داخل تنظيم الأحزاب الاصلاحية ذاتها وفي النقابات التابعة لها ، الأمر الذي أدى إلى تفسخ الديمقراطية

داخل الحزب ، وتدورها في التنظيمات الديقراطية وتحول هذه الأحزاب والمنظمات إلى أجهزة تساوم بها البيروقراطية المسيطرة على مقاليد السياسة واللجان المركزية . وبدلًا من التفاعل مع القواعد ومع الجماهير آل الأمر بها إلى العزلة عن الجماهير وإلى كبت تطلعات القاعدة وتطريعها .

#### ٩ - الفكر الاصلاحي وأسلوب العمل :

إن السمات التي تميز التيار الاشتراكي الاصلاحي تعكس بكمالها لدى اختيار أسلوب العمل وطريقته . فعلى المستوى الفردي لا يجد الاشتراكي الاصلاحي نفسه مطالبًا بأن يضحى بمصالحه الشخصية أو بأن يحيا حياة القيم التي ترضيها الاشتراكية أو أن يضحى بحياته من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى .

وعلى المستوى الجماعي تكون الروابط ضمن منظمات التيار الاشتراكي الاصلاحي غائمة رخوة ، وكأن الفرد لا يشعر بأنه جزء لا يتجزأ في مصيره وحركته من مصير المنظمة وحركتها . ومن هنا يمكن أن نفسر ظاهرة النكوص المتكرر المتواتر للاشتراكية الإصلاحية عن تحمل المسؤولية العامة الناجمة عن الانتهاء إلى المنظمة الحزبية أو النقابية ، ويتجسد ذلك في اختيار أسلوب العمل من ثلات زوايا رئيسية :

- ١ - التنظيم .
- ٢ - صياغة الأهداف
- ٣ - استخدام العنف والقوة لتحقيقها .

١ - فالمبادئ التي تسيطر على التنظيم ضمن الحركات والأحزاب السائرة في التيار الاشتراكي الاصلاحي غالباً ما تكون متبعة على شاكلة الأحزاب البورجوازية ولا تقيم وزناً للديمقراطية ، وغالباً ما تلجأ إلى الاختيار بدل الانتخاب ، بشكل لا يسمح بتمثيل كامل القواعد المناضلة أو ترك للقواعد مدى واسعاً للنشاط بالشكل الذي يتلاءم مع أوضاع الدوائر الانتخابية ، كما أنها لا تتبع في الإنسب للحزب ضوابط محددة تمنع وصول الانتهازية أو المستغلين أو المعادين .

لذا نرى هذه الأحزاب تمدد حين تكون في الحكم وتقلص حين تكون في

المعارضة، وتضم في صفوتها الوصoliين والانتهازيين من كل صنف ولا تعتمد في توضيح أهدافها وتثقيف قواعدها وجماهيرها على الانتهاء الثوري أو الطبيقي .

٢ - أما من جهة الأهداف والبرامج فإن الاشتراكية الإصلاحية تضع فاصلاً بين برنامجين : برنامج الأهداف النهائية والغايات البعيدة ، وبرنامج الأهداف القريبة . وتفصل بينهما فصلاً تاماً .

وهي بهذه الطريقة تحيل الأهداف البعيدة التي هي الأهداف الاشتراكية الحقيقة إلى مجرد لفاظ جامدة ميتة لا تحرّك ساكناً في سبيل تحقيقها ، حتى لو هبّت عليها من السماء . بخلاف ذلك برنامج الأهداف القرية الذي غالباً ما يكون برنامجاً كثير الاعتدال ليلبّي الرغبات العاجلة العابرة للناحنيين ، ويماليء الطبقات المستغلة السائدة ، وهو يتعلّق بارتفاع بسيط للأجور أو الحصول على بعض التأمينات الاجتماعية أو تحديد الأسعار أو تغيير إداري معين أو مشروع عام أو اصلاح النظام الانتخابي ، وتوزيع الدوائر ، وما إلى ذلك من المطالب الإصلاحية المحدودة الجزئية التي لا تؤثّر في تغيير النظام ككل .

وعلى هذا النحو يحتال الفكر الإصلاحي الاشتراكي على الرأي الشعبي وهو يضع انتزاع السلطة من الأنظمة الرأسمالية وإلغاء الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج ، واجراءات التأمين والإدارة الديمقراطية ، والتحويل الاشتراكي في مصاف الأهداف البعيدة التحقيق والتي ترجمتها العملية استحالة التحقيق . بينما تجعل من اجراءات الترقيع والترميم في البرنامج القريب مهمتها الأولى ، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب رغبات الجماهير العابرة وشحذ روح الثورة لدّيها ضدّ النظام .

٣ - أما من جهة استعمال الأسلوب الثوري لتحقيق الأهداف فإن الاشتراكية الإصلاحية ترفضه كشيء معاد للاشتراكية ومناف للديمقراطية .

إن تيار الاشتراكية الإصلاحية مجمع على أن التغيير في المجتمع القائم يجب أن يتم بخطوات متدرجة وسلمية ، خطوة بعد خطوة ، وجزءاً اثراً جزءاً ، وأن يحلّ عنصراً من عناصر المجتمع المقلّل كلما زال عنصر من المجتمع القديم .

والاشراكية الإصلاحية لا تعتقد أبداً أن استعمال العنف ضرورة يستلزمها تحقيق الاشتراكية ومقتضيات تغيير المجتمع . ولذا فهي تصر على التدرج البطيء

والطويل على التغيير الجزئي عوضاً عن كسر الأطر القائمة وحرق المراحل والنضال الفوري .

وهذا الموقف الإصلاحي يأتي مكملاً للسمات الأولى للتيار الاشتراكي الإصلاحي الذي يهادن النظام القائم ، ويبشر بالوثام الطبيقي والمصالحة الطبية ، والتعاون بين الطبقات السائدة والطبقات المغلوبة على أمرها .

## - ٢ -

### الاشتراكية الإصلاحية نماذج وأنواع

إننا نؤكد ، كما قلنا في مستهل حديثنا ، على أن الاشتراكية الإصلاحية هي تيار فكري ونفسي وسلوكي وعملي ، إنها نزعة تجديدية ترميمية تجريبية .

ولهذا فنحن نجدوها في بلدان مختلفة وفي أزمنة مختلفة ، رغم تابين الظروف واختلاف الأحوال .

ولا يعني هذا أنها لا تتأثر ، بالظروف الخاصة وبالمراحل الزمنية ، بل على العكس إنها دائمة بنت الظروف المكانية والزمانية ولديتها .

أتنا نجدوها تتلون بالبيئة ، وتتخذ وجوداً وأشكالاً متعددة . فهي في ألمانيا أو انحر القرن التاسع عشر غيرها في فرنسا مطلع القرن العشرين ، وهي تختلف في بريطانيا عنها في الوطن العربي وببلاد العالم الثالث . وأحياناً قد تضيق المسافة التي تفصلها عن الاشتراكية ، بينما أحياناً أخرى لا تترك مسافة بينها وبين الرجعية والثورة المضادة بل قد تندمج في صلبها أحياناً .

ومهما يكن من أمر فإننا كمحاولة أولية نستطيع أن نذكر بعض نماذجها تاركين تفصيل ذلك إلى مناسبة أخرى أو إلى مبادرة غيرنا من الاختصاصيين في هذا المجال .

### النموذج الأول :

هو الاشتراكية الإصلاحية التي تمثل في الدعوة السان سيمونية والبرودونية

والاوية والفورية وما شاكلها من دعوات ظهرت في فرنسا وفي إنجلترا وغيرها من الأقطار.

هذا النموذج يحسر بساوى الرأسالية ، ولكنه لا يتبنى التضالط الطيفي ، ويبشر بتداير سياسية واقتصادية وصناعية تجري في طريق الجهد الشعبي أو بطريق الدولة وسياسة الحكومة دونما اعتبار لمسألة الصراع الطيفي في التاريخ .

### النموذج الثاني :

هو نموذج الاشتراكية الإصلاحية التي دعا إليها جناح ادوارد برنشتاين حوالي سنة ١٨٩٠ في ألمانيا تحت لواء مراجعة الماركسية . ويتسم هذا النموذج بالتردد والخلول الوسط، واعتقاده بقدرة الرأسالية على التطور ورعاة الصراع الطيفي إلى جانب الدعوة إلى تعاون الطبقات ، ولا سيما الطبقات الوسطى والتهادن الاجتماعي والاكتفاء بطريق الإصلاح .

### النموذج الثالث :

ينطبق على الاشتراكية الإصلاحية التي تنتمي إلى الاممية الثانية وهذا النموذج يجسد تجسيداً كاملاً الاشتراكية الإصلاحية وخيانتها لقضية الاشتراكية والفكر الشوري الراديكالي . فمنذ الحرب العالمية الأولى وهي تشارك الرأسالية والبورجوازية في السلطة وتتقاسم معها السيطرة على الشعوب واستغلال الكادحين .

### النموذج الرابع :

يمكن أن نجد نموذجاً خاصاً في بلاد العالم الثالث ومن ضمنها البلاد العربية .

وإذا نظرنا إلى كثير من الحركات التي تدعى الاشتراكية في الوطن العربي ، نجد أنها تقوم بدور الاشتراكية الإصلاحية وتعادي الصراع الطيفي والفكر الشوري ، وتتعاون مع الرجعية وقوى التخلف . وهي طحالب حضراء على حد تعبير هيجل ، وكما قال عنها لينين فهي « مثل الفجل ، حراء من الخارج وبساطة من الداخل »

## النموذج الخامس :

ولا بد أن نذكر أن أكثر الأحزاب الشيوعية ولا سيما في أوروبا الغربية والأحزاب الحاكمة بعد أن تلاشت انتصارات الجماهير الثورية ، قد انساقت هي الأخرى إلى موضع الاشتراكية الإصلاحية وارتندت ألوانها ومارست سلوكيتها وأصبحت تقول بالتعايش السلمي وتلتجأ إلى المشاركة الكاملة في اللعبة البرلمانية والرضا عنها وتعتبر هذه الأحزاب الشيوعية المصادبة بداء الاشتراكية الإصلاحية أن تطور مجتمعاتها لا تبدو فيه الثورة ممكنة ولا مجدها مستحيلة في نظرها .

والمتبع لظاهرة الفكر الاشتراكي الإصلاحي في الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية وفي الأحزاب الشيوعية على حد سواء لا بد أن ينتهي إلى ضرورة الاحساس بدراسة المخاطر التي قد تنجم عن تسربها إلى الأحزاب والحركات الثورية .

## خطر تسرب الفكر الإصلاحي إلى الثورة :

إن دراسة الاشتراكية الإصلاحية لا تم إلا بالتأكيد على إمكانية تسربها إلى أجهزة الثورة بدءاً من الحزب ومروراً بالمنظمات الجماهيرية ودوائر الدولة عندما يكون الحزب الثوري في السلطة :

أ- في الحزب : إن المناضل السياسي المسؤول أو الموظف الكبير قد يتزلق إلى الفكرة الإصلاحية ويخرقه التيار الإصلاحي ، وكثير من الثوريين قد يقبلون بمنطق الإصلاحية ويمارسون سلوكيتها ويقتبسون عقليتها ، وذلك ليس بالضروري بشكل واع وإرادى بل قد يحدث ذلك ، غالباً ما يحدث ، عن طريق العفوية والانقياد لضرورات العمل اليومي والانزعال عن القواعد الخزبية والجماهيرية .

وهكذا يلتجأ هؤلاء إلى الانزلاق إلى منطق التسويات والتنازلات . وغالباً ما يتلاهم المسؤول السياسي والموظفي الكبير بسرعة مع ظروف وسطه الجديد ، وخاصة بعد استلام القوة الثورية للسلطة ، ويأخذ نمط الحياة وطريقة السلوك التي تسود في هذه الأوساط .

## ب - في الحركة النقابية :

إن القيادة النقابية والكوادر النقابية ، سواء بين العمال أو الفلاحين أو الفئات الأخرى التي تخرج من وسط كادح ، لغرس المسؤولية النقابية لا بد أن تتعرض بدورها إلى الانزلاق في العقلية الإصلاحية وملكيتها ويبداً هذا الأمر من تغيير مظاهر اللباس وشكل المشية والمخاطبة حتى أقصى درجات الابتعاد عن الثورية ، مروراً بالقبول بالتسويات والتقاليد غير الكادحة ، وانخفاض القدرة على التضحية من أجل الأهداف الثورية .

#### **ج - التعاونيات :**

إن التعاونية الاشتراكية والاستهلاكية بحكم مبادئها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المستهلكين ، وإعطائهم البضاعة الجيدة ، وإلى إنقاذهم من الاستغلال والوسط التجاري عن طريق تقليل فرق الربح على المستهلك . إلا أن التعاونية حين تصبح في نطاق العمل والمزاحة قد تتجه إلى منافسة المتاجر الرأسمالية وتقوم بدورها بأقل حد من الخدمات وبرفع نسبة الربح .

#### د - في المنشآت الاقتصادية المؤمنة :

وقد ينتاب القطاع المؤتمم الموجة التفسية الإصلاحية ، فبدلا من أن يكون التأمين مشجعا للعمال والثوريين منهم خاصة على زيادة الجهد ، والتنظيم بزيادة الإنتاج والمبادرة يؤول الأمر إلى عرقلة عجلة الإنتاج وقمع المبادرات والاختراعات ، وبدلا من أن يكون القطاع المؤتمم ضمانة ضد البطالة من حيث تشغيل الأفواج التي تصل إلى سن العمل بواسطة زيادة الاستثمارات يتقوّع القطاع المؤتمم ويقصّر عن تلبية المطالب الملحة للجماهير الكادحة ، وبدلا من أن يوفر القطاع المؤتمم أحسن الظروف الإجتماعية وأفضل الضمانات والتأمينات للعمل والعامل يصبح القطاع المؤتمم أداة ضرب للعمال ومثار نكمة العمال .

وهكذا قس على جميع القطاعات والمؤسسات .

هـ- أما في جهاز الحكم فالكارثة أفدح ، إذ إن الشوار الموظفين سرعان ما تطاردهم جيوب الانتهازيين وأوكار البير وقراطية إذا لم يكن لديهم وازع ثوري

وإياباً عميق بالثورة واستمساك بالعقيدة الشورية . وقد يغيرهم كرسي الحكم وتحول الوسيلة التي هي الحكم إلى غاية ، وبذلك ينسون العمل من أجل الأهداف الأساسية التي جاءوا باسمها إلى الحكم والسلطة .

- ٣ -

### نقد التجارب الاشتراكية .. في العالم الثالث

فكرة جديدة .. وطريق ثوري جديد :

يرى بعض قادة العالم الثالث أن وترة الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر ليست مختلفة باختلاف الشعوب والأمم والفترات فقط ، بل ثمة صفات خاصة في مراحل شتى أدت إلى أشكال تطور خاصة . ويرى البعض أن المخطط الذي وضعه ستالين لتطور المجتمعات في كتابه «المادية الجدلية والمادية التاريخية» ، والذي ينص على أن كل المجتمعات البشرية قد عرفت ، أو سترى في مراحل محددة من تطورها .

هي : المشاعية البدائية ، فالرق ، فالإقطاع ، فالرأسمالية فالاشتراكية . ويرى بعض اشتراكيي العالم الثالث أن أهم نقص ينطوي عليه هذا المخطط هو جهله الحدث الاستعماري الذي يطرح مشكلة جديدة هي مشكلة تطور المجتمعات التي تعرضت أو تعرضت للسيطرة الأجنبية ، ويرى اشتراكيو العالم الثالث أن هذه المشكلة «لن تحل تاريخياً إلا عندما تتوصل مجموعة الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية إلى مستوى النمو والتطور الاجتماعي الأفضل تجاهلاً وأكثر تطوراً من الوجهة الاجتماعية »

من هذا المنطلق يرى اشتراكيو العالم الثالث أن الطريق الذي لا بد منه لكل تحول اشتراكي أن يسير فيه ، والذي تتحدد مراحله الثلاث فيما يلي :

- أ - التحرر من الاستعمار .
- ب - ايجاد المميزات الخاصة بهذا التحرر ومعرفة حدوده .
- ج - مواجهة مشكلة التنمية الاقتصادية .

هذه العناوين الثلاثة الرئيسية تحدد لنا بشكل دقيق جملة من الحقائق الواجب معرفتها للوصول إلى نظرة صائبة حول الظواهر التي تنشق من خلال تشابكها وترتبطها بالمشكلة التي تواجهنا في الوطن العربي وهي مشكلة التنمية الاشتراكية في البلدان التي تتصدى اليوم لعملية التحويل الاشتراكي ، وهي بلدان تقع بكمالها فيما يسمى بـ « العالم المتخلف » .

قد يُسأل هنا لماذا تعتبر مشكلة التنمية الاشتراكية مشكلة خاصة مركبة ونرى بعض قادة العالم الثالث يتحدثون عن الظاهرة الاستعمارية ومشكلة إيجاد الطريق الخاص بطريقة توحّي بأن هذين الجانبين من القضية نفس الأهمية التي لمشكّلة التنمية ؟ الجواب هو أن لمشكلة الإمبريالية أهمية فائقة في كل تنمية فعلية أو محتملة في العالم الثالث ، وهذا هو الحال بالنسبة لقضية إيجاد الطريق الخاص ، ولكن عملية « التنمية » هي القضية المركزية بين هذه القضايا ، القضية التي تحدد درجة ونوعية ، صحة وخطأ الحدين الآخرين ، اللذين هما نفي الإمبريالية والطريق الخاص .

إن سياسة تنمية ناجحة لا بد أن تحدد درجة التحرر من الإمبريالية ودرجة نجاح الطريق الخاص ، لأن التحرر من الإمبريالية ومن مصاعب إيجاد الطريق الخاص لا يتحدّد إلا بدرجة التحرر الاقتصادي من النظام العالمي الذي تفرضه الرأسمالية على العالم المستغل وغني عن البيان أنه لا وجود لطريق خاص بدون هذا التحرر الاقتصادي ، وأن التحرر في ظروفنا العالمية الحالية ، ومنذ نشوء الإمبريالية ، لم يعد يعني سوى التحرر الاقتصادي ، أي النجاحات التي يمكن للبلد ما أن يبرزها في مجال التنمية الاقتصادية .

هل يعني هذا أن التنمية الاقتصادية هي التحويل الاشتراكي ؟ وهل يعني أن الطريق الخاص هو النظرة الخاصة المفتردة إلى العالم ، النظرة التي لا تكتفي بالالتحام مع الأيديولوجية الاشتراكية السائدة الآن في نصف أقطار العالم ؟ وبكلمات أخرى هل تعني الاشتراكية في العالم الثالث اشتراكية خاصة في العالم الثالث ، أم ان الاشتراكية في بعض البلدان الأفريقية أو العربية مثلاً هي الطريق الإفريقي أو الطريق العربي ؟ وإذا كان هناك اشتراكية عربية أو اشتراكية إفريقية فما هي ؟

هذه الأسئلة لا بد من الإجابة عليها في محاولة التلمس التي يجب أن تقوم بها لتعرف إلى هذه الطرق الخاصة .

وبإمكاننا القول منذ الآن أنه لا توجد اشتراكية عربية أو جزائرية أو أفريقية أو آسيوية ، بل هناك دعوة إلى ايجاد طرق لهذه النماذج ، ونحن نقول أن هذه الطرق ليست سوى تشعبات تنطلق من الاشتراكية العلمية ، الحال الوحيد الصالح لمشاكل عالمنا ، وإن المصاعب التي تواجه التحويل الاشتراكي في العالم الثالث ليست مصاعب ايجاد النظرية الملائمة ، بل هي مصاعب ملائمة النظرية الموجودة مع الظروف المميزة التي تحدد هويتنا وتطلب منا بذل الجهد للتعرف على طريقنا الخاص .

إن هذه الدراسة ستعالج إذن الموضوعات التالية :

- أ - أثر الإمبريالية في العالم الثالث .
- ب - التنمية الاقتصادية والتحول الاشتراكي
- ج - مشاكل الاشتراكية والطريق الخاص ، أو الطرق الخاصة .

### ١- أثر الإمبريالية في العالم الثالث :

لن نعرض هنا للتأثيرات الخطيرة التي مارستها الإمبريالية ولا زالت تمارسها في الحياة الاقتصادية للبلدان العالم الثالث ، بل سنتعرض لتأثير الإمبريالية على الأوضاع السياسية الداخلية في البلدان المعاة بال مختلف ، مع العلم بأن التخلف ليس سوى نتيجة من نتائج الوضع الامبريالي الذي عمل على قطع سلسلة التطور الاجتماعي وتحميد القوى والطبقات الشورية وخلق في نفس الوقت أفضل الظروف ملائمة للاستغلال الإمبريالي .

لقد أوجدت القوى المستغلة الاستعمارية تقسيم عمل جديداً بينها وبين الطبقات المستغلة في داخل البلد المستعمر ، فعملت على توطيد سلطة الإقطاع وتشديد قبضته الاستغلالية على أنعاق الفلاحين ، بينما راحت هي تنهب الثروات الدفيئة ، وقوة العمل الإنتاجية للشعب بمجموعه ، لقد تحالفت الإقطاعية المحلية مع رأس المال الأجنبي حلفاً غير مقدس ضد شعوبها . ولكنها قد حللت في نفس

الوقت بذور الطبقة التي قدر لها أن تتزعز السلطة من بين يديها ونقصد  
البورجوازية .

من المعروف أن رأس المال الأجنبي قد أسهم في تحطيم العلاقات الاقتصادية  
الإقليمية لعارضها مع نظام السوق من جهة ، ومع ربطها غالبية الفلاحين بالأرض  
من جهة ثانية ، كما أنه أسهم في تقويض سلطة الإقطاعية الاقتصادية باسهاحه  
المجال لبعض الإقطاعيين بالتحول من شكل للاستغلال إلى آخر ، أي بالتحول من  
ملاك أرض إلى مساهمين مع رأس المال الأجنبي في استغلال السوق ، فتحول بعض  
الإقطاعيين - إلى جانب ملكيتهم للأرض إلى تجار وأصحاب مصانع ورؤوس أموال ،  
ولكن بما أن رؤوس أموالهم كانت قليلة بالقياس إلى رأس المال الأجنبي ،  
وصناعاتهم لا تستطيع مزاومة الصناعات الاستهلاكية التي تدر أكبر ربح في أقصر  
وقت وبأقل رأس المال وهكذا بروز طبقة ليست رأسمالية بحثة ، ولا هي إقطاعية  
بحثة ، طبقة تتغفل صناعتها الاستهلاكية ، ويتطفل نشاطها التجاري على  
السوق المحلية التي كونها رأس المال الأجنبي ، دون أن تقوم بنصيب يذكر في عملية  
التصنيع التي تعطي للبلد استقلاله وتخلصه من رأس المال والسيطرة الأجانبين  
وتتطفل كذلك على الطبقة التي بقيت إقطاعية بحثة تعيش من استغلاله وتخلصه من  
رأس المال والسيطرة الأجنبية ، وتتطفل كذلك على الطبقة التي بقيت إقطاعية بحثة  
تعيش من استغلال الفلاحين في الأرض ، طبقة تقع بين بين ، تحمل ثورية  
البورجوازية ضد الاستعمار الأجنبي ، ولكنها تعيش من التطفل على سوقه ، طبقة لا  
تجد في نفسها المؤهلات لاستلام السلطة وتحرير البلاد من الاقطاع والرأسمالية ،  
وليس قادرة ، لو أرادت ذلك ، على تحرير البلاد والاستيلاء على السلطة ، طبقة  
تمتاز حياتها بالرفاه . تملك وعيًا إقطاعيًّا وأفكارًا مبهمة حول الوطن والكرامة  
والحياة . وتحاول في كل صغيرة وكبيرة تأكيد وتعزيز امتيازاتها التي حصلت عليها في  
مجتمع يلعب فيه رأس المال الأجنبي دور السيد السياسي والاقتصادي بدون  
معارضة . لقد كان هم هذه الطبقة الوحيدة هو تقليل الإقطاعيين المحليين  
والرأسماليين والإداريين الأجانب في امتيازاتهم ، لذا فقد ولدت مجھضة قبل أن ترى  
نور الحياة ودخلت معهم في التحالفات التي أرادوها ، وكانت بطبيعة الحال تحالفات

معادية للشعب . هذا الوضع دفع بعجاهاير الفلاحين الذين أحكمت سيطرة رأس المال الأجنبي والمحلي وسيطرة السوق عليهم فضلاً عن سيطرة الإقطاع ، إلى التمرد والتذمر ، كما دفعت بالطبيعة العاملة الوليدة ذات الوعي السياسي الاصلاحي ، ولكن المنصب على التحرر من الاستعمار ، إلى تركيز حقدتها وغضبها على وضعها البائس دون أن تتمكن من رسم طريق الخلاص منه ، لقد تكونت نسمة شعبية ولكنها كانت بحاجة لم يعطها الأقنية التي يجب عليها أن تمر بها لتحول إلى حركة اجتماعية ذات مضمون ثوري . لقد تركزت نسمة الحركات الوطنية على :

أ - فئة الإقطاعيين الذين يملكون قسماً كبيراً من الدخل القومي يبذرونه على حياتهم الخاصة المترفة .

ب - جهاز الدولة الذي يرعى مصالح الحكم ويحرسها .

ج - التجار الأغنياء الذين يكدسون أرباحاً طائلة لا يوظفونها في المشاريع الإنتاجية .

د - السادة الكولونياليين الاجانب الذين كانوا يجذبون أرباحاً طائلة من توظيف رؤوس أموالهم في البلاد .

إن هذه الجماعات الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال لم تكن تملك إذن أي خطط لنصف عالمها المقيد ، وقد أملت أن يقدم لها المثقفون من أبنائها الذين اتيحت لهم فرصة الدراسة إما في المدارس القليلة الموجودة ، أو في بلدان أجنبية رأسمالية . ولكن هؤلاء بدورهم فشلوا ، إما لكون غالبيتهم من طبقات مستغلة استخدمت العلوم والثقافة ، التي حصلت عليها في عملية تقويه الحكم والسلطة بأهداف شعبية كاذبة ، محاولة بذلك اطالة عمر الاستغلال ، أو لكون المثقفين الآخرين مرتبطين اقتصادياً بهذه الطبقات المسيطرة . ولكن قسماً من المثقفين الذي أتم تعليمه في الخارج وهو يحمل في نفسه إحساساً بالماردة لتختلف الوطن وتقدم البلاد التي كان يتعلم فيها وهي بلاد استعمارية ، ومع العلم بأن هؤلاء لم يكونوا يملكون فكرة واضحة عن المجتمع الاشتراكي ، إلا أنهم لضعف مركزهم وقد انفتادوا بأنفسهم وعدم وجود تنظيمات شعبية لم يستطيعوا التصدي لعملية تسريع امتداد الرأسمالية المحلية وانتشارها اجتماعياً لذا آثر معظمهم التلاقي مع المقايس والصور السياسية

والأخلاقية والحضارية للتحالف السائد ، وفضل الاشتراك في امتياز الطبقات الداخلة في هذا التحالف على النضال ضدها . هكذا ازدادت التقاقة الشعبية وأخذت أشكالاً أكثر ثورية مما اضطر رأس المال الأجنبي إلى زيادة تسره واحتفائه وراء التحالف القائم ، ومن أجل قطع الطريق على الثورة الراديكالية الآتية دون ريب ، فما كان منه إلا أن أعطى الاستقلال للبلدان المعنية ونصب حلفاءه الإقطاع ، والرأسمال ، والطبقات الوسطى ، دولاً « مستقلة ذات سيادة » لها علم ودستور ، ولكنها تخفي سيطرة الاستعمار الأجنبي الاقتصادية والثقافية ومصالحه الاستراتيجية .

إن الاستقلال الذي كانت القوى الاستعمارية تمنحه للطبقات المتحالفه لم يكن له هدف آخر سوى إجهاض الثورة والاستقلال التام غير المشروط الذي هو مطلب حيوي للجماهير المغلوبة على أمرها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ولم يكن الاستقلال الذي يمنحه الاستعمار للطبقات المتحالفه معه أيضاً سوى قطع الطريق على ثورة هذه الشعوب . وتوطيد تحالف رأس المال الأجنبي والإقطاع والطبقات الوسطى وتركيز دعائمه في الدولة . ولكن هذا الوضع فتح لرأس المال المحلي إمكانية أكبر لاستغلال السوق الداخلية ، كما أعطى للإقطاع فرصة أكبر لتوطيد سلطته على جماهير الفلاحين المحروم من طريق الدولة ، خاصة وأن حماية رأس المال الأجنبي لم تعد مباشرة كالسابق ، وفتح الطريق أمام ظهور التناقضات « غير العدائية غالباً » بصورة علنية بين الطبقات الوسطى وشركائها من الإقطاع .

صحيح أن الاستعمار الأجنبي بني لهذا التحالف أو الحلف جيشاً وطنياً وبروفراطية محلية مدربة (وهذا دعامتا الدولة الطبيعيتان ) ، إلا أن تضاؤل امكانيات النمو الاقتصادي وسيطرة الجمود على الحياة الاقتصادية قد زاد التناقضات حدة بين الجماهير الشعبية والحكومات السائرة في ركاب الاستعمار ، خاصة وأن الاستقلال قد فضح العدو الذي كانت القوى المتحالفه تحاول باستمرار طمس هويته بأن تظاهرة بأنها هي أيضاً ضد سيطرة رأس المال الأجنبي .

نحن لا ننكر أن الرأسمالية الوطنية قد تبني بعض الشعارات المعادية للإستعمار فيما قبل مرحلة الاستقلال ولكنها تفعل ذلك لقطع الطريق على الحركات الراديكالية والانتفاضات الجماهيرية ، ذات الأهداف الاجتماعية والسياسية الموجهة ضد رأس

المال الأجنبي وضدتها أيضاً ، وهي فضلاً عن ذلك تعود بعد الاستقلال إلى الارقاء في أحضان الاستعمار الذي كانت بالأمس تحاول إظهار كرهها له أمام الجماهير الناقمة ، وهي تفعل ذلك لأن الوجود الاستعماري المباشر يطرح القضايا الاجتماعية كقضية جماهيرية يلتقط حوطها الجميع ، ولكن الاستقلال بحد ذاته يطرح أول ما يطرح القضية الاجتماعية التي تحتاج إلى حل سريع وجذري ، إن الجماهير يمكن أن تخدع بمعطالية القوى المتحالففة بالاستقلال ولكنها تفهم الاستقلال كخطوة نحو حل مشاكلها ، وليس كهدف نهائي بحد ذاته ، ولذا فإن ضغطها يزداد بعد الحصول على الاستقلال من أجل حل مشاكلها الاجتماعية ورفع القدرة الانتاجية وإنشاء صناعة مستقلة ، وتأمين صيانتها الاجتماعية كافية .

إن الاستقلال قد يقي السيطرة الأجنبية والطبقية ، ولكنه في نفس الوقت يسرع من ثوّاعي الجماهير الاجتماعي ويركز أنظارها على ما بعد التخلص الظاهري من الاستعمار المباشر . إنه يدفعها إلى طرح قضايا جديدة تعجز القوى المتحالففة القديمة عن حلها ، وهكذا تبقى مطالبات الجماهير الشعبية قائمة ، لا بل إنها تزداد حدة ودقة ، وتأخذ شكلاً ينمو شيئاً فشيئاً نحو كيان سياسي له برنامج محدد ، وينصب عمله على تحقيق مطالبات محددة كالاصلاح الزراعي والتصنيع ، وامتصاص البطالة ، وإزالة الفوارق الطبقية الحادة وإشاعة الحرية للجماهير . وباختصار ، برنامج ينسف الأسس التي تقوم عليها سيطرة القوى المتحالففة وقدرتها الاقتصادية والاجتماعية .

إن السياسة المناوئة للاستعمار تتحول إلى مطالبات اجتماعية مناوئة للإقطاع ورأس المال المحلي ، مما يعطي للصراع الطبقي أبعاداً جديدة ويجعل من جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين القوة الوحيدة القادرة على تحرير البلاد نهائياً من السيطرة الأجنبية وحل المشاكل الاجتماعية العاجلة .

إن خدعة الاستقلال السياسي سرعان ما تكشف ليأخذ الاستقلال أبعاداً جديدة ليس فيها مكان للبناء الاجتماعي الذي يعيق التطور الاقتصادي التقديمي : على هذه الأرضية الاجتماعية دار كل الكفاح السياسي بين مختلف القوى والتنظيمات المخربة والسياسية ، لذا فشلت كل تلك الحركات التي عملت لسياسة الخلول الوسط ، وفشلت حتى بعض الحركات الثورية التي حاولت عقد تحالف مع الطبقات

الوسطى وأقسام « وطنية » من رأس المال الوطني بقصد « إنقاذ الوطن » وهكذا نشأت أزمة مزدوجة ، أزمة اجتماعية وأزمة سياسية . فتكون قطبان كبيران : في طرف قوى البرجوازية المتحالف ، وفي الطرف الآخر الجماهير الكادحة مع بعض المثقفين الطليعيين . أما ما بينهما فكانت الأزمة العامة ، فجاءت الانكasa بعد كل تقدم سياسي بسيط وغزقت البلاد المستقلة من جراء الصراعات بين مختلف الاتجاهات السائدة فيها ، فكان هناك صراع ضمن القوى المتحالف ، بين اجنحته التي احست بالخطر ، فحاولت إخفاء الاستغلال بشكل جديد براق ومقبول من الشعب ، وبين تلك القوى التي لم يكن يعنيها سوى موافقة استغلالها بعض النظر عن ضرورة تغيير أساليب الاستغلال من الشكل الفع والواقع السافر إلى الشكل المموه والبراق والمقبول . وكذلك نشأ الصراع ضمن الطبقة العاملة بين الأجنحة المعتدلة والثورية ، كما نشأ صراع في داخل طبقة الفلاحين ، ولكنه كان صراعاً مبهماً ذا طابع فكري بحث حول الدور الذي ستلعبه أو تلعبه هذه الطبقة . وإن كان على الغالب قد تحدد موقف الفلاحين من العمال في التحالف الثوري المصادر للتحالف القديم . أما البرجوازية الوسطى والصغيرة فقد قدمت خدماتها مرة هؤلاء وأخري لأولئك ، وذلك حسب طبيعة المرحلة والخطر والمصالح ( سرى فيها بعد كيف تركت البرجوازية الصغيرة التحالف القديم ) .

لقد امتازت هذه المرحلة بطبعيـان الصراع السياسي على الصراع ( الطبقي ) الذي كثيراً ما كان ينفجر بين الآونة والأخرى بصورة خطيرة وحادة تربك حتى القوى السياسية التي تحاول توجيهه وتقويته ورسم أهدافه .

هل هذا المخطط هو الوحيد الذي عرفته البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، أي البلدان المسماة بالمتخلفة ؟ كلا . إنه مخطط ما بعد الحرب الثانية ، ولكن أشكالاً أخرى للتركيب الطبقي والحياة السياسية قد ظهرت بعد عام ١٩٥٤ وكان هناك مثال ( أكتوبر ١٩١٧ ومثال الحرب الأهلية الصينية ) تجربـ جديدة في الاستقلال والكفاح السياسي .

وكان يمكن أن تتحدث عن مثال في أفريقيا ومثال في أمريكا اللاتينية كمثالين متـيزـ لـلـانتـقال إلى « الاشتراكـية » في ظروف العالم الثالث المتـخلف وخاصة أن هذه التجارب يقال عنها أنها أمثلة نموذجـة للتحولـ الاشتراكـي ، واعني غالباً في عهد

الرئيس نكره وما والثاني في كوبا بعد انتصار الثورة الكوبية ، بقيادة كاسترو ، على باتيسته ومعه الإمبريالية الأمريكية . وقد اتبعت تجربة غالباً وغينياً ومالي وكوبا بلادَ كثيرة وصلت أو لم تصل بعد إلى تحقيقها . وهناك طبعاً أمثلة في الوطن العربي : مصر ، سوريا ، الجزائر وإن كنا نجد هنا أيضاً بعض التفاوت ، التفاوت الهام طبعاً . ولكننا سنكتفي بالحديث عن غالباً .

### غالباً . . . كمثال

لقد امتازت الحياة السياسية في غالباً المستعمرة بوجود طبقة عاملة قوية ، (بروليتاريا بكل ما تعنيه هذه الكلمة) تعمل في المناجم المختلفة الموجودة في البلاد وتعاني من الظلم والاستغلال والاضطهاد الذي عانته نفس الطبقة العاملة الأوروبية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما كانت هناك طبقة فلاحية يمثل الكاكاو والنهوب من رأس المال الأجنبي مخصوصاً بها . هكذا اتحدت هاتان الطبقة في مصالحهما وعدائهما للاستعمار البريطاني ، وإن كانتا لم تملكا نظرية ثورية محددة ولا تنظماً ثورياً سياسياً معيناً ، أضف إلى ذلك أن الإطار الاجتماعي الطيفي الذي كان يستغلها كان خليطاً من التنظيم القبلي في الريف وبعض المدن والمؤسسات الاستعمارية في مناطق المناجم والمدن ، لقد كان الوعي الطيفي عند الفلاحين مختلفاً عنه عند العمال ، ذلك لأن هؤلاء كانوا يعيشون في إطار قبائل مختلفة يقوم نظامها الاجتماعي على تماسكتها في وجه القبائل الأخرى ، ذلك لأن كل واحدة منها تمثل كلاً اجتماعياً قائماً بذاته .

هذا التوزيع للطبقة الفلاحية والطبقة الإقطاعية قد أعاد نمو وعي طيفي اجتماعي ومنع التحالف مع العمال الثوريين المستغلين فضلاً عن ذلك كانت هناك طبقة التجار الوسطاء ، الرأساليين الوسطاء ، التي كانت تتغفل على السوق في غالباً ورأس المال الأجنبي ، كما كانت طبقة من المثقفين تكره الإنكلترا والاستعمار ، وتعادي النظام الإقطاعي القبلي ، وكان كومي نكره وما على رأسها . هذا التركيب الطيفي للمجتمع حدد المهام التي يجب على كل ثورة ديمقراطية إنجازها بعد الاستقلال ، ألا وهي :

أ - تحطيم النظام القبلي الإقطاعي وإنجاز الثورة الزراعية (الإصلاح

الزراعي) ، وربط التحالف الظبيقي بين العمال وال فلاحين ربطا ثورياً وثيقاً في الحزب وفتح المجال أمامها لتهارس مهاراتها الديمقراطية في النقد والتوجيه والإدارة.

ب - حل المشكلة الاجتماعية بالتصنيع السريع ووضع السلطة بين أيدي العمال والفلاحين وتطوير طريق ثوري خاص بظروف غانا بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام ، ورفع الإنتاج الزراعي وتوزيعه ليواجه المرحلة الأولى من التحويل الاشتراكي المتمثلة في الطلب نحو السلع الاستهلاكية والغذائية للشعب ، ويقدم فائضه لتطوير الاستثمارات الضرورية لتطوير الصناعة . وفي عام ١٩٥٤ فاز حزب نكرودما بالاستقلال وترك الاستعمار البريطاني غانا . وعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية مختلفة ، إلا أن انتصار حزب كومي نكرودما كان كاسحاً وخاصة في مناطق الناجم ( تجمعات العمال ) في المدن والريف ، باستثناء منطقة الاشانتي الشرقية ، فها كان من كومي نكرودما إلا أن بدأ بشتيد قبضته في الحزب فطرد مناؤيه وأقام سلطة مركزية لا تستند إلا على الولاء الشخصي وبعض المقولات التقدمية عن المركزية والديمقراطية والإمبريالية .

ومع أنه قد بدأ في وقت مبكر في الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، إلا أنه لم يستطع أن يفهم من الإصلاح الزراعي سوى عمل سياسي هدفه تحطيم الانتهاء العشائري والنظام القبلي ، فأهلل الإصلاح الزراعي كقاعدة أساسية للتحول الاشتراكي . لفقد ارتكب الإصلاح الزراعي في غالبا خطيبة كبيرة من ناحية أخرى ، إذ فلت الملكيات الكبيرة القبلية ووزعها على الفلاحين ، ولكن هؤلاء بحكم انتهائهم العشائري والقبلي لم يكونوا قبل الاستقلال يعملون غالبا في ملكيات خاصة ، بل كانوا عملا زراعيين عند رئيس العشيرة ، لذا لم تكن مطالبهم منصبية على تملك الأرض ، بل على التخلص من الاستغلال الفردي لزعماء القبائل ، وعلى تنويع المحاصيل الزراعية وتقديم الضمانات الاجتماعية لهم .

هذه الناحية أهملت أيضاً فلم يعرف الفلاح الغاني ما يجب صنعه بالأرض ، لأن وسائله لم تكن كافية بأية حال لاستغلالها استغلالاً مستقلاً . لقد كانت مهمة الإصلاح الزراعي هي تكوين المزارع الجماعية بشراف الدولة ، فشكل الملكية الجماعي كان هو الشكل الوحيد الذي يعرفه الفلاح ، ولكن الإصلاح الزراعي خلق ملكيات صغيرة متبعثرة ، فقضى على كل إمكانية « للإصلاح الزراعي » قبل أن يباشر

عمله ، وفتت الوعي الطبقي الوليد للفلاحين ، بدلاً من أن يعطيه أبعاداً اجتماعية جديدة ويربطه بالعمال من أجل قاعدة طبقية للسلطة السياسية . وهذا يعني كذلك أن الإنتاج الزراعي قد ضرب ضربة فاقضة ، فلم يستطع الفلاحون مبادرتهم الخاصة تنوع المحاصيل وتنظيم الفائض واستغلال الأرض استغلالاً مدروساً . وبذلك تم تسديد ضربة شديدة لكل خططات التنمية الصناعية والزراعية . ولكن الدولة لاحتها إلى الاستثمارات لتوظيفها في الصناعة ، أرغمتهم بصورة متزايدة على انتاج المحصول الواحد ( الكاكاو ) ، هذا المحصول الذي كان الفلاحون - يحرقون بأيديهم قسماً كبيراً منه نظراً لأنخفاض كمياته المصدرة وأنخفاض أسعاره في السوق الدولية بعد أن فرضت الإمبريالية العالمية الحصار الاقتصادي على غانا .

كذلك بدأت البلاد السير منذ البداية في طريق مسدود لم تعرف كيف تتخلص منه ، مما اضطرها إلى اللجوء بصورة متزايدة إلى القروض الأجنبية من أجل بناء الصناعة والطرق والمرافق . إن الثورة المجهضة لا تعكس علىطبقات الفقيرة ، بل قبل كل شيء على أجهزة الدولة ، هذه الأجهزة التي سرعان ما يدب الفساد فيها فتصبح بحد ذاتها أداة لإعاقة التنمية سواء عن طريق السرقة أو عن طريق الخطط الإقتصادية التبذيرية . وهذا يفسر لنا المشاريع الصناعية التبذيرية البعثة التي بنتها غانا ، والتي كانت حاجة البلاد إليها ضعيفة ، بدلاً من أن توضع الخطط لبناء صناعة تساعد على اجتياز الأزمة الاقتصادية الخانقة ، وضعت مشاريع صناعية لاتتمام والوضع الاقتصادي في غانا ، ولاهم ها سوى إبراز « طاقة العمل الثوري » عند الدولة ، ولكن الشعب الغاني رأى بأم عينيه كيف تبدد أمواله من أجل مثل هذه المشاريع التي لم يكن يستفيد منها الكثيرون في تلك الفترة . لقد بدأ التذمر يسود الأوساط الشعبية ولاح في الأفق شبح الخطر القادم .

إذاء ذلك لم تر الحكومة حلاً سوى توسيع قاعدة الحزب ، ففتح باب الدخول إليه كوسيلة لامتصاص النعمة وطمسم الأزمة . وأخذ الحزب يشن حالات توعية محمومة أدت عكس ما كان يراد منها ، إذ انعزل قادة الحزب عن قaudته ، كما انعزلوا عن الشعب ، فشلوا حركته ( وحركتهم ) ولم يبق سوى أن يسدد إنسان ما الضربة لينهي كل شيء دفعة واحدة ، ودون مقاومة .

ولماذا انهار كل شيء دون مقاومة ؟ .

لقد أهملت الثورة في غانا جملة مسائل هامة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي :

أ - لم تفهم الترابط الوثيق القائم في البلدان المتخلفة بين المسألة الزراعية والتحويل الاشتراكي . ففهمت الإصلاح الزراعي كاجراء سياسي فقط ، ولم تعطه مدلولاً أنه الطبقية والاقتصادية كحجر الزاوية في كل تغيير اقتصادي للبلد .

ب - لم تفهم دور الحزب كرديف لدور الجماهير ، بل اعتبرت أن الانتفاء الاسمي إلى الحزب سيكون القاعدة الحقيقة لدور الجماهير القيادي في التوجيه والرقابة . لقد عكست السلطة في غانا الأمور ، وسرعان ما انقلب عليها .

ج - لم تستطع السلطة الثورية في غانا حسم الثنائيات والتناقضات الكثيرة التي كانت تميز الوضع الغاني ( التناقض بين الحزب والجماهير ، بين قيادة الحزب وقادته ، ازدواجية السلطة بين الحكم المدني والعسكري - أغلب ضباط الجيش والبوليس كانوا رجعيين - الازدواجية بين الطفولة اليسارية ومهماًت المرحلة الراهنة ) .

د - لم تستطع أن تهتمي إلى طريق خاص بها ، فلم تكن السلطة مثل غالباً لقوى العمال والفلاحين والمتدينين الثوريين ، ولم تكن حكم طبقة ، ولم تكن حكم الحزب بل كانت حكماً وسطاً بين كل هذا ، مغلقاً بشعارات ومناهج لا تمت إلى الواقع بصلة .. وبكلمة ، لقد كانت حكماً تصدى لهما تارخية جسام دون أن يكون على درجة من النضج الطبقي الثوري تؤهله حلها ، نظراً لغياب النظرية الثورية أو استبدالها بنظرية تلفيقية غير جدلية وفشل التنظيم ، والطبيعة الطبقية للقيادة غير الثورية وغير الاشتراكية التي تصدت للمهمة الصعبة ، مهمة بناء الاشتراكية . إزاء مثل هذا الوضع لم يجد نكروما ورفاقه بدأً من الخروج من الأزمة فأخذوا يطرحون شعارات صحيحة مثل « وحدة أفريقيا » ، ولكنها مجردة عن المرحلة التاريخية التي طرحت لها ، فقد ذلك إلى انتكاسات سياسية متعددة ، دفعت بالأزمة الداخلية العامة إلى ذروتها وجعلتها أزمة لا تحتمل الانتظار .

المهم ان علاقة السلطة بالجماهير والفشل في حل المشاكل الاقتصادية والسياسية الملححة قد قاد إلى سقوط السلطة . بعد أن أديا قبل ذلك إلى فراغ في السلطة .

لقد عجزت القيادة في غانا عن فهم مهمات المرحلة الديمقراطية البرجوازية التي

كانت تمر بها ، فاعتبرتها مهام اشتراكية ، وعلى الرغم من أنها بذلت جهوداً كبيرة لاظهار نشاطها ، وكأنه حرق للمراحل ، إلا أن ذلك لم يجدها شيئاً في طمس الحقيقة الأساسية ، وهي أنها فشلت في حل مهام الثورة الديمocrاطية وهذا منيت بالفشل والسقوط .

ونحن هنا ، عندما نتعرض بشكل فيه شيء من التوسيع إلى التجربة في غانا فذلك لأنها تجربة كان لها تأثير - سلباً أم إيجاباً - على أوضاعنا في الوطن العربي الذي هو جزء من العالم الثالث . وتجربة غانا وفشلها تعطينا صورة حية عن فشل الفكر الاصلاحي في الوطن العربي وفي العالم الثالث . أنها درس ثمين لفشل الفكر الاصلاحي الوسطي الذي يجهض الثورات دائياً والذي يؤدي في حقيقة الأمر إلى ضياع بناء الاشتراكية وانتصار الثورة المضادة في آخر المطاف .

وبالمقابل فإنها تكتننا من أن نستخلص تعميمات ودروسًا تطبق على الأسلوب الذي على الثورة أن تنتهجه لضرب الثورة المضادة ويكون تلخيص هذه الدروس فيما يلي : -

أ - إن تحالف القوى الشورية ( العمال وال فلاحين والمتقين الشوريين ) هو الشكل العملي للثورة الديمocrاطية في العالم الثالث ، ولكن الثورة الاشتراكية لا يمكن بها السماح للبرجوازية الصغيرة ، بالاشتراك في الثورة ، ولكنه يجب الحذر دائمًا من أن هذه الطبقة ليست سوى حلليف مؤقت ولا يمكن لها انجاز التحويل الاشتراكي .

ب - إن لكل مرحلة من مراحل الثورة تنظيمها الذي يجب أن يتكيف مع التطور الثوري ، فإذا كان يمكن انجاز المرحلة الديمocrاطية من الثورة بدون تنظيم سياسي ، فلا يمكن انجاز البناء الاشتراكي بدون تنظيم اشتراكي علمي يضم خيرة العناصر الاجتماعية ثورياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ، تنظيم يمثل الطليعة الشعبية ولا يلغى دور الجماهير أو يعطّل صنعتها . إن التنسيق الشامل بين الأقطار المتحررة والسائلة في طريق النمو ينبغي أن يكون في إطار مبادرتها ودورها في مراقبة النظام والشهر عليه .

ج - ليست الثورة الاشتراكية تكميلة للثورة الديمocrاطية بل هي مرحلتها الثانية .. إن الثورة الديمocrاطية سرعان ما تتحول إلى ثورة ناقصة ، وعلى المدى البعيد ردة رجعية ، إذا لم تتحول إلى ثورة اشتراكية ، وهنالك خطأ شنيع في الخلط بينها قد

يؤدي إلى القضاء على الثورتين (كما حدث في أندونيسيا) وفي غيرها من بلدان العالم الثالث .

- ٤ -

## التنمية الاقتصادية والتحول الاشتراكي

يفهم من هذا السياق أن التنمية الاقتصادية هي التحويل الاشتراكي ، والتنمية الاقتصادية هي رفع قدرة البلد الإنتاجية عن طريق الزراعة والصناعة والتجارة ، ولكن التحويل الاشتراكي هو وضع القدرة الإنتاجية للبلاد بين يدي المجتمع وإشراف الدولة على الحياة الاقتصادية (طبعاً دولة العمال والفلاحين) وتسييرها لها .

هل هناك فروق بين التعريفين ؟ نعم فالتنمية الاقتصادية قد تتم في بلدان رأسالية وقد تتم بدون التحويل الاشتراكي ، ولكن التحويل الاشتراكي مستحبيل بدون وضع وسائل الإنتاج الأساسية بين أيدي المجتمع (مثلاً في الدولة التي هي التعبير عن سلطة العمال والفلاحين) كما وأنه حال أيضاً بدون التنمية الاقتصادية المخططة الشاملة . إننا نواجه خلال عملية التحويل الاشتراكي مشاكل ثلاثة أساسية :

أ - رفع القدرة الإنتاجية للبلاد .

ب - التخطيط

ج - ملكية الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية .

أ - رفع القدرة الإنتاجية للبلاد :

ما لا شك فيه أن الطابع الاقتصادي الغالب في بلدان العالم الثالث هو الطابع الرئاعي .

فهذه البلدان لم تعرف صناعة حقيقة ، لا في مرحلة الاستعمار ولا في مرحلة الاستقلال في ظل تحالف القوى الرجعية . أما البؤر الصناعية الموجودة فيها ، فهي ليست سوى صناعات هامشية تعيش على السوق ، ولا يمكن تسميتها بأي حال من الأحوال صناعة . إنها ( تجاوزاً نقول ) صناعة خدمات ، هدفها تحقيق أقصى حد ممكن من الربح في أقصر وقت وبأقل قدر من رؤوس الأموال ، لذا فهي ليست

متخصصة على أسواق خارجية ولا تتحمل المنافسة بل تبقى فقط بالربع المباشر لصاحب رؤوس الأموال الذي كثيراً ما يكون عيناً على الاقتصاد والدولة . هذه الصناعة حساسة جداً وتهار من أقل صدمة وتشيرت التفاهم السياسي مع الجيران (الدول المجاورة) كما تشرط التفاهم الطبقي . . . الخ .

إن انعدام الصناعة في بلدان العالم الثالث وغلبة الطابع الزراعي للاقتصاد يفرض نفسه في كل مجالات الحياة ، كما يفرض نفسه على التحويلي الاشتراكي . عندما تشرع في الإصلاح الزراعي وتعيد للفلاحين حقوقهم في الأرض والإنتاج ، فإنها تخلق بالفعل القاعدة الاقتصادية التي تستند إليها في بناء الصناعة التي يمكن أن تؤمن للشعب فرصة العمل والحياة الاشتراكية ، مرحلة التحويلي الاشتراكي ، القطاع الاقتصادي الأساسي الذي يجب عليه أن يقدم فضلاً عن غذاء الشعب ، الحصول على القطع النادر الأجنبي والمساعدات المالية الخارجية ، بهذا المعنى تلعب الزراعة دوراً ذا شطرين :

أ - تساعد على اجتياز المرحلة الصعبة ، مرحلة التحويلي الاشتراكي بتقديمها السلع والمواد الأولية والسلع البادلية مع الخارج .

ب - تقدم الصادرات الأساسية الالزمة للحصول على القروض والقطع النادر .

هذه الوظيفة المزدوجة للزراعة تعطي للإصلاح الزراعي أهميته العظيمة كقاعدة أساسية لكل انطلاق اقتصادي واجتماعي ، لهذا يجب أن لا يقتصر الإصلاح الزراعي على توزيع الأرض على الفلاحين ، بل يجب أن يكون هدفه رفع الإنتاج الزراعي وتوريده ، وهذا غير ممكن إلا بتقديم القروض والخبرة الفنية للمزارعين وتنظيمهم في تعاونيات زراعية وورش إنتاج جماعية ومنحهم الآلات والأسعار العالية لمحاصيلهم (بقصد إدخال السيولة النقدية إلى الريف ) ، كما يجب بناء السدود وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم . ليس فقط لأنهم يقدمون قاعدة البناء الاشتراكي بل لأنهم دعامة أساسية لها (إلى جانب العمال) . هناك جانب آخر للمشكلة تفرضه حتمية الاعتماد على النفس في بناء الاشتراكية ، ويعني به الادخار الإجباري .

من المعروف أن وعي الادخار منخفض جداً عند الشعوب الفقيرة ، فالإنتاج البضاعي المترتب والحرفي لا يعترف بالادخار النقدي ، ادخار أموال منقوله ، بل هو يركز على ادخار الثروات غير المنقوله ، وهذا سرعان ما يشتري الفقراء بالأموال التي في حوزتهم ، ذهباً أو ثاثاً أو ارضاً أو منزلاً . . وما على الدولة الاشتراكية إلا أن تفرض الإدخار الإجباري الذي يتجلّى في رفع أسعار السلع الاستهلاكية ورفع الفرق بين سعر التكلفة وسعر المبيع ، أو سعر الشراء وسعر المبيع ، في الصناعة الوليدة .

إن الإدخار الإجباري ضروري للتحويل الاشتراكي ضرورة حياتية ، وبدونه لا يمكن للبلد أن يبني شيئاً بقدرته الذاتية ، فإنها هي التي تقدم فائضها في عملية الإدخار الإجباري خاصة وأنه ليس هناك قطاع آخر يستطيع أن يقدم فائضاً مماثلاً ، هذا الواقع يثير مشكلة مزدوجة ، فمن جهة تقدم الزراعة الإدخار الإجباري للصناعة ، ومن جهة أخرى يجب على الدولة توظيف قسم من رؤوس الأموال في الزراعة حتى لا ينهار المستوى الزراعي للبلدان وتفشل ، وبالتالي ، كل خططاتها الصناعية .

إن المرء يرى أن الأمر ليس سهلاً ، ولكن الاشتراكية تعتمد أولاً وقبل كل شيء على تضحيّة الجماهير وتقسيم فترة الألم التي ترافق عملية تمويل نظام اجتماعي جديد . هنالك طبعاً عوامل مساعدة تخفف من وقع هذه الأزدواجية نذكر منها :

أ - تأسيس صناعات انتقالية متخصصة على الأسواق المحلية وال المجاورة ، شريطة أن يراعي في إنشائها تكاملاً مع الصناعة الثقيلة والأساسية التي تبني فيها بعد .

ب - الحصول على القروض والمساعدات من البلدان الاشتراكية وهذه حقيقة تختتمها المرحلة الإمبريالية والصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية ، وهو النزاع الذي يمنع الصراع الطبقي الداخلي بعداً عالمياً يتجلّى في الصراع الطبقي الدولي . لقد نجت كوباً مثلاً من هذه الأزدواجية عن طريق تبنيها الذاتية والقروض السوفياتية الطويلة الأجل التي منحت لها من الاتحاد السوفيتي .

إن التضامن الدولي الاخوي عامل هام في كل تنمية في أي بلد اشتراكي ، وهذا

ما يجعل التحويل الاشتراكي أسهل منه في عالمنا المعاصر مما كان عليه الامر قبل توطيد النظام الاشتراكي .

لقد كان هذا هو الطابع العام بالنسبة لدول العالم الثالث بوجه عام ، وأقطار الوطن العربي من ضمن العالم الثالث ولا بد أن نفهم الصراع الطبقي فيها ليس فهـما قطرـيا بل فـهم قـومـي عـربـي ، وـفي هـذا الإـطـار وـحدـه يمكن أـن يـنـتـصـرـ الـصـرـاعـ الطـبـقـيـ ويـكـونـ مـحـركـاـ نحوـ تـغـيـيرـ الـمـجـتمـعـ العـرـبـيـ ، فالـصـرـاعـ الطـبـقـيـ القـطـرـيـ لاـ بدـ أـنـ يـتـخـذـ طـابـعـ الـقـومـيـ أـولـاـ وـبـعـدـ ذـلـكـ طـابـعـ الـدـولـيـ ، وـلـاـ يـكـنـ أـنـ تـبـنىـ الاـشـتـراكـيـةـ فيـ أيـ قـطـرـ عـرـبـيـ دونـ اـعـطـاءـ الـبـعـدـ الطـبـقـيـ الـقـومـيـ حـقـيقـتـهـ وـدـورـهـ التـضـامـنـيـ وـالـتـلاـحمـيـ وـالـمـحـدـودـيـ وـاعـطـائـهـ دـورـهـ الفـعـالـ فيـ عـمـلـيـةـ التـحـوـيلـ الاـشـتـراكـيـ .

هناك ناحية أخرى ، أو نواحٍ أخرى ، هامة في عملية التنمية وهي تدريب وتكونين الأطر الضرورية في الصناعة والزراعة ، وهذا يتم عن طريق ربط المناهج الدراسية بالإنتاج واللحظة وإدخال التعليم المختلط (النظري والعملي معاً) .

إن مشكلة الأطر مشكلة هامة في التنمية ، ولكنها ليست مستعصية الحل إذا كانت هناك خطة شاملة مدروسة .

**بـ الخطـة :**

هدف الخطة وواجبها هو ربط مختلف القطاعات الاقتصادية بعضها البعض حسب أولوياتها بهدف الوصول إلى كلي اقتصادي متكملاً . إن واجب الخطة الأساسي هو تدبير كل ما هو ضروري للبناء الصناعي المتخصص عن طريق تنظيم النشاطات الاقتصادية الأخرى ، تنظيمياً يخدم هذا البناء ولا يهدى من هذه النشاطات أو يضعف فاعليتها . والخطة مقياس سياسي ، فضلاً عن كونها مقياساً اقتصادياً ، لنصح الحكم ومدى التحول الاشتراكي وتحاوب الجماهير مع السلطة وليس كما يظن قضية خبراء ومتخصصين بل هي قضية جاهورية من الطراز الأول .

#### **ج - ملكية الدولة لوسائل الإنتاج :**

الدولة كما هو معروف هي «أداة قمع طبقية» وفي التحويل الإشتراكي تمثل الدولة مصالح الشعب ، العمال وال فلاحين ، ضد أعداء الاشتراكية . وقد فهمت

الدولة في مرحلة من مراحل الاشتراكية فيها ميكانيكاً فشل على طبيعتها القمعية ونسبيت طبيعتها الديقراطية كممثلة للعمال وال فلاحين ، فترتب على ذلك جملة صفات اتسمت بها الدولة لم تخدم الجماهير بل أضرت بحركتها . لقد أدى التركيز الشديد على الطبيعة القمعية للدولة إلى استحداث مؤسسات كان من المفروض أن تتجنبها الدولة الاشتراكية وتعني بها البيروقراطية والجيش المستقل عن مشاكل الطبقات الكادحة ، فترتب على ذلك إبراز جانب معين من الدولة الاشتراكية على حساب الجوانب الأخرى ، فأهملت الديقراطية الشعبية ورقابة الشعب على أجهزة الحكم عن طريق القاعدة الجماهيرية والتنظيم الثوري . كما ماتت الديقراطية حتى داخل الأحزاب التي تدعى أنها تقدمية ، مما أضر إضراراً بالغا بالحياة الاقتصادية والتنمية وأعاق التفتح الذاتي للجماهير وكتم مواهبها .

وقد كان ذلك هو مأساة الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث ، الاعتماد على الأسلوب الفردي في الحكم ، أسلوب الرعيم المفرد أو الرئيس المهيمن . حتى إن الأحزاب التي ناضلت ضد الاستعمار عندما وصلت إلى السلطة جنحت إلى الأسلوب الفردي وأوغلت في قمع الديقراطية ، تحت لافتات وشعارات موغلة في « الديقراطية » ، أحياناً أو في « العنف الثوري » أحياناً أخرى .. ولعل هذا يفسح عن طابع أكثر هذه الثورات ، فهي ليست بالثورات الجماهيرية وإنما هي انقلابات « شلل » وجماعات من الأصدقاء تتساوى السيطرة على مقاليد السلطة والحكم في غالب الأمر ..

ومن المعروف أن الدولة البرجوازية هي دولة رأس المال ضد مصالح الشعب وطبقاته العاملة ( العمال وال فلاحين ) وأن الدولة الاشتراكية هي دولة الطبقات الثورية ضد رأس المال والإقطاع والملكية الخاصة المستغلة ، كما هي ضد أعداء الثورة بالذات من غير المالكين . هذا الخلاف الجذري بين طبيعة وميدان عمل كل من الدولتين يمنع لكل منها نوعية مختلفة في نشاطاتها ونفوذها في الحياة الاقتصادية والسياسية . بينما تحذر الدولة الرأسمالية من كل نشاط شعبي هدفه إعادة توزيع الثروات ، تشجع الدولة الاشتراكية ذلك ، وتقوم الدولة الاشتراكية ، على هذه المشاركة . إن المهام الأساسية الملقاة على عاتق الدولة الاشتراكية ( هذه هي المهام الوحيدة التي لا تتعارض مع مصالح الكادحين ) هي مهام تطوير الحياة

الاقتصادية تطويراً مستمراً ولا متناهياً ، وخلق ديمقراطية شعبية واسعة ورقابة طبقية صارمة على كل ما يخص الحياة العامة . هاتان الميزتان ، « الديمقراطية الاقتصادية » والديمقراطية السياسية » ، ينحجان الدولة الإشتراكية مبرر وجودها « بل هذا هو مبرر وجود الاشتراكية أصلاً ) ، وإذا كان القمع ضرورياً للدولة والمجتمع الرأسألي على نطاق واسع فإنه في المجتمع الاشتراكي ليس ضرورياً إلا في المرحلة الأولى من الثورة ، مرحلة التحويل الاشتراكي لأن الرقابة الجماهيرية والديمقراطية الشعبية هنا بحد ذاتها قمع سلبي ( من يجرب على مواجهة الشعب ؟ ) ، لذا فإن المهمة الأساسية للدولة هي الإسراع بالتنمية الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية الشعبية والحكم الاشتراكي .

صحيح أن البلدان التي في طريق التحويل الاشتراكي تتعرض للغدر والمؤامرات الإمبريالية ، ولكن الصخرة الكبيرة التي تحطم عليها هذه المؤامرات هي الديمقراطية الشعبية والمبادرة الثورية للجماهير ، وإن الدولة الاشتراكية تمتاز عن سواها من الدول بكونها ذات طبيعة انتقالية ، إذ إنها تتلاشى مع تقدم الاشتراكية في العالم ، وفي بلادها الخاصة ، وإذا كانت صورتها النهائية ستقتصر على أمور إدارية فقط ، فإن عليها أن ترتيب أمورها ، ومنذ اليوم الأول لاستلامها السلطة ، على ضوء هذه الحقيقة ، فلا تترك تلك المؤسسات التي تتجه نحو الاستقلال الذاتي كالبرقوقرطية بل تخضعها باستمرار للرقابة الشعبية وتحدد من اتجاهاتها الاستغلالية ، إن المجتمع الاشتراكي إذا اكتفى بأن يطلق التناقضات من عقاها فقط ، فإنه سرعان ما ينهار . إنه يطرح مشكلة الدولة لكي يجسمها ، فإذا كسبت الدولة وجوداً خاصاً ، تكون قدوضعت البذور الأساسية للانحرافات والانتكاسات وهذه أمور تنعكس كلياً على التحويل والتنمية الاشتراكين .

### مشاكل « الطريق الخاصة »

١ - هنالك ، فضلاً عن مشكلتي الدولة والديمقراطية الشعبية ، مشاكل أخرى تتعلق بالطريق الخاصة ، إذ من المعلوم أن التاريخ لا يعيد نفسه ، وأن الأحداث التاريخية لا تكرر ألياً ، وإن كان ذلك لا يعني أن الأحداث التاريخية لا تتشابه وأنها لا تظهر أبداً نقاط التقاء .

إن من الخطير جداً على الثورات التحررية والاشراكية في العالم الثالث

اعتبارها التشابه الظاهري للأحداث تشابها في محتواها ، فليست كل الثورات الاشتراكية على نمط واحد ، ولا بد من زرع النظرية الاشتراكية العلمية في تربة الواقع القومي لتعطي ثماراً ، والمتطلع إلى التجارب الاشتراكية في عصرنا يرى أن لكل تجربة منها حركتها الخاصة وطابعها الخاص ( رغم التشابه فيما بينها طبعاً ) إن الثورة الروسية مختلف عن الصينية ، وهذه بدورها مختلف عن الكوبية والفيتنامية . وستختلف الثورة العربية عن هذه الثورات ، وإن كانت تستفيد منها ، ستختلف عنها نظراً للتمزق القومي والسيطرة الإمبريالية والموقع الجغرافي ، وقبل كل شيء للحالة الخاصة ومعنى الوجود « الصهيوني »

إن الثورة هي حالة خاصة ضمن إطار عام . وإذا كان الإطار العام ( الاشتراكية العلمية ) محدداً ومعروفاً ( بصورة عامة أيضاً ) ، فإن دراسة الحالة الخاصة هي الشيء الرئيس الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة على الثورة العربية .

إن الاعتماد على النفس هو حجر الزاوية في البناء الاقتصادي ، وإن الاعتماد على القروض الخارجية يأتي في المرتبة الثانية ، كذلك هو الوضع بالنسبة للثورة ، فالاعتماد على ملاءمة النظرية مع الواقع هو الأساس الثاني ، وقد يرهن التاريخ على أن النقل الحرفي والتقليد المباشر بصورة آلية لن يؤدي إلا إلى الفشل ( من ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى غالباً إلى بعض تجارب في العالم الثالث في وقتنا الراهن ) . ولعل عبرية لينين وماوتسى تونغ وهوشي منه تكمن في أن كلاً منهم قد اكتشف طريق الثورة الخاص في بلده وسار فيه بكل حزم وثبات .

٢ - هنالك كذلك مشاكل بناء الاشتراكية في بلاد مزقة قوميا . إن التمزق القومي يفرض على الثورة حقيقتين أساسيتين :

أ - صعوبة بناء كل متكامل في بلد ليس بطبيعته إلا جزءاً من كل .

ب - خطر ابتعاد الأقطار التابعة لأمة واحدة عن بعضها البعض بسبب اختلاف أنظمتها الاجتماعية . صحيح أن جماهير الأمة التي تعيش في بلدان رجعية تطمح باستمرار نحو التحرر وتتاضل من أجله ، ولكن عالمية الصراع الطبقي ووقف الاستعمار إلى جانب الرجعية يضع أمام النضال عقبات جديدة ليس من السهل التغلب عليها .

وفضلاً عن ذلك فإن حل المشاكل الطبقية حلاً جذرياً في إطار إقليمي سيخلق مشاكل طبقية قد تكون مختلفة بالنسبة للطبقة العاملة العربية مثلاً ، مما قد يبعد هذه الطبقة عن بعضها ، ويجعل عملية الوحدة صعبة .

إن التنسيق الشامل بين الأقطار المتحررة والسايرة في طريق الاشتراكية سيكون على المدى الطويل ذا فائدة عظيمة بالنسبة لكل البلدان الممزقة قومياً ، لأنه سيخفف من مشاكل النمو المتفاوت ويضع حجر الأساس للوحدة المطلوبة .

٣ - هنالك مشاكل الهجوم الاستعماري الذي تتعرض له الشعوب ، والذي سيستمر ما بقي الاستعمار مسيطرًا عالمياً وما بقيت عذابات وألام مرحلة التحويل الاشتراكي . إن الاستعمار العالمي يعلم أن مصيره سيحسم على أرض بلدان العالم الثالث . لذا فهو يقوم بكل ما يستطيع لإعاقة التحويل الاشتراكي وانجاز الثورة الديمقراطية ، فيتدخل عسكرياً تدخلاً مباشراً (فيتنام ، الوطن العربي) ويتأمر من الداخل ، والخارج ، ويرسل المرتزقة ويتحالف مع الطبقة الرجعية السائدة ويطور أشكاله (استعمار قديم واستعمار جديدة) ، ويشن حملات تضليل مسورة ضد النظم الاشتراكية ويقيم مواعظ حول التطور البطيء والتدرجي والسلام الاجتماعي .. الخ وليس له من هدف سوى تحطيم الاشتراكية وقطع الطريق على انجاز مرحلة الثورة الديمقراطية وتحوتها إلى الاشتراكية ، وهو فضلاً عن ذلك يرهق الشعوب بنهاية فيفقدانها القدرة على بناء اقتصادها سريعاً بعد تحررها منه ، لا بل إنه يتسلل إلى صفوف اليسار فيمزقه ويستغل خلافاته ويوزع حتى لأكثر عملائه رجعية يتبني الاشتراكية بقصد إفسادها وضرب جاهيرها .. الخ .

٤ - إن الثورة في بلدان العالم الثالث تعاني من تشتيت اليسار وتفرقه وقد أصبحت هذه الظاهرة من أخطر الظواهر العالمية والقومية والمحلية .

هذه التمزقات وإن كانت تغنى الحركة الثورية وتحث على البحث عن طريق خاص ، إلا أنها تضعف في نفس الوقت القوى الاشتراكية في البلدان التي تقوم بدورها وتهددها بالتحول إلى تابع لها فتصبح مجرد ناطقة بلسانها ، تدافع عنها وتتسى مهمتها الأساسية في حسم القضية الاجتماعية .

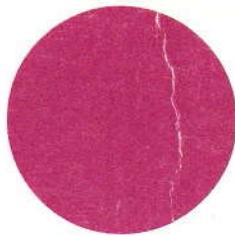
إن الطريق المسمى باللارأسالي الذي تنتهي إليه بعض بلدان العالم الثالث يمتاز

بتجميد القوى الرجعية وضرب مصالحها الطبقية وإطلاق قوى الشعب الشورية وإعطائهما دورها الذي تستحقه في بناء الاشتراكية فإذا كان اليسار مزقاً طال طريق التحويل الاشتراكي وكثرت آلامه ، وتضعضع مركز القوى الثورية التي تنجذبه .

إن تشتبه القوى الثورية يضر بها . إن إنجاز الثورة الديمقرطية والتحول إلى الاشتراكية ليست عملية ميكانيكية ، ولكنها نتيجة عملية لعرفة القوانين العلمية للمجتمع ولموازين قواه الطبقية والقومية ، وإذا كانت الثورة تعنى السيطرة على التطور التاريخي عن طريق الإرادة الإنسانية المنظمة ودفع هذا التطور بأقصى سرعة ، وبأقل ألم ، إلى الأمام ، فإن النضال من أجل الثورة هو نضال ضد ما ترسّب فينا من المجتمع القديم ، نضال من أجل إنسان أفضل ، إنه نضال من أجل الفرد للجميع والجميع للفرد ، وإن القوى الثورية في الوطن العربي عليها مسؤوليات في هذه المرحلة الخطيرة الصعبة مرحلة العودة إلى رحاب النظام الرأسمالي والهروب من المسؤولية النضالية من أجل الوحدة العربية والديمقراطية والاشراكية .

إن الظرف الذي غر به ظرف خطير وما على القوى الثورية في الوطن العربي إلا أن تندفع باتجاه النضال الجماهيري الموحد من أغادير إلى البصرة .





## نظريّة الثورة من ابن خلدون إلى ماركس

تستهدف هذه الدراسة محاولة عامة لاستجلاء العلاقة العضوية بين النظرية العلمية الاجتماعية والنظرية الاشتراكية العلمية ، بين نظرية الثورة ومسيرتها عبر التاريخ العلمي للمجتمع من ابن خلدون حتى ماركس في عصرنا الحديث في تراث إنساني فكري علمي متصل ، يستشرف الثورية ويدين الاصلاحية والجمود .

وعندما نبحث حول ابن خلدون وحول ماركس ، فإننا نبحث في تيار واحد هو تيار «التاريخ العلمي» للمجتمع وتكتوينه أو طبقاته ومناط السلطة فيه . علينا أن نأخذ من تراثنا هادية تجعلنا نلحظ مطمئن المياه العميقه في الفكر الأوروبي التي أححيت في بلادنا بسحابات من التخويف والتشكيك واستثناء العواطف والمحمية الدينية .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

ساقية برج المكار لـ ٢١٣٥ - ساقية الجنزير  
ت: ٣١٢١٥٦ - برقاً «موكيالي» بيروت  
ص. ب. ١١٥٤٦٠ بيروت